المـــــدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

تخصص: دراسات استراتيجية و دولية

الموضوع:

الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة تجاه تركيا

2016-2000

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعـداد الطالـب: **إشراف الأستاذ:**

بـــوكـــــروح نـــــوح **د/ جنوحات حسين**

أعضاء هيئة المناقشة:

الأستاذ: جنوحات حسين	**مشرفا ومقررا**
الأستاذة: عقـــــة نسيمة	**رئيـســـــا**
الأستاذ: علـــــي داود	**عضوا مناقـشـا**

السنة الجامعية:2016-2017

الإهـــــــداء

إلى روح جـــــدي " **أعومار** " رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى جدتي الغالية " **شريفة** " أطال الله عمرها.

إلى أمـــــــي و أبـــــــي أطال الله عمـــرهما.

إلى زوجتي الكـــريمة التي ساندتني معنويا وعائلتها الكريمة.

إلى إخـــــوتي وأخواتي وخالي وخالتي وأولادهما.

إلى الكتكوتة " **ريم** " وأبيها وأمها.

إلى كل الأصدقاء والزمـــــــلاء في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أهـــــــدي هذا العمل .

نـــــوح

شـــــكر وعرفـــــان

بادئ ذي بدء أتوجه بالشكر لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا البحث، وما توفيقي إلى بالله العلي العظيم.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي المشرف الدكتور: **جنوحات حسين** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى كل توجيهاته وملاحظاته القيمة والسديدة على جميع المستويات المنهجية، المعرفية واللغوية، فكان نعم المرشد والموجه.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذة الدكتورة :**خيشان سعدية** على دعمها لإنجاز هذا العمل من خلال إرشاداتها ونصائحها القيمة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور: **بوقـــــارة حسيــن** والاستاذة :**عقة نسيمة** على توجيهاتهما ونصائحهما.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي.

ملخـــــص:

شكل وصول **فلاديمير بوتين** إلى السلطة في سنة 2000، نقطة تحول في تاريخ روسيا المعاصر، فرغبته في استعادة مكانة روسيا دفعته يتبني استراتيجية عسكرية جديدة من أجل التصدي لمختلف التهديدات الداخلية والخارجية، خاصة الحلف الأطلسي الذي يتوسع شرقا بتجاه روسيا.

حيث أن المحافظة على مصالح روسيا ذات البعد الاستراتيجي في الخارج دفعته لإقامة شراكات متعددة مع دول الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة تركيا بما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية استثنائية، باعتبارها همزة وصل بين القارات العالم القديم إضافة إلى أنها الممر الوحيد من أجل الوصول إلى المياه الدافئة التي تعتبر حلم القياصرة.

غير أنه في الفترة الأخيرة حصل تعارض في المصالح بين روسيا وتركيا على خلفية الأزمة السورية وما أفرزته من انعكاسات وتداعيات على علاقات البلدين، في ظل الرغبة الروسية في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية و الاقتصادية الموجودة في سوريا، وهو ما يفسره قيامها بالتدخل العسكري في سوريا والذي كان له أثر على علاقاتها مع تركيا، خاصة وقيام الأخيرة بإسقاط طائرة حربية، وما أفرزه من تداعيات كادت تعصف بعلاقاتهما، غير أن براغماتية الدولتين في التعامل مع الأزمة حالت دون ذلك.

الكلمات المفتاحية: روسيا، تركيا، سوريا، الاستراتيجية العسكرية، المصالح الوطنية، المياه الدافئة.

Résumé :

L'arrivée de **Vladimir Poutine** au pouvoir en 2000, marque un changement dans l'histoire contemporaine de la Russie. Afin de recouvrer le statut de la Russie sur la scène internationale, il a adopté une nouvelle stratégie militaire pour faire face aux menaces internes et externes ainsi qu'à l'OTAN qui s'élargie vers l'EST en se rapprochant de la Russie.

La préservation des intérêts stratégiques de la Russie à l'étranger, s'inscrit dans le cadre des relations multilatérales établies par la Russie et plusieurs pays dans le monde en particulier les pays ~~à~~ de proximités, tels que les pays de l'Asie centrale, le– Caucase et la Turquie par rapport à leur importance géopolitique. Par ailleurs, la position stratégique de la Turquie qui lie l'Asie, l'Afrique et l'Europe, offre ainsi à la Turquie un passage maritime vers la méditerranée qui a toujours été un objectif prioritaire pour la Russie

Cependant, ces derniers temps, la crise syrienne a provoqué des oppositions entres les intérêts des deux pays déstabilisant leurs relations bilatérales. D'ailleurs, la volonté de la Russie à conserver ces intérêts stratégiques et économiques dans la région, s'est exprimée par son intervention militaire en Syrie. Le crash d'un avion militaire russe, amputé aux forces militaires turques a failli rompre les relations russo-turques, mais le traitement pragmatique de la crise syrienne par les des deux pays leurs a permis de préserver leurs relations.

Mots-clés: Russie, Turquie, Syrie, stratégie militaire, les intérêts nationaux, l'eau chaude.

Abstract:

The arrival into power of **Vladimir Poutine** in 2000 marked a radical change in Russia's modern history. He adopted a new military strategy in order to bring back the status of Russia in the world power balance, and prevent his country from various domestic and foreign threats, especially those linked to NATO expansions towards the western borders of Russia.

To preserve its strategic interests abroad, Russia set multilateral relations with its neighboring countries in central Asia, the Caucasus and particularly with Turkey because of its exceptional geopolitical importance as it has a direct path to the Mediterranean Sea which was a priority objective for Russia.

However, there have been tensions between Russia and Turkey due to the Syrian crisis and its effects on their bilateral relationship lately. Moreover, the desire of Russia to conserve its strategic and economic interests in the region was translated through its military intervention in Syria. Then a Russian military aircraft was shot down by the Turkish armed forces which worsened the relations between the two countries and nearly cut them, but the pragmatism of the two countries in dealing with the crisis prevented it.

Keywords: Russia, Turkey, Syria, military strategy, national interests, warm water.

مـــقدمـــــة

مقـــــــــدمــة:

أفرزت نهاية الحرب الباردة العديد من التداعيات، خاصة على الدولة الروسية الحديثة النشأة، حيث سادت العديد من الظروف أدت إلى التأثير على موقع روسيا في الساحة الدولية، ففترة حكم الرئيس **بوريس يلتسين** (1991-1999)، والمتميزة بالضعف على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والعسكرية، فقد كان لهذه الظروف الأثر الكبير على الأمن القومي الروسي، خاصة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام الأحادية القطبية والهادفة إلى عزل وإضعاف مواقف روسيا على الساحة الدولية، إضافة إلى ما يقوم به الحلف الأطلسي من توسع شرقا بتجاه دول أوروبا الشرقية التي كانت مناطق نفوذ خاضعة للاتحاد السوفياتي سابقا.

مع وصول **فلاديمير بوتين** إلى السلطة في سنة 2000 فتمتعه بنزعة قومية ورغبته في العودة بروسيا إلى لعب دورها على المستوي الدولي، وهذا عن طريق تقوية الداخل الروسي، واسترجاع أمجاد روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي، خاصة وأن سياسات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي، ومن أجل هذا قام بتبني وثيقة الأمن القومي لسنة 2000، والتي تم فيها توضيح التهديدات الداخلية والخارجية المهددة الأمن القومي الروسي، وكذا المصالح الروسية، حيث تم تبني استراتيجية عسكرية جديدة من التصدي لتوسع الحلف الأطلسي شرقا.

تعد تركيا بموقعها الجغرافي المتميز ذات أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا، فتحكمها في مضيقي البوسفور و الدردنيل اللذان يشكلان الممر الوحيد لروسيا من أجل الوصول إلى المياه الدافئة، فعلى مدار أكثر من خمسة قرون كان التنافس و الصراع من أجل السيطرة عل هذين المضيقين هو السمة المميزة لعلاقات البلدين أيام الامبراطورية العثمانية والروسية القيصرية، إضافة إلى الصراع على النفوذ في دول آسيا الوسطى والقوقاز وصولا إلى البلقان، وما تمثله هذه المناطق من أهمية للإمبراطوريتين، والتي تعد خط الدفاع الأول لروسيا، ففي بداية الحرب الباردة ومع ازدياد التناقض في المصالح بين الاتحاد السوفياتي وتركيا، أدى إلى انضمام الأخيرة إلى الحلف الأطلسي في سنة 1952، والدور الذي لعبته في سياسة الاحتواء التي تم تبنتها في تلك الفترة الاتحاد السوفياتي.

بعد نهاية الحرب الباردة كان هناك تقارب وتعاون بين البلدين وخاصة في المجال الاقتصادي، مما أدى إلى تقليص التناقض بينهما والذي كان سائدا في السابق، حيث أن تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وتوقيع العديد من الاتفاقيات أدى إلى زيادة التقارب، كما أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى

السلطة في تركيا سنة 2002، وما تبناه من مبادئ في سياسته الخارجية مع دول الجوار، وكذا اعتماده على الجانب الاقتصادي في برنامجه كأساس للنهوض بتركيا، والذي يستوجب التعاون مع دول الجوار ومن بينها روسيا، خاصة في ظل عدم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إلا أنه ومنذ بداية سنة 2011 ومع بداية ثورات الربيع العربي، كان هناك عدم توافق في الرؤى بين قيادتي البلدين، وخاصة الأزمة السورية، باعتبار سوريا الحليف العربي الوحيد لروسيا في الشرق الأوسط، بموقعها الجيوستراتيجي الهام، إضافة لاستضافتها لقاعدة بحرية روسية والتي تعتبر الوحيدة في البحر المتوسط قاعدة " **طرطوس** "، فمنذ بداية الاحتجاجات في سوريا كان هناك دعم روسي للنظام السوري سواء على المستوى السياسي في مجلس الأمن أو الاقتصادي حتى العسكري، في حين قامت تركيا بدعم المعارضة المسلحة وهو ما رأت فيه روسيا تهديدا لمصالحها الاستراتيجية، فمن أجل الحفاظ على هذه المصالح قامت بالتدخل لدعم النظام السوري في 30 سبتمبر 2015، والذي كان له انعكاس شديد على علاقات البلدين، خاصة مع قيام تركيا بإسقاط مقاتلة روسية، وما أفرزه من عقوبات اقتصادية روسية عليها والذي اعتبر استهدافا مباشرا لعلاقات البلدين وكذا للمصالح الروسية في سوريا.

1-المشكلة البحثية:

من خلال العقيدة العسكرية الجديدة والتي تم تبنيها بهدف الحفاظ على الأمن القومي الروسي وحماية المصالح الوطنية والاستراتيجية، وكذا ضمان الأمن العسكري لروسيا وحلفائها، خاصة الدول التي كانت تعتبر مناطق نفوذ سوفياتية سابقة، باعتبارها مجالا حيويا يجب الدفاع عنه، هذا في ظل السياسات التي تقوم بها الدول الغربية من خلال ذراعها العسكري المتمثل في الحلف الأطلسي وما قام به من تدخلات ضد حلفاء روسيا ابتداء من السنوات التي تلت الحرب الباردة يوغسلافيا سنة 1999، وصولا إلى ليبيا في 2011، والدور الغير مباشر الذي تلعبه الدول الغربية في الأزمة السورية بدعمها للمعارضة. ومن أجل هذا ومن خلال العقيدة العسكرية الروسية المتبناة والقاضية بالدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية باستعمال الوسائل الدبلوماسية والعسكرية إن استلزم الأمر.

وانطلاقا مما سبق ارتأيت طرح الإشكالية التالية :

- **هل استطاعت الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة التأثير على تركيا ؟**

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أسس الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة ؟

- ماهي أهمية تركيا الجيوبوليتيكية بالنسبة لروسيا ؟
- ماهي تداعيات التدخل الروسي في سوريا على العلاقات مع تركيا ؟

2-الفرضيات:

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- كلما كان هناك تهديد للمصالح الروسية كلما كان هناك تأثير على تركيا.
- الرغبة الروسية في استرجاع مناطق النفوذ التقليدية، هو أساس تبني عقيدة عسكرية جديدة.
- تقارب روسيا مع تركيا هو فرصتها من أجل الوصول إلى المياه الدافئة.
- التدخل العسكري الروسي في سوريا اختبار لاستراتيجيتها العسكرية .

3-أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في:

- أنها تندرج ضمن الدراسات الاستراتيجية العسكرية لدولة كبرى لها وزن كبير في النظام الدولي.
- كيف تبني الدول استراتيجيتها العسكرية على المدى الطويل من أجل التصدي لمختلف التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية المهددة لأمنها القومي.
- معرفة السلوكيات دولة عندما يتعلق بمصالحها الوطنية سواء ضمن جوارها القريب أو مناطق نفوذها الجيوستراتيجية (سوريا)، وكيف تطبق الدول استراتيجياتها من أجل حماية مصالحها.

4-المجال المكاني والزماني والموضوعي للدراسة:

أ- المجال الزماني:

تشمل فترة الدراسة المرحلة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016، وهي فترة عرفت وصول **فلاديمير بوتين** إلى الحكم سنة 2000، لعهدتين متتاليتين من 2000-2008، ثم لعهدة ثالثة بداية من 2012، تخللتها عهدة **لديمتري ميدفيدف** 2008-2012، فمنذ سنة 2000 كان هناك عزم **لبوتين** من أجل العودة بروسيا إلى الساحة الدولية، واسترجاع أمجاد الامبراطورية الروسية .

وقد قمت بالتركيز على الفترة التي كانت فيها روسيا تحت قيادة **بوتين** لأن أبرز الأحداث كانت خلال فترات ولايته من ضم شبه جزيرة القرم إلى الأزمة السورية وما نتج عنها من تدخل عسكري روسي.

إضافة إلى وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة **رجب طيب أردوغان** إلى الحكم في تركيا سنة 2002، وتبنيه لسياسة قائمة على تصفير المشاكل مع دول الجوار، إضافة إلى التقارب مع روسيا، وقد

حصل هذا التقارب فعلا وخاصة في الجانب الاقتصادي، غير أنه ساد بعض التوتر وعدم التوافق لاسيما مع التدخل العسكري الروسي في سوريا سبتمبر2015 ، وما أفرزه من تداعيات على العلاقات بين البلدين.

ب-المجال المكاني:

تتمثل الحدود المكانية الدراسة في روسيا وتركيا لما لهذين البلدين من أهمية على الصعيد الإقليمي والعالمي، فروسيا باعتبارها دولة عظمى ولها رغبة منذ تولى الرئيس **بوتين** السلطة سنة 2000 في استعادة مكانتها في النظام الدولي وقوتها في الداخل والخارج، وتركيا كقوة إقليمية صاعدة لها طموحاتها، في لعب دورها والتذكير بمكانتها في العهد العثماني، إضافة إلى سوريا لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية جيوستراتيجية لروسيا.

ج- المجال الموضوعي:

يتناول المجال الموضوعي للدراسة الاستراتيجية العسكرية التي تتبعها روسيا من أجل الحفاظ على مصالحها الجيوستراتيجية في مواجهة الأطماع الخارجية (تركيا)، إضافة إلى السلوكيات المنتهجة من أجل الدفاع عن حلفائها وخاصة سوريا.

5-الأهمية العلمية والعملية:

أ- الأهمية العلمية:

بما أن موضوع الدراسة هو الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة، فهو يندرج ضمن دائرة المعارف ذات الطابع الاستراتيجي العسكري، كما أن الأهمية العلمية للدراسة تكمن في إثرائها للدراسات الاستراتيجية والعسكرية، من خلال الاستفادة من التطبيقات النظرية الجديدة لمختلف الحقول المعرفية.

ب-الأهمية العملية:

تنبع الأهمية العملية للدراسة في أنها، تقوم بإبراز أثر الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة على تركيا، من خلال التعرض إلى مختلف الوسائل المستخدمة في الحفاظ على المصالح، خاصة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا وما أفرزه من أثار علاقاتها مع تركيا .

كما أن هذه الدراسة ستساهم في فهم الأسباب المؤدية إلى تنافس القوى الكبرى والإقليمية (تركيا)على سوريا، إضافة إلى الوسائل التي تلجأ إليها روسيا من أجل الحفاظ على حلفائها والدفاع عنهم.

6-أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية من وراء اختياري لهذا الموضوع في:

- محاولة فهم وتفسير سلوكيات الدول الكبرى تجاه دول معينة، في إطار الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، خاصة عندما تكون مهددة من قبل دول إقليمية لها طموحات.

ب-الأسباب الذاتية:

تشمل أسباب اختياري لهذا الموضوع من حيث:

الإهتمام الشخصي بروسيا بصفتها دولة عظمى وقوة مؤثرة في موازين القوى العالمية. فالتاريخ يؤكد ذلك، لاسيما الفترة الامبراطورية القيصرية، وكذا الفترة السوفياتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتي مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي، أين كان هناك تراجع لدورها على الساحة الدولية بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية، ولكن في الألفية الجديدة كانت عودتها إلى الساحة الدولية مع وصول قيادة سياسية ذات نزعة قومية بطموح لاسترجاع الأمجاد الامبراطورية.

الاهتمام بالسلوكيات التي تتبعها الدول الكبرى وخاصة روسيا تجاه قضايا الشرق الأوسط والأزمة السورية على وجه الخصوص، والتي استقطبت اهتمام جميع الدول وخاصة دول الجوار (تركيا) رغبة في الاستفادة من الموقع الجيوبوليتيكي لسوريا، وكذا المصالح الاقتصادية هناك.

7- مناهج وإقتربات الدراسة :

- **المنهج الوصفي التحليلي** : في هذا النوع من الدراسات يجب الإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، من خلال وصف خصائص وأبعاد ظاهرة في إطار معين، ومن تم تحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى الأسباب المؤدية إليها.
- **المنهج التاريخي** : حسب **موريس انجرس** بواسطة هذا المنهج يمكننا إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية بالاعتماد على الوثائق والأرشيف، وفي موضوعنا هذا والمتعلق بالاستراتيجية العسكرية لدولة معينة تجاه أزمة من الأزمات الدولية، فمن أجل فهم وتحليل جميع الأسباب المؤدية إلى اهتمام هذه الدولة بقضية معينة، وخاصة وأن الظاهرة التاريخية تتميز بالتراكم من حيث الأحداث. في دراستنا للموضوع يرجع استعمال هذا المنهج إلى الرغبة في معرفة الدافع وراء اهتمام روسيا بتركيا، وكذا فهم الأساليب والطرق التي تنتهجها روسيا مع هذه الدولة في إطار الحفاظ على المصالح.
- **منهج دراسة الحالة:** منهج دراسة الحالة يهدف إلى معرفة وضعية معينة بطريقة مفصلة ومتعمقة، في مرحلة تاريخية معينة أو دراسة جميع المراحل، وهذا بإسقاط جميع البيانات والمعلومات تجاه قضية معينة، فعند دراسة استراتيجية دولة وكذا سلوكياتها تجاه قضية معينة، يجب جمع المعلومات والبيانات المتعلقة

بكل حالة على حدى. وفي دراستنا دراسة للحالة التركية في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 ومعرفة تداعيات الاستراتيجية العسكرية الروسية من خلال التدخل في سوريا على هذا البلد (تركيا).

- **مقترب القيادة:**

والتي تعرف على أنهم الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بشكل عام، وتكمن الغاية من استخدام هذا المقترب في أنه يعطي القدرة على تفسير السلوكيات المتخذة من طرف القيادة الروسية وخاصة الرئيس **فلاديمير بوتين** الذي يتمتع بصلاحيات واسعة ممنوحة له دستوريا، إضافة إلى دوره البارز في عملية اتخاذ القرار في روسيا، وهذا منذ وصوله إلى السلطة سنة 2000 ورغبته في العودة بروسيا إلى المكانة التي كانت تحتلها في الساحة الدولية، حيث أن أولوياته تمثلت في الدفاع والحفاظ على المصالح القومية لروسيا، وهو ما يفسره تدخله في سوريا .

8- المقاربات و النظريات:

- **المقاربة الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية):**

يعتبر **ردولف كلين** السويدي أول من استعمل هذا المصطلح، ثم من بعده **فريدريك راتزال** و**كارل هوسهوفر** أين ربطوا تأثير الرقعة الجغرافية للدولة بسياستها المتبعة ،خاصة وأن الدول ترغب في التوسع في المحيط الإقليمي لها. فكرة المجال الحيوي التي استندت إليها ألمانيا النازية .

هذه المقاربة تفسر تصارع الدول على المجالات الحيوية والاقاليم الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية من أجل زيادة القوة والنفوذ وبالتالي تحقيق المصلحة القومية وضمان البقاء في المنافسة الدولي.

خلال هذه الدراسة هناك محاولة لتفسير التصارع الروسي مع القوى الإقليمية من أجل مناطق النفوذ في الجوار الجغرافي القريب المتمثل في آسيا الوسطى والقوقاز، وكذا الأقاليم ذات الأهمية الجيواسترتيجية الكبرى خاصة المصالح الاقتصادية بسوريا، في ظل المنافسة الموجودة من طرف بعض القوى الإقليمية متمثلة في تركيا المتحالفة مع القوى الغربية والمنتمية إلى الحلف الأطلسي.

- **النظرية الواقعية الكلاسيكية:**

من خلال هذه النظرية تم التركيز على المصلحة الوطنية وهي حسب **جان باريا** لها معنيين معنى ذاتي محصور في قرارات السياسية الخارجية، ومن تم فأي قرار هو تعبير عن المصلحة الوطنية، وهنا نجدها مرتبطة بالأهداف التي يرغب صانع القرار بالوصول إليها وتجسيدها، من خلال وسائل وأليات يتم

الاعتماد عليها في السياسة الخارجية للدولة. ومعنى موضوعي متمثل في البحث عن القوة أي الربط بين المصلحة الوطنية والقوة.

فاختياري للنظرية الواقعية في هذه الدراسة راجع إلى أنها تتميز بدقة الوصف والتحليل والقرب من الواقع، خاصة لما يتعلق بالقرار السياسي الخارجي لدولة والمرتبط بالمصلحة الوطنية لها، وأهمية هذه المصالح، كما أن الحفاظ على المصالح مرتبط بالقوة. فالقائد السياسي يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة التي هي مرادف للقوة.

فالمصلحة القومية متغير رئيسي لا يمكن دراسة قرارات السياسة الخارجية من دون التطرق إليه، فكل قائد سياسي يشير إلى هدا المفهوم بسلوكيات وأفعال مختلفة، فروسيا من أجل مصالحها في سوريا لم تكن هناك إشارة مباشرة، إنما كانت السبب المعلن الحرب على التنظيمات المسلحة، أما الخفي فهو الحفاظ على المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى.

9-الدراسات السابقة:

- أحمد نورى النعيمي، العلاقات التركية الروسية.. دراسة في الصراع و التعاون:

تتمحور هذه الدراسة حول العلاقات الروسية القيصرية قديما بالدولة العثمانية. وقد تم تقسيمها إلى أربعة فصول الفصل الأول: العلاقات التركية الروسية عبر التاريخ ومن خلال السياسة الخارجية العثمانية تجاه روسيا القيصرية مع التأكيد على الجوانب الجغرافية والدينية في العلاقات بينهما، كذلك على موضوع الصراع والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي في العهد تركيا الحديثة، أما الفصل الثاني: فتمحور حول العوامل المؤثرة في العلاقات التركية السوفيتية والمشتملة على الموقع الجغرافي والمضايق التركية وانتماء تركيا لحلف شمال الاطلسي والحركات اليسارية التركية. أما الفصل الثالث: فاحتوى على دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق والذي تضمن سيناريوهات الصراع والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي. أما الفصل الرابع: فقد تناول فيه تركيا وعلاقاتها بالجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز.

- Kurban Vefa , ***Russian-Turkish Relations from the First World War to the Present***

هي دراسة من سبعة فصول تم فيها تناول العلاقات الروسية التركية منذ الحرب العالمية الأولى إلى وقتنا الحالي ، بما تميزت به من فترات تعاون و أزمات ، وهذا من خلال إبراز الأسباب التي أدت بالدولة العثمانية إلى الدخول في الحرب العالمية الأولى ،والدعم الروسي عقب الثورة البلشفية والعلاقات التركية السوفياتية قبل الحرب العالمية الثانية والمساعدة التركية للحلفاء من أجل هزيمة النازية،

والتحول الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية بالانضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي، وما ميز فترة 1950-1960 من توتر في العلاقات وكذا الأزمات، بالإضافة إلى العلاقات ما بين 1960-1980 والمتميزة بتبادل للزيارات بالرغم الأزمات المتعددة خاصة الأزمة القبرصية والاجتياح السوفياتي لأفغانستان، إضافة إلى الأزمة الأرمينية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي شهدت العلاقات بين تركيا وروسيا تحسنا. ومع وصول فلاديمير بوتين إلى الى السلطة سنة 2000 عرفت العلاقات بين البلدين تزايدا كبيرا للتعاون في شتى المجالات، إلا أن الحرب السورية كان لها أثر على علاقات البلدين خاصة بعد الأزمة الطائرة الروسية في24 نوفمبر 2015، والتي أدت إلى تدهور العلاقات الثنائية.

- Anil Gurtuna ,***Turkish-Russian relations in the post-soviet era :from conflict to cooperation.***

هذه الدراسة تطرقت إلى العلاقات بين تركيا والاتحاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكذا العوامل الاقتصادية لعبت دورا حاسما في تنمية العلاقات بين تركيا وروسيا. ففي ستة فصول تم تناول الخلفية التاريخية للعلاقات بين تركيا وروسيا، كما تم مناقشة الجوانب الأمنية للعلاقات بين البلدين، إضافة إلى تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات التركية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة.

- حيث أنني سوف أركز في دراستي هذه على تأثير المصالح على علاقات البلدين من خلال الأزمة السورية والتي تعتبر نوعا من أنواع الصراع بين البلدين.

10- الإطار المفاهيمي :

1- الاستراتيجية :

كلمة مشتقة من استراتيجوس **Strategus** اليونانية بمعنى قائد، والاستراتيجية هي فن إعداد المعارك، أي الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة .أما التكتيك فهو فن القيادة فيميدان المعركة، أما التخطيط الذي يوضع لكسب الحرب أي طريقة الحملة العسكرية لكسب الحرب، فالاستراتيجية تعني عمل القيادة على المستوى العام. كما تختلف الاستراتيجية عن اللوجستيك التي تعني فن التحركات و نقل المعدات والأسلحة والجنود إلى أرض المعركة .ولما كانت الاستراتيجية هي فن إعداد المعارك أي الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة ،بالتنسيق بين التكتيك واللوجستيك للوصول إلى أهدافها وقت الحرب.

- **فكلاوفيتز Karl Von Clausewitz (1780-1831)** فيعرفها " فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب." [1]
- أما **حسب قاموس وبستر Webester** :تعني العلم و الفن الذي بموجبه تستخدم القوة والإمكانيات العسكرية للوصول إلى الاهداف المطلوبة . [2]
- **أندريه بوفر Andry Beaufre** يعرفها بأنها: " فن الجدلية بين الإرادات التي تستعمل القوة لحل نزاعها ". [3]
- أما **ليدل هارت** فيعرفها في كتابه " الاستراتيجية وتاريخها في العالم " بأنها " فن توزيع مختلف الإمكانات العسكرية لتحقيق هدف السياسة." [4]

2- الاستراتيجية الكبرى :

تم ابتكار هذا المفهوم سنة 1920، وقد ظهرت هذه الكلمة في مذكرات **ليدل هارت**، وقد جعلت في وقت لاحق نظرية في كتابه " استراتيجيا " .[5]

يعرفها **ليدل هارت Liddell hart** الاستراتيجية الكبرى " تهدف إلى تنسيق وإدارة جميع امكانيات أو موارد الأمة أو التحالف من أجل الوصول إلى الهدف السياسي من الحرب. "[6]

أما **جون م.كولنز** فيعرفها سنة 1973 بأنها " تطبيق للقوة الوطنية من أجل التوصل إلى أهداف أمن وطني في كل الظروف ." [7]

3- الجيوبوليتيك: (الجغرافيا السياسية).

الجيوبوليتيك مصطلح مكون من في الأصل من كلمتين إغريقيتين Géo تعني الأرض، وPolitics السياسة وهي متعلقة بالدولة.

---

[1] د. محمد أحمد السامرائي، ***موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك***، (عمان: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 25.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 24.

[3] Le géneral Andry Beaufre, ***Introduction à la stratégie***,(France ,Librairie Arthème Fayard/ Pluriel, 2012) ,p.34.

[4] د. محمد أحمد السامرائي، ***مرجع سابق***، ص.24.

[5] تيري دي مونبرل وجان كلين، ***موسوعة الاستراتيجيا***، (تر: د. علي محمود مقلد) ،(بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2011)، ص.155.

[6] Prof Philippe Moreau Defarges, ***Dictionnaire de géopolitique***, (Paris , Édition Dalloz Armand Colin ,2002) ,p. 95.

[7] تيري دي مونبرل وجان كلين ، ***مرجع سابق*** ، ص .156.

– أما الجغرافي السويدي **رودلف كيلن R.Kjllen** (1864–1922) : وهو مخترع هذا المصطلح فعرّفها سنة 1916 بـ :" **الدولة كشكل من أشكال الحياة** ".[1]

الجغرافية السياسية هي دراسة نظرية الدولة كعضو جغرافي أو ظاهرة في المكان، حيث أن الدولة تستخدم قوتها السياسية لتحقيق هدفين :واحد خارجي بحصولها على حدود سياسية طبيعية خارجية، والثاني بتحقيقها للوحدة والانسجام بين شعبها في الداخل. أما **الجيوبوليتيك** فهو علم يهتم بما يجب أن تكون عليه أراضي الدولة كقاعدة جغرافية للدولة المثلى، وهو يشبه الدولة بالكائن الحي، ويعتبر الجيوبوليتيكا علما تطبيقيا.[2]

–أما **هوسهوفر Haashofer :**هي دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، وأن المظاهر الجغرافية الطبيعية لسطح الأرض ترسم الإطار للجيوبوليتيكا الذي يجب أن تتحرك فيه الأحداث السياسية أذا أريد لها النجاح المستمر.[3]

– **دائرة المعارف البريطانية : Encyclopidia Britannica** هي قراءاتنا لخرائط العلاقات الدولية بين القوى العظمى التي تتنافس على العالم، مما يجعل الجيوبوليتيكا تستعين بالمعارف الجغرافية وتطبقها على الشؤون الدولية.[4]

– **ألكسندر دوغين Alexander .Dogen :** تعني الجيوبوليتيكا صراع الأقوياء على الكرة الرضية وهي في هذه الحالة تمثل وجهة نظر السلطة المنخرطة في هذا الصراع، وهي سلطة قوة عظمى تسعى إلى الانتصار على القوى العظمى المنافسة. [5]

– **ايف لاكوست Yves lacoste :** الجيوبوليتيك هي "دراسة الصراع على السلطة من أجل السيطرة على الأرض وسكانها ." [6]

الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك مصطلح له معنيين متكاملين الأول يعني الممارسة السياسية لبلد ما، وهذا من خلال تحديد السمات الجغرافية والموارد التي تتميز بها، أما الثاني فيعني العلم الذي

---

[1] Sophie Chautard ,Thibaut Klinger, ***Encyclopédie de Géopolitique***, (France : Studyrama Vocatis ,2010) , p.26.

[2] د. محمد أحمد السامرائي ، ***مرجع سابق***، ص ص.65–66.

[3] ***نفس المكان.***

[4] ***نفس المرجع*** ، ص 67.

[5] ***نفس المرجع*** ، ص 68.

[6] د. محمد رزيق ، ***الجيوبوليتيكا : المفاهيم والدلالات –المدارس والنظريات*** ، (الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص.22.

يبحث في ذلك، وفي تعريف مبسط : هي العلم الذي يدرس أثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية على سياسة الدولة ." دراسة قوة الدولة وعلاقاتها المكانية.[1]

4- **الجيواستراتيجية:**

كلمة مكونة من شطرين جيو بمعنى جغرافيا، واستراتيجية، اخترعت من طرف الايطالي **جياكومو ديراندو Giacomo Durando** سنة 1846، ويمكن تعرفها على أنها جزء من الاستراتيجية العسكرية العامة التي تعالج العمليات على مستوى الجغرافيا الكلية، أي أنها تعنى بالأبعاد المكانية لمسرح العمليات الحربي. [2]

هي: التخطيط السياسي والطبيعي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية واستخداماتها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية والسياسية ذات الصفة الدولية.[3]

الجيواستراتيجية : هي دراسة تأثير مختلف المعطيات والعوامل ذات الطبية الجغرافية من أرض ومناخ وديمغرافيا واقتصاد وغيرها من العوامل الأخرى على استراتيجية الدولة.[4]

- تعبير عن المنافسات والمنازعات بين الدول أو بين القوى السياسية التي تعتبر نفسها متناقضة.
- دراسة القيمة العسكرية والسياسية والاقتصادية لمنطقة أو حيز ما.

التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يعنى بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية.

أي أن الجيوستراتيجيا تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة سلما وحربا.[5]

5- **العقيدة العسكرية:**

هي الاختيار المحسوب الناتج عن تعدد النظريات القائمة، والتي من خلالها يتم استخراج تمثيل وتصميم مفضل للعمل المطلوب.[6]

- حسب **موردا ك Mordacq :** " مجموعة من المعتقدات العقلانية حول كيفية التعامل مع الكتل المسلحة، هذه الكتل تفرضها الجيوش الحديثة لا تستطيع الحصول على نتائج عملية إلا من

---

[1] د. اسماعيل عبد الفتاح، ***معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية***، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ،2008)،ص.112.

[2] Prof Philippe Moreau Defarges**, *ibid***, p. 95.

[3] د. محمد أحمد السامرائي ، ***مرجع سابق***، ص .92.

[4] Sophie Chautard ,Thibaut Klinger , ***ibid*** ,p.53.

[5] هاني عبد الرحيم العزيزي، ***معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية و السياسية***،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص. 129-130.

[6] Hervé Coutau- Bégarie**, *traité de stratégie***, (Paris , Economica, 6e édition ,2008) ,p.285.

خلال تقديم عمليات لهذه الجيوش في تصاميم بسيطة." هذا التعريف مقتصر على الجانب العملياتي فقط.[1]

- حسب **الموسوعة العسكرية السوفياتية** :" منظومة من وجهات النظر المعتمدة من طرف دولة، في فترة زمنية معينة، تتضمن أهداف وطبيعة الحرب المحتملة وكذا تحضير الدولة والقوات المسلحة للحرب والإمكانيات المتاحة." [2]
- **التعريف الأمريكي:** العقيدة هي "الدليل المتبع في الحروب وقيادة العمليات بخلاف الحرب."[3]

6- **الاستراتيجية العسكرية:**

كلاوزفيتز الاستراتيجية العسكرية: هي" فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحرب." [4]

ليدل هارت الاستراتيجية العسكرية :هي " فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق الغاية السياسية." [5]

11- صعوبات الدراسة:

عند القيام بأي دراسة هناك العديد من الصعوبات والتعقيدات التي تواجه الباحث، وبما أن موضوعنا متعلق بالدراسات الاستراتيجية فقد واجهتنا عدة صعوبات منها:

- حداثة الموضوع وتشعبه وقلة أو ندرة المراجع والكتابات بشأنه.
- تسارع الأحداث وقلة المعلومات الموضوعية بسبب اختلاف الفواعل وتعددها.
- التعقيد الذي يميز الاستراتيجية العسكرية وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على حصرها أو فهمها بسهولة، وخاصة المدرسة الشرقية الروسية التي تتميز استراتيجيتها العسكرية بالغموض والتعقيد.
- قصر المدة الزمنية الممنوحة لإنجاز هذا العمل والتي أدت إلى عدم الإلمام بمختلف جوانب الموضوع المدروس وخاصة من ناحية المعلومات.

12- تقسيمات الدراسة:

---

[1] Hervé Coutau- Bégarie**, *loc.cit***.

[2] ***Loc .cit***.

[3] ***Loc .cit***

[4] حسن علي ابو شناق ، " قراءات في الاستراتيجية الجزء2 " ، ***مجلة المسلح*** ،في :
http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/359-vol-39-34، (2017/04/29).

[5] ***المكان نفسه***.

قصد الإلمام بحيثيات ومتطلبات البحث، تم عرض محتوياته في ثلاثة فصول، وقد تم التمهيد بمقدمة عامة ثم قمنا بتقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان أسس الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة، وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم تخصيصه للاستراتيجية العسكرية الروسية لسنة 2000، أين تم دراسة وثيقة الأمن القومي لسنة 2000، إضافة إلى العقيدة العسكرية الروسية المتبعة في تلك الفترة ، كما تم تناول القواعد العسكرية الروسية في الخارج .

أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للمنظور الاستراتيجي العسكري الروسي لسنة 2014، حيث تم التطرق لدوافع تبني هذا المنظور الاستراتيجي الجديد من خلال الأسباب والظروف التي أدت إلى إعادة النظر في الاستراتيجية العسكرية، بالإضافة إلى العقيدة العسكرية الجدية لسنة 2014، والآليات المعتمدة لتطبيق الاستراتيجية العسكرية الجديدة.

أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للجوار الجغرافي الروسي والمتمثل في آسيا الوسطى، ودول شرق وجنوب آسيا متمثلة في الهند واليابان والصين، إضافة إلى العلاقات الروسية الأوروبية.

الفصل الثاني: تحت عنوان العلاقات الروسية التركية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه التطور التاريخي للعلاقات الروسية التركية منذ المرحلة الإمبراطورية إلى يومنا هذا مرورا بفترة الحرب الباردة، أما المبحث الثاني فتم فيه التطرق إلى محددات العلاقات بين البلدين الداخلية، والإقليمية والخارجية، أما المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق إلى الاعتماد المتبادل في العلاقات الروسية التركية، وهذا من خلال إبراز الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا بالنسبة لروسيا، والدوافع المحركة للتقارب بالنسبة لكل بلد، وكذا مجالات التعاون بين البلدين.

أما **الفصل الثالث:** فتمحور حول العلاقات الروسية التركية على ضوء الأزمة السورية، وهذا بتبيان أهمية سوريا بالنسبة لكلا البلدين، والدوافع الروسية من أجل التدخل العسكري، وكذا الأهداف الروسية من التدخل، أما المبحث الثاني فقد تم فيه التطرق لعلاقات البلدين على ضوء الأزمة السورية، وهذا من خلال استعراض مواقفهما من الأزمة السورية، إضافة إلى الدور التركي في هذه الأزمة، وكيف تطورت العلاقات الروسية التركية منذ بداية الأزمة، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه العلاقات الروسية التركية على خلفية إسقاط الطائرة الروسية، والرد الروسي على هذه الحادثة، وتطبيع العلاقات بعد الانقلاب العسكري الذي

حدث في تركيا في 15 جويلية 2016/ وكذا عملية اغتيال السفير الروسي في تركيا، إضافة إلى تناول ثلاث سيناريوهات مستقبلية لعلاقات البلدين.

الفصل الأول:

أسس الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة.

تمهيد:

تولي الدول الكبرى أهمية كبيرة لعقيدتها العسكرية ، بهدف الدفاع عن أمنها ومصالحها القومية وحمايتها من أي اعتداء، وهذا بالنظر إلى التهديدات والتحديات التي تواجهها في ظل التطورات الحاصلة في العالم.

وروسيا كقوة عظمى لها تاريخها منذ العهد القيصري وصولا إلى الاتحاد السوفياتي وما كانت تتمتع به من مكانة دولية، فبحكم مساحتها الشاسعة وتعدد مصالحها، كان مفروضا عليها تبني عقيدة عسكرية تتماشي مع التغيرات الأمنية والاستراتيجية الحاصلة، ومن أجل هذا قامت القيادة الروسية ببلورة عقيدة عسكرية جديدة خاصة مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة 2000، بهدف حماية الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية لروسيا واسترجاع الأمجاد الروسية الضائعة.

المبحث الأول: الاستراتيجية العسكرية الروسية لسنة 2000.

" أقدم لكم مستقبل روسيا...أقدم لكم فلاديمير بوتين " هي العبارة التي رشح بها "**بوريس يلتسين**" "**فلاديمير بوتين**" في خطاب استقالته يوم 31 ديسمبر 1999، والتي تعد بمثابة تزكية له، إذ مكنته خبرته في المجالين الأمني والسياسي من بلورة رؤية لمستقبل روسيا من خلال هدفه في العودة بروسيا إلى مصاف القوى الكبرى واسترجاع مجدها من خلال إتباع سياسات براغماتية وواقعية شديدة تم ترجمتها في وثيقة الأمن القومي.[1]

المطلب الأول: وثيقة الأمن القومي لسنة 2000.

قام "**بوتين**" خلال فترة حكمه بالنيابة وفي العاشر من جانفي 2000 بالمصادقة على القرار الجمهوري رقم 24* والذي تم من خلاله إحداث تغيرات وتعديلات على مفهوم الأمن القومي الروسي، وكذا التهديدات التي تواجه روسيا، أو ما يصطلح عليه بالمفهوم الجديد للأمن، " والذي يعتبر منظومة تصورات التي يصنعها الاتحاد الروسي لضمان أمن الأفراد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية في شتى المجالات وهو ما يعتبر صلب سياسة روسيا الفيدرالية ".[2]

جاءت الوثيقة من أجل تحقيق الأهداف القومية لروسيا، والتي تعتبر مزيجاً بين الأهداف المتوازنة للفرد والمجتمع والدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية الداخلية والاجتماعية والدولية والمعلوماتية والعسكرية والحدود والبيئة وغيرها. وهي أهداف طويلة المدى وتحدد الأهداف الأساسية والمهام الاستراتيجية والحالية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة من أجل ضمان المصالح القومية بواسطة سلطة الدولة التي تعمل بالتعاون مع التنظيمات العاملة وفقا للدستور.

فمن بين الخطوات الأولى لبوتين عقب تعيينه رئيسا بالنيابة إصدار وثيقة حول مفهوم الأمن القومي، إذ سمح له شغله منصب أمين عام مجلس الأمن القومي ثم رئيس الوزراء، فقد هيأت له الظروف

---

[1] د. نورهان الشيخ ، " القيادة المحسوبة : كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا ؟ " ، ***السياسة الدولية***، م .49 ،ع.195 ، (جانفي 2014) ، ص ص .84-87.

* هذا القرار أدخل تعديلات على مفهوم أمن القومي للاتحاد الروسي الذي تم إقراره بموجب القرار الجمهوري 1300 الصادر في 18 ديسمبر 1998.

[2] داليا أبو بكر " مفهوم الأمن القومي الروسي "، ***السياسة الدولية***، ع. 140،(أفريل 2000) ، ص ص . 282-291 .

الملائمة لاعتماد عقيدة عسكرية جديدة، وكذا تحديد التهديدات والمخاطر التي تواجه روسيا في إشارة إلى أزمة كوسوفو وكذا الحرب الشيشانية ما أثبتته من عدم استعداد عسكري روسي.[1]

تضمنت وثيقة الأمن القومي التي قام "**فلاديمير بوتين**" بالمصادقة عليها في 24 جانفي 2000 مجموعة من التوصيات (حوالي 3000 توصية) موجهة للقيادتين المدنية والعسكرية تشمل العقيدة العسكرية الروسية وكذا مفهوم التهديدات الداخلية والخارجية، كما أنها أعطت أولوية للاستراتيجية الوطنية في مجال الدفاع وأمن الدولة والمجتمع والتنمية المستدامة للفترة الممتدة من2000 إلى2020.[2]

حيث جاءت التهديدات حسب الوثيقة في نوعين هما:

أولا: التهديدات الداخلية: تدور هذه التهديدات حول:

1- التهديدات الناشئة في المجال الاقتصادي والمتميزة بالتعقيد كانخفاض الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والابتكار في المجالات العلمية والتكنولوجية، وكذا الركود الذي يتميز به القطاع الزراعي.

2- هيمنة الاقتصاد الريعي خاصة المواد الخام (النفط و الغاز) على الصادرات وكذا الأطعمة والسلع الاستهلاكية وزيادة الواردات وبخاصة السلع الأساسية.

3- ضعف الإمكانات العلمية والتكنولوجية للأمة الروسية وتناقص البحوث في مجالات الاستراتيجية والتنمية العلمية والتكنولوجية، وزيادة تدفق الخبراء وحقوق الملكية الفكرية على بلدان أخرى (هجرة الأدمغة)، وهو ما يؤثر سلبا على مركز روسيا المتقدم في العالم وزيادة التبعية للتكنولوجيا الأجنبية وهو ما يؤثر على القدرات الدفاعية لروسيا.

4- الطموحات الانفصالية لدى بعض الكيانات الفيدرالية في الداخل الروسي، والناتج عن العمليات الاقتصادية السلبية؛ وهو ما يؤثر بدوره على تفاقم عدم الاستقرار السياسي وأضعاف روسيا اقتصاديا وبخاصة الصناعة والتكنولوجيا وكذا المجال المصرفي.

5- التفكك الاقتصادي الداخلي والتباين الاجتماعي وتدهور القيم الروحية وهوما يؤدي إلى توتر في العلاقات بين مختلف الأقاليم والسلطة المركزية وبالتالي تهديد النظام الفيدرالي في هيكله الاقتصادي والاجتماعي خاصة في الجانب العرقي والاثني والنزاعات القومية الانفصالية وكذا الهجرة غير الشرعية وهو ما تجلى في بعض نشاطات المنظمات غير الحكومية.

---

[1] Isabelle Facon, " théories et doctrines de sécurité. La nouvelle doctrine militaire russe et l'avenir des relations entre la Russie et l'occident " ***.AFRI***.vol.2, 2001, université paris2 , France. p p. 733-754.

[2] جلال خشيب، " التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة "، ***جسور الدراسات الدولية***، في : http://international.studies.bridges.6logspot.com/2012/04/blog-post.3335-html، (2017/01/31).

6- تقويض الكيان القانوني للدولة من خلال عدم الالتزام بالدستور وإعطاء الأولوية للتشريعات ومفاهيم لا تتعلق بالمفاهيم القانونية للاتحاد الروسي وهو ما يضعف رقابة الدولة على كافة المستويات.

7- تعاظم الجريمة في الأوساط الاجتماعية المشاركة في عملية إصلاح النظام السياسي والاجتماعي والأداء الاقتصادي للدولة، ومن العوامل الرئيسية التي عملت على نمو الجريمة وخاصة الجريمة المنظمة وكذا انتشار الفساد الأخطاء التي وقعت أثناء المراحل الأولى للإصلاح في المجالين الاقتصادي والعسكري، وكذلك ضعف نظم الدولة الخاصة بالتنظيم والسيطرة وعدم وجود أساس قانوني كاف بسبب غياب سياسة قوية من جانب الدولة وتضاؤل الإمكانات الروحية والمعنوية للمجتمع.

8- تزايد البطالة والتقسيم الطبقي للمجتمع وبروز مجموعات صغيرة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من المواطنين ذوي دخل محدود، وارتفاع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

9- انخفاض معدل المواليد ومتوسط العمر المتوقع في البلاد نتيجة أزمة الرعاية الصحية وتنامي استهلاك الكحول والمخدرات وهو ما يهدد السلامة الصحية والبدنية للأفراد.

10- تفاقم الأزمة في مجال السياسة الداخلية بسبب استمرار انخفاض القيم الروحية والأخلاقية في المجال الاجتماعي والروحي وهو ما يؤدي إلى ضعف الانجازات الديمقراطية.[1]

11- تدهور الأوضاع البيئية في روسيا جراء استنزاف مواردها الطبيعية من طرف الشركات الأجنبية وتأثيرها على الأحوال الاقتصادية وعدم استعداد المجتمع لتقبل تغيرات الطبيعة الكونية وتقبل حجم هذه المشكلات، حيث أن الوضع البيئي الروسي مهدد نتيجة إعطاء الأولوية لتطوير صناعات الوقود والطاقة، وغياب تشريع فعال لحماية البيئة وكذا غياب استخدام التقنيات من أجل المحافظة على البيئة، إلى جانب ضعف الثقافة البيئية. كما أن هناك اتجاه لاستخدام الأراضي الروسية لدفن المواد والخامات التي تشكل تهديدا بيئيا أو القيام بعمليات عليها وفي هذا الإطار فإن ضعف سيطرة الدولة وعدم كفاءة الآليات القانونية والاقتصادية المنوطة بمنع ذلك، والتعامل مع الطوارئ يزيد من خطر حدوث الكوارث التكنولوجية في شتى المجالات الاقتصادية.[2]

ثانيا: التهديدات الخارجية: والمتمحورة حول:

---

[1] Andrei Melville and Tatiana Shakleina, ***Russian foreign Policy in transition concepts and realities***, (New York: central European university press, 2005), p p.132-133.

[2] د. عبد الحكيم سليمان وادي، " الأمن القومي الروسي "، في:
http://pulpit.alwatanvioce.com/content/print/286642.html، (2017/01/31).

1- السعي من جانب دول معينة إلى التقليل من دور الآليات القائمة لضمان الأمن الدولي وخصوصا الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

2- خطر إضعاف التأثير الروسي سياسيا واقتصاديا وعسكريا في العالم.

3- تعزيز التكتلات العسكرية والسياسية وكذا توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا اتجاه الحدود الروسية.

4- احتمال ظهور قواعد عسكرية أجنبية وعدد كبير من المفارز العسكرية في الجوار القريب من الحدود الروسية.

5- انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ونقلها.

6- انخفاض وتيرة التكامل في إطار كومنولث الدول المستقلة.*

7- ظهور وتصاعد الصراعات على مقربة من الحدود الروسية وحدود الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.

8- وجود أطماع في أراضي الاتحاد الروسي من طرف دول مجاورة.[1]

9- محاولة بعض الدول (الولايات المتحدة الأمريكية) عرقلة تعزيز روسيا لموقفها كمركز للنفوذ في عالم متعدد الاقطاب وبالتالي عرقلة مصالحها الوطنية، وتقويض مكانتها في أوروبا والشرق الأوسط ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وآسيا والمحيط الهادئ.

10- الإرهاب كتهديد للأمن القومي الروسي، والذي قام بعمليات هدفها زعزعة الاستقرار داخل روسيا.

11- التهديدات المتزايدة للأمن القومي الروسي في مجال المعلوماتية من خلال مساعي بعض الدول(الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية) للهيمنة على معلومات الفضاء الروسية في الأسواق الدولية والمحلية وتطوير بعض الدول لمفهوم الحروب المعلوماتية، بإقامة وسائل إنتاج من أجل إحداث أثار خطيرة على البلدان الأخرى، وتعطيل نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وسلامة موارد المعلومات والمحاولات غير الشرعية للحصول عليها (القرصنة).

* **رابطة أو كومنولث الدول المستقلة** : تتكون من 12 دولة كانت تمثل جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا تضم: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا وأوزبكستان عاصمة هذه الرابطة "مينسك" في بيلاروسيا .

[1] Andrei Melville and Tatiana, ***op.cit*** , p.134.

12- كثافة التهديدات العسكرية خاصة حلف الشمال الأطلسي(تدخل الناتو في كوسوفو)، واستخدامه للقوة خارج منطقة مسؤوليته دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، وهو ما يزعزع الاستقرار الاستراتيجي في العالم.

13- التطور التكنولوجي المتزايد لعدد من الدول الكبرى، وهو ما عزز الطاقات لخلق جيل جديد من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، والذي ينبئ بخلق مرحلة جديدة من سباق التسلح؛ وكذا إحداث تغير جذري في أشكال وأساليب شن العمليات العسكرية.

14- العمليات الخارجية لمختلف المنظمات والمصالح الخاصة (الاستخبارات الأجنبية) على الأراضي الروسية؛ ونمو الاتجاهات السلبية في المجال العسكري بتسيير عملية الإصلاح في المنظومة العسكرية والصناعات الدفاعية التي أخذت وقتا طويلا، وكذا عدم كفاية التمويل الخاص بقطاع الدفاع وغياب المعايير القانونية، وهو ما ظهر جليا في تدني مستوى التدريبات القتالية والعملياتية للقوات المسلحة الروسية ونقص إمدادها بالأسلحة الحديثة.

15- التوسع الاقتصادي والديمغرافي والحضاري والديني للدول المجاورة داخل الأراضي الروسية.

16- نمو نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود ونشاطات المنظمات الارهابية الاجنبية.[1]

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الروسية لسنة 2000.

مع وصول فلاديمير بوتين الى السلطة في مارس 2000 واستكمالا لوثيقة الأمن القومي الصادرة في جانفي قام بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 607 بتاريخ 21 أفريل 2000 والمتعلق بالعقيدة العسكرية الذي تم التركيز فيه على:

أ- **الموقف الجيوبوليتيكي:** ويظهر في التهديد الذي يشكله حلف الناتو والمعتبر كمحاولة لمنع استعادة النفوذ الروسي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

ب- **الاخطار العسكرية:** والمتمحورة حول خطر حدوث حروب على الحدود الروسية.

ج- تدهور الموقف الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يستلزم إعادة النظر في تطوير قوات الحدود.[2]

كما تعتبر العقيدة العسكرية الروسية موجز الآراء الرسمية العسكرية، السياسية، الاستراتيجية والاقتصادية أساسا لحماية الأمن العسكري الروسي، حيث تم تبنى **عقيدة عسكرية دفاعية** في طبيعتها

[1] Andrei Melville and Tatiana, ***ibid***, p.135.

[2] جلال خشيب، " التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة ". ***مرجع سابق***.(موقع انترنت).

مع التحفظ في الجمع بين السياسة الداخلية بأحكامها وسياسة السلام مع العزم على حماية المصالح الوطنية وضمان الأمن العسكري لروسيا وحلفائها.

إن أحكام هذه العقيدة يمكن توضيحها واستكمالها بمراعاة التغيرات في الحالة العسكرية والسياسية وكذا طبيعة التهديدات العسكرية والظروف المؤدية الى تطويرها، كما تضمنت توجيهات بشأن التخطيط لاستخدام القوات المسلحة والقوات الاخرى والتشكيلات العسكرية والاجهزة والوثائق الأخرى بشأن مسائل ضمان الأمن العسكري الروسي.

ومن أجل تطبيق هذه العقيدة يجب اتباع طريق لامركزية الدولة والقيادة والسيطرة العسكرية وتنفيذ مجموعة من التدابير السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلومات القانونية والعسكرية وغيرها من التدابير التي تهدف إلى ضمان أمن روسيا وحلفائها.[1]

كما أشارت إلى أن حلف الشمال الأطلسي يعتبر تهديدا مباشرا لروسيا ويجب التصدي له بتقوية القواعد من الجهة الغربية والاحتفاظ بالقدرات النووية اللازمة من أجل ردعه، وهو ما عبر عنه "**ليونيد ايفاشوف**" رئيس ادارة العلاقات الدولية في وزارة الدفاع الروسية في 2001/04/04 عندما استضافته قناة الجزيرة القطرية " يمثل الناتو حلفا عسكريا يملك مقدرة عسكرية هائلة، حلفا أعطى لنفسه حق القيام بالعدوان ضد دولة مستقلة وعندما يقولون أن هذه الآلة العسكرية سوف تتحرك فاتجاه روسيا، وأنها تحمل الاستقرار والأمن، فنحن لا نصدق هذه الاقوال كما لن تصدقها أي دولة أخرى ونحن نرى وصول الناتو ممدودا في اتجاه الشرق (روسيا) فلذا نحن لا نتقبل انتشار الناتو نحو الشرق ونعتبر هذا التوسع باتجاهنا تهديدا لأمننا وهذا مسجل في العقيدة العسكرية الروسية ".[2]

كما تم التطرق الى القدرات النووية من خلال إعطاء هذه القدرات أولوية خاصة من أجل توفير الردع الذي يمنع شن أي اعتداء بما في ذلك الاعتداء النووي على روسيا وحلفائها إضافة إلى أنه يجب على روسيا امتلاك السلاح النووي القادر على إلحاق الضرر بأي دولة معتدية أو تحالف من دول معتدية تحت أي ظرف كان.[3]

---

[1] Andrei Melville and Tatiana, ***ibid***, p p.105-106.

[2] د. محمد بن سعيد الفطيسي،" رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية، 2011-2015 " ، ***المعهد العربي للبحوث الاستراتيجية***، في: **www.mostakbaliat.com** ، (2017/02/02).

[3] " العقيدة النووية الروسية وابعادها " ، ***منتدى الجيش العربي***، الأقسام العسكرية، في: **www.arbic-military.com/t8281-topic** ، (2017/02/01).

المطلب الثالث: القواعد العسكرية الروسية في الخارج.

في إطار التنافس الأمريكي الروسي على مناطق النفوذ خاصة في آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط ومن أجل الحفاظ على أمن روسيا وخاصة ضمن مجالها الحيوي (الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي) في آسيا الوسطى التي تعتبر خط الدفاع الأول لروسيا، وهو ما يفسر معارضة روسيا لكل من يقترب من مجالها الحيوي باستعمالها الفيتو ضد إقامة منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا وخاصة بعد محاولة الولايات المتحدة الأمريكية استمالة جورجيا وأوزبكستان، حيث أن روسيا تعتبر جورجيا خطا أحمر لا يمكن تجاوزه، وهو ما دفعها إلى التدخل في 2008 وكذا اعترافها بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عند إعلانهما للاستقلال عنها.[1]

ففي سياق السياسة الدفاعية الروسية وكنتيجة حتمية للامتداد الجغرافي لروسيا ومن أجل حماية حدودها ضد الخطر الغربي المتمثل في الحلف الأطلسي والولايات المتحدة، قامت روسيا بإنشاء قواعد منتشرة حولها من أجل التصدي والدفاع عن الإقليم الروسي الشاسع من خلال:

تمثل **جورجيا** أهمية خاصة بالنسبة لروسيا فهي تعتبر منطقة عازلة بينها وبين أوروبا والقوقاز والشرق الأوسط حيث نجد قاعدة " **تسخين فالي** " " **TSKINVALI** " وهي قاعدة أنشئت عقب اعلان اوسيتيا الجنوبية وابخازيا استقلالهما في سبتمبر 2008 حيث تم نقل القواعد الروسية الموجودة في جورجيا على أراضي هذين الكيانين المنفصلين، بعد أن تم الاعتراف باستقلالهما وتضم أكثر من 3500 عسكري مؤجرة لمدة 49 سنة.

قاعدة " **GIUMRI**" هي القاعدة الـ 102 من نظام الدفاع الجوي لكومنولث الدول المستقلة تقع في **أرمينيا** وتضم حوالي 5000 فرد، وحوالي 300 مدرعة، ونظم مدفعية، وكذا منظومات القذائف **S-300** إضافة إلى طائرات مقاتلة صنف **MIG-29**، كما أن استعمال هذه القاعدة من طرف روسيا لا يترتب عنه دفع تكاليف وهذا وفقا لعقد لمدة 25 سنة منذ 1995، تم تعزيز عتاد القاعدة عند انسحاب القوات الروسية من جورجيا.[2]

أما في **كازاخستان** فتوجد قاعدة " **بايكونور**" " **Baïkonour** " وهي موقع تستعمله روسيا بمساحة إجمالية مقدرة بـ 6617 كم^2، توجد بها قاعدة إطلاق فضائية، وبموجب اتفاق وقع في ديسمبر

[1] د. عبد القادر رزيق المخادمي، ***القواعد العسكرية الامريكية الروسية ومخاطرها على الامن الدولي***، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013) ، ص ص.119-121 .

[2] Isabelle Facon." RUSSIE: la cartes des bases militaires à l'étranger" , dans : **http://www.franceculture.fr/geopolitique/russie** ,(01/02/2017).

1994 يمتد إلى 2050 مقابل 150 مليون دولار أمريكي سنويا؛ يوجد بها مواقع للتجارب والتدريب وكذا محطة رادار للإنذار المبكر **"بالاكاش " " BALKACH** "؛ وتستعمل من طرف القوات الفضائية الروسية.

وأما في **مولدوفا** فتوجد قاعدة " **KOLBASNA** " والتي تحتفظ فيها روسيا بقوات تعتبرها " قوات حفظ سلام " وقوات حماية يوجد بها أهم مستودعات الأسلحة والذخائر وحوالي 1500 عسكري، وأما في **بيلاروسيا** فنجد قاعدة " **BARANAVITCHI** " وتضم رادارا للإنذار المبكر تستخدمها القوات الفضائية الروسية بموجب اتفاق ثنائي منذ جانفي 1995 لمدة 25 سنة، يتواجد بها حوالي 2000 عسكري روسي دخلت حيز العمل في 2003، مصنفة ضمن نظام الدفاع الجوي عن رابطة الدول المستقلة، وقد قرر استكمال بنائها (بعد أن بدأ في 1980 ولكنه توقف) من أجل تعويض الخسارة في القدرة على التغطية في اتجاه الشمال الغربي عقب غلق محطة رادار" **سكروندا**" " **SKROUNDA**" في **لاتفيا**، كما يتم فيها تركيب طائرات **SU-27**، كما نجد كذلك قاعدة " **BABRUISK** " وهي قاعدة جوية مشتركة بين القوات الروسية والبيلاروسية تأوي طائرات **SU-27** تم افتتاحها سنة 2016.[1]

قيرغيزستان: ويوجد بها قاعدة " **KANT** " التي تم افتتاحها في أكتوبر 2003 وهي قاعدة جوية تقع على 20 كلم من العاصمة بيشكيك، تستعملها روسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (**OTSC**)* محطة اتصالات واستماع للبحرية الروسية (اتصالات مع سفن وغواصات في المحيطين الهادي والهندي)، كما أنها قاعدة تجارب للأسلحة المضادة للغواصات ومحطة رصد للزلازل ومراقبة التجارب النووية التي تجري في المنطقة الصينية " **LOB NOR** " .[2] بالإضافة إلى هذا فإن هذه الدولة توجد في قلب حرب القواعد الأمريكية الروسية حيث توجد بها قاعدتين روسيتين في" **كارا بالطا** " قرب العاصمة بيشكيك.[3]

---

[1] Isabelle Facon," RUSSIE: la cartes des bases militaires à l'étranger" , ***loc.cit***. (Site internet).

* **منظمة معاهدة الأمن الجماعي** : تحالف سياسي عسكري يضم روسيا وستة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. تحاول موسكو من خلاله استعادة أمجاد حلف وارسو ومواجهة تطلعات حلف شمال الأطلسي. تأسست في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2002 على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 17 مايو/أيار 1992. أعضاؤها هم كل من روسيا وروسيا البيضاء وكزاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقرغيزستان وأرمينيا، في:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures ، (2017/02/01).

[2] Isabelle Facon, " RUSSIE: la cartes des bases militaires à l'étranger" , ***loc.cit***. (Site internet).

[3] د. عبد القادر رزيق المخادمي ، ***مرجع سابق*** ،ص .122 .

أما **طاجيكستان** فيوجد بها قواعد روسية متعددة **دوشانبي/ كولياب/ كرغان تيوبي، " Kouliab/ Douchanbé /Kourgan-Tioubé "** تتركز بها الشعبة 201 للصواريخ الآلية تم تقسيمها الى ثلاث مناطق في 2004، تسجلها موسكو ضمن جهودها في منطقة معاهدة الأمن الجماعي **(OTSC)**، يتواجد بها حوالي 7000 فرد، إضافة إلى مجموعة جوية لها الاذن باستعمال مطار" **AYNI** " وكذلك مجمع نوريك " **NOUREK** " لمراقبة الفضاء يعمل منذ 2002 ويستخدم من طرف القوات الفضائية الروسية حيث يعتبر ملكية روسية، تم تمديد عقدها سنة 2012 حتى عام 2042.[1] كل من **نوريك** و**كولياب** فيتواجدان قرب العاصمة **دوشانبي**، كما يسمح للقوات الأمريكية بالعبور فوق أجوائها و التزود بالوقود.[2]

بالإضافة إلى دولة **أذربيجان** التي لا وجود لقواعد روسية أو غربية في أراضيها ماعدا محطة رادار روسية في **جابالا** .[3]

بينما تعتبر **أوكرانيا** حجر زاوية في الدفاعات الروسية كما أنها رقعة التماس بينها وبين الو.م.أ في حربهما من أجل القواعد حيث تعتبر امتدادا طبيعيا للصناعة والزراعة الروسية، ونقطة عبور لما يقرب 80 % من الغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا، كما تعد همزة وصل لمعظم البنى التحتية والصناعات الروسية سواء من خلال خطوط الأنابيب أو السكك الحديدية التي تربط روسيا بالغرب،[4] ويوجد بها قاعدتين هما:

قاعدة " **SOLOTI** " **سولوتي** أصبحت عملية مع منتصف 2016 وبإمكانها استيعاب 3500 جندي إضافة إلى مستودعات الأسلحة والذخائر تبعد 25 كلم عن الحدود الأوكرانية بالقرب من خط السكك الحديدية التي يربط **سولوتي** " **SOLOTI** " بموسكو و " **LOUHANSK** " عاصمة إحدى الجمهوريتين التي أعلناهما الانفصاليون الموالون لروسيا في شرق أوكرانيا.

قاعدة **سيفاستوبول** " **SEBASTOPOL**" هي قاعدة بحرية في شبه جزيرة القرم تضم الأسطول الروسي في البحر الأسود كان مفترضا أن ينتهي عقد إيجارها في 2042 ولكن تم ضمها إلى روسيا في 2014؛ تضم مجمعات لطائرات **SU-27** إضافة إلى قاعدة جوية " **BELDEK** " بها طائرات **SU-24** ،

---

[1] Isabelle Facon ," RUSSIE: la cartes des bases militaires à l'étranger" , ***ibid***. (Site internet).

[2] د. عبد القادر رزيق المخادمي ، ***مرجع سابق*** ،ص .122 .

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.124-125.

[4] ***المرجع نفسه*** ، ص.117 .

إضافة إلى المنظومات الدفاعية **S-300** لتسهيل مهمة الثالوث النووي، تضم مدرعات (أكثر من 30 دبابة **T.72**) ويمكن نشر أنظمة ذات القدرة المزدوجة تقليدية ونووية صواريخ **اسكندر**.[1]

أما في الشرق الأوسط فنجد قاعدة **طرطوس** " **Tartous** " بسوريا وهي القاعدة الوحيدة في البحر المتوسط بالنسبة لروسيا تتواجد بها مجموعة من البوارج الحربية الروسية، وتمثل رمزا للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط، أنشئت سنة 1971 في الفترة كان الأسطول السوفياتي يفتخر بأن لديه أسطولا في المتوسط، بالرغم من عدم أهميتها الكبيرة على الصعيد العسكري إلا أن روسيا قاومت الضغوط الغربية الرامية إلى إرغامها عن التخلي عن الرئيس بشار الأسد، هذه القاعدة متواضعة نسبيا إذ يوجد بها عدد قليل من العاملين كما أن مينائها ليس عميقا بما يكفي لرسو البوارج الكبرى، وهو ما دفع أغلب المحللين إلى اعتبارها نقطة إمدادات ومساعدة تقنية فقط.

فحسب رأي الخبير الروسي "**الكسندر تشوميلين**" تعتبر قاعدة " طرطوس " هامة من حيث الرمز والمستوى التقني والتكتيكي على حد سواء كما أوضح أنها نقطة انتشار روسيا الوحيدة في البحر المتوسط، ورفع العلم الروسي فيها مهم من وجهة النظر السياسية لكنها ليست قاعدة حقيقية، ومن غير المتوقع تحويلها الى قاعدة.

أما الخبير في مركز الشرق الأوسط بأكاديمية العلوم الروسية "**الكسندر فيلونوك**" فيري أن طرطوس ليس قاعدة بل نقطة مراقبة تقنية للبواخر "حيث يعتبرها مساحة صغيرة على الساحل ترسو فيها السفن للتزود بالوقود والبضائع إذا أمكن ذلك وأكيد أن تكون لك نقطة ترسو فيها أفضل من أن لا تكون وفقدانها ليس استراتيجيا". وتبقى هذه القاعدة بالنسبة لموسكو بمثابة ذكرى للعهد الذي كانت فيها تبدى طموحات على الصعيد العالمي، حيث أن **فيلونوك** أن " العلاقة مع سوريا في حد ذاتها هامة وروسيا مرتبطة تاريخيا بهذا البلد ". تضم هذه القاعدة ثكنات ومباني تخزين ومستودعات عائمة وباخرة صيانة تستغل خمسين بحاراً روسيا، حسب وسائل الإعلام الروسية الرسمية.[2]

[1] Isabelle Facon, " Russie: la cartes des bases militaires à l'étranger" , ***ibid***. (Site internet).

[2] د. عبد القادر رزيق المخادمي، ***مرجع سابق***، ص ص .128-130.

الخريطة 01 : تمثل توزيع القواعد العسكرية الروسية في الخارج.

دول بها قواعد عسكرية روسية.

Source: Isabelle Facon, Russie : la carte des bases militaires à l'étranger.

https://www.franceculture.fr/geopolitique/russie-la-carte-des-bases-militaires-l-etranger.

من خلال الخريطة يلاحظ أن جميع القواعد العسكرية الروسية منتشرة في دول آسيا الوسطى والقوقاز، وهي دول الجوار الجغرافي القريب بالنسبة لروسيا، كما أنها مستهدفة من طرف الحلف الأطلسي الذي يرغب في ضمها من أجل احتواء روسيا، بالإضافة إلى أن أغلب هذه القواعد تضم منظومات دفاعية صاروخية . كما أن قاعدة طرطوس بسوريا وهي القاعدة الوحيدة الواقعة في الشرق الأوسط لها أهميتها لما تمثله من إطلالة على المياه الدافئة. وهذا ما يشير إلى أن روسيا تدعم نفوذها بقواعد عسكرية في مناطق نفوذها التقليدية.

المبحث الثاني: المنظور الاستراتيجي العسكري الروسي الجديد لسنة 2014.

مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية نهاية سنة 2011 عن استراتيجية "التحول/الانعطاف" وهذا بتغير مركز ثقلها العسكري من منطقة شمال الأطلسي والشرق الأوسط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادىء، وهو ما ضايق القيادة الروسية التي اعتبرتها استراتيجية احتواء جديدة لروسيا مثلما حدث في فترة الحرب الباردة.[1]

فقد أدى انتخاب **فلاديمير بوتين** لولاية رئاسية ثالثة في 2012 وما رافقه من ظروف إلى إجبار القيادة السياسية العسكرية الروسية على تبني منظور استراتيجي جديد.

المطلب الأول: دوافع تبني منظور استراتيجي جديد.

كان للعديد من الأحداث تأثير في الدوافع الروسية من أجل تبني منظور عسكري جديد وخاصة بعد العقوبات التي أقرتها الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ضد روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية وكذا استمرار الحلف الأطلسي في تعزيز مواقعه في أوروبا وألاسكا على مقربة من الحدود الروسية حيث أن هذا التوسع كان في مقدمة الأخطار المباشرة على الأمن القومي الروسي.[2]

ونتيجة سياسة الانعطاف نحو شرق آسيا والمحيط الهادىء فذلك يعتبر تطبيقا لنظرية الاحتواء أي محاصرة روسيا ومحاولة تقزيم دورها في العالم وفق نظرية **سيبكمان** الاطار أو الحافة * ، وهذا بمحاصرة روسيا ضمن حدود إقليمها والتحكم في المناطق الحساسة مثل الدول المستقلة ومحاولة ضمها للحلف الأطلسي (أو الدول المشكلة للهلال الهاشمي)من أجل غلق جميع المنافذ.[3]

فانطلاقا مما خلصت إليه الوثيقة الصادرة في 5 فيفري 2010 حول العقيدة العسكرية الروسية والتي تنص على " إمكانية إعادة النظر في أحكام العقيدة العسكرية والتغير والتعديل والاضافة بما يتناسب مع الأخطار والتهديدات لأمن ودفاع البلاد وظروف تطور الدولة الروسية الاتحادية".

---

[1] أحمد دياب ،" شراكة اقتصادية : محددات الدور الروسي في وسط وشرق اسيا "، ***السياسة الدولية*** ، م.49 ،ع .195، (جانفي 2014)، ص ص. 112-117.

[2] د. سامي عمارة، " بوتين وعقيدة روسيا الجديدة، توسع الناتو، والربيع العربي والأزمة الأوكرانية في مقدمة أسباب التفكير في استراتيجية جديدة "، في: **www.aawsat.com** ، (2017/01/31).

* نظرية الاطار أو الحافة لسبيكمان هي أن من يسيطر على الريملاند سيسيطر على أوراسيا وهذه الأخيرة هي روسيا ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم. انظر : ألكسندر دوغين، ***أسس الجيوبوليتيكا*** **مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، ص. 105.

[3] ألكسندر دوغين، ***أسس الجيوبوليتيكا*** **مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم بيروت، (لبنان: افرنجي ، 2004)، ص. 210.

فمع تزايد الأخطار المهددة لأمن روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية، وما أعلنه حلف الناتو من خطط لتعزيز قواته وقواعده على مقربة من الحدود الروسية فضلا على المخاوف الروسية من احتمالات تأثير الربيع العربي على الداخل الروسي.[1]

ففي ظل الشك بأن روسيا لم تعد قادرة على حماية حلفائها، وذلك منذ أزمة الخليج الثانية عام 1990، أو ممارسة تأثير في قضايا المنطقة العربية، بدا جليا من خلال الضربات التي وجهها الحلف الأطلسي لصربيا في 1999 والاحتلال الأمريكي للعراق في2003 وضرباته ضد ليبيا 2011، وهو أن الحالة السورية مختلفة كثيرا عن الحالات السابقة خاصة أن مواقف روسيا كانت أقرب لمواقف الاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة، إذ أن سوريا تعتبر حليفا استراتيجيا بموقعها الجيوبوليتيكي الهام الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الشرق الأوسط ، وخسارتها تعنى خسارة الشرق الأوسط بأكمله، وهذا الموقف كان بمثابة تعبير عن العودة القوية لروسيا للساحة الدولية فيما يخص الحلفاء.[2]

تم تناول هذه الموضوعات في 10 سبتمبر 2014 من أجل بحث المسائل المتعلقة بتحديث منظومة تسليح القوات للفترة 2016–2025 حيث اعتبر **"بوتين"** أن الأزمة الأوكرانية جعلت الولايات المتحدة في صدارة قائمة الأخطار المباشرة التي تهدد أمن روسيا وهو ما استدعى إعادة النظر في العقيدة العسكرية إلى تم تبنيها في 2010، فقد كان لمعطيات الساحة المحلية والدولية الأثر فيما اتخذه **"بوتين"** من خطوات، والتي جاءت كرد طبيعي على العقوبات الاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها على التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية ، حيث أكد **"بوتين "** أن الأزمة الأوكرانية هي صنع غربي من أجل إحياء مخططاتهم بتوسيع الناتو، كما أن التطورات الأخيرة في المناطق المتاخمة للحدود الجنوبية الروسية دفعت إلى إدراج أخطار أخرى تهدد أمن روسيا ومنها تنظيم "داعش" وما أعلنه من تهديدات بنقل نشاطه إلى جنوب روسيا والقوقاز فضلا عن الأخطار الداخلية الناجمة عن محاولات تأليب المجتمع المدني وهو ما أشار إليه الجنرال **"ميخائيل بوبوف"** نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي في تصريح لوكالة "**نوفوستي**" عن تطور الأوضاع العسكرية والسياسية في العالم في السنوات الأربع الأخيرة وأساليب القتال في المرحلة الراهنة تتطلب تدقيق بعض نقاط العقيدة العسكرية الوطنية " .

---

[1] د. سامي عمارة، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت).

[2] " هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط " ، ***مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية*** ، في: **www.rawabetcenter.com/archives/8387** ، (2017/02/01).

كما أضاف أن " ضرورة ذلك تنجم في المقام الأول من ظهور مخاطر وتهديدات جديدة لأمن روسيا وجدت انعكاسا لها في أحداث الربيع العربي والأزمة في سوريا وأوكرانيا وما حولها"، وهو ما شكل شبه إجماع في أوساط القيادة الروسية على أن أحداث الربيع العربي تركت تأثيرا عميقا على القيادات السياسية والعسكرية الروسية وكانت في مقدمة الأسباب والدوافع نحو تبني منظور جديد خاصة لما يتعلق الأمر بسوريا.[1]

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الروسية لسنة 2014.

خلال العهدة الثالثة لبوتين وفي 26 ديسمبر 2014 تمت المصادقة على مراجعة العقيدة العسكرية، حيث جعلت من الحلف الشمال الأطلسي التهديد الأساسي لروسيا **Fundamental Threat** وهذا بعدما كان في العقيدة السابقة سنة 2010 مجرد تهديد كبير ورئيسي لروسيا **Major Threat** ، حيث أن هذه الوثيقة التي تم نشرتها على موقع الكرملين بعد المصادقة الرئيس الروسي عليها، وضمت 14 بندا تتضمن مخاطر أمنية وعسكرية أساسية بالنسبة لروسيا، والتي تعتبر حشد القدرات العسكرية للناتو من أهم الأخطار الخارجية وأضيف أيضا إلى هذه الأخطار أخذ حلف الشمال الأطلسي على عاتقه وظائف ذات نطاق عالمي يتم تنفيذها في انتهاك للقانون الدولي، بالإضافة إلى اقتراب البنى العسكرية التحتية للدول الأعضاء في الناتو من الحدود الروسية بما في ذلك عن طريق توسيع الحلف المستقبلي.[2]

ضمت العقيدة الجديدة تصنيفا للمخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد روسيا والمتمثلة في:

أولا: المخاطر الداخلية: اعتبرت الوثيقة أن الممارسات الإرهابية تستهدف بالدرجة الأولى زعزعة استقرار الأوضاع في الداخل، وبالتالي فهي تشكل خطرا عسكريا داخليا رئيسيا وتنطوي تحت هذه الممارسات الأنشطة التي تستهدف تغيير النظام الدستوري في روسيا بشكل قسري، وخلق خلل في آلية السلطة ومنشآت الدولة وفي البنية التحتية للمعلومات بالإضافة الى أعمال المنظمات الإرهابية التي تهدف إلى تقويض سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها.

كما أن الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى التأثير على المواطنين، خاصة فئة الشباب منهم والتي تعمل على تقويض الأسس التاريخية والروحية والوطنية وإثارة التوترات العرقية والاجتماعية والتمييز العنصري وإشعال الكراهية الدينية والعرقية والإثنية والنزاعات الانفصالية.

---

[1] د. سامي عمارة، ***مرجع سابق***. (موقع انترنت).

[2] د. دحمان قاسم، ***السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز***،(لندن : E-kutub Ltd، 2016)، ص. 74.

ثانيا: المخاطر الخارجية: فيما يتعلق بهذا الجانب نجد برنامج الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء ونشر أنظمة دفاع صاروخية بالستية استراتيجية والذي من شأنه تقويض الاستقرار العالمي الحالي ويخل بميزان القوة بحكم القدرات الصاروخية النووية كما أن تنفيذ مبادرة الضربة العالمية الفورية (**Prompt Global Strike**) وهو برنامج عسكري أمريكي يهدف إلى توجيه ضربة عسكرية بأسلحة تقليدية دقيقة في أي مكان من العالم خلال ساعة واحدة ونشر أسلحة في الفضاء إضافة إلى الأسلحة التقليدية الاستراتيجية فائقة الدقة وهو ما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية توجيه ضربات استراتيجية من دون استخدام الأسلحة النووية كما يؤمن لها الهيمنة السياسية والجيوستراتيجية على العالم.

فمن بين الأخطار العسكرية الخارجية التي تم التركيز عليها هو تزايد انتشار القوات الأجنبية في الدول المجاورة وفي مياهها الإقليمية وكذا استخدام القوة العسكرية في أراضي هذه الدول إضافة إلى ظهور بؤر للنزاعات العسكرية هناك وإقامة أنظمة أمان للمصالح الروسية بهدف الضغط السياسي والعسكري.

إضافة إلى مخاطر أخرى متمثلة في نشاطات أجهزة الاستخبارات والمنظمات الأجنبية التي تقوم بأعمال تخريبية تضر بالمصالح الروسية، إضافة إلى تهديدات الإرهاب المتصاعد والتطرف في ظل عدم استجابة التعاون الدولي في هذا المجال بشكل كاف وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتقنياتها.

كما أن هذه الوثيقة حددت دور ومهام الجيش الروسي، بجعله أداة دفاعية أي اعتماد **عقيدة دفاعية** على غرار سابقاتها حيث أن مهمة الجيش الدفاعية لا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ كل الحلول السلمية، لكن في حالة وقوع هجوم على روسيا أو مواقع الأسلحة النووية فالجيش سيستعمل القوة العسكرية لردع الدولة المعتدية.

أما استخدام الأسلحة النووية فهو مشروط بحالة الدفاع الشرعي عن النفس ضد أي هجوم عسكري نووي كان أم تقليدي، أي الاحتفاظ بحق استخدام الترسانة النووية من أجل الدفاع عن نفسها أو أحد حلفائها، أو في حال وجود تهديد لوجودها، أما قرار الاستخدام فهو بيد الرئيس الروسي فقط .[1]

كما أن هذه العقيدة قلصت من احتمال شن حرب واسعة النطاق ضد روسيا، لكنها تواجه مختلف التهديدات التي برزت بشكل رهيب في الآونة الأخيرة.

[1] " بوتين يصدّق على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية "، الموقع الرسمي لقناة روسيا اليوم بالعربية ، في : http://arabic.rt.com/news/769202 ، (2017/02/01).

وفيما يخص الردع غير النووي "**NON-NUCLEAR PISSISION**" فقد تم إدخال هذا لمصطلح كمفهوم جديد يرتكز على الاحتفاظ بقوات عسكرية ضاربة في حالة جهوزية عالية بحيث تكون مجهزة ومزودة بأسلحة تقليدية متطورة لمنع أي حادث قد يشعل الحرب، كما نصت الوثيقة على أن احدى المهام الرئيسية للقوات المسلحة في وقت السلم هي حماية المصالح الوطنية الروسية في القطب الشمالي والتي تعتبر منطقة استراتيجية لاحتوائها كميات كبيرة من النفط والغاز، ووجود أطماع خارجية فيها وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، النرويج والدانمارك.[1]

كما أن العقيدة الجديدة أكدت أولويات السياسة العسكرية لروسيا إذ أن روسيا تتعاون مع عدة دول منفردة وهي بيلاروسيا وابخازيا واوسيتيا الجنوبية إضافة إلى التعامل مع دول أعضاء في المؤسسات الدولية وفي مقدمتها دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون وكذلك الأمم المتحدة بالإضافة إلى الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى، وذلك من خلال تنسيق الجهود الهادفة إلى إنشاء وتنفيذ مشاريع في مجال تطوير القوات المسلحة الوطنية، وضمان الأمن والاستقرار في العالم.[2]

أما في مجال التعاون العسكري فقدت ضمت العقيدة الجديدة وأنه من أجل تحديث وتسريع عملية التحديث، وهذا بتنمية التعاون مع دول "**البريكس**" **BRICS** (البرازيل، الهند، الصين، جنوب افريقيا) وبعض دول أمريكا اللاتينية.

كما أن هذه العقيدة جاءت كرد على الحصار المعلن على روسيا من طرف الناتو وكذا الحرب الاقتصادية المفروضة من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، منذ بداية الأزمة الأوكرانية وذلك من أجل الضغط على روسيا، وخاصة في إطار توسيع الحلف الأطلسي في المناطق الحيوية والتي تعتبر خطوط حمراء بالنسبة لروسيا، ولهذا تم الأخذ بالمتغيرات والمخاطر والتهديدات العسكرية الطارئة على المستوى الإقليمي والدولي في صياغة الاستراتيجية الجديدة للحالة الأوكرانية وأحداث الربيع العربي وغيرها من أجل التكيف مع طبيعة التهديدات ومواجهتها.[3]

---

[1] د. أحمد علو، " العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"، ***دراسات وأبحاث***، ع. 356، ماي 2015، في: **http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content**، (2017/02/01).

[2] " بوتين يصدّق على الصيغة الجديدة للعقيدة "، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت).

[3] Clara Weiss, **"** poutine officialise la nouvelle doctrine militaire russe**",** dans : **https://www.wsws.org/fr/articles/2015/jan2015/ruse-j03.shtml** , (01/02/2017).

المطلب الثالث: آليات تطبيق الاستراتيجية العسكرية الجديدة.

إن طبيعة التهديدات والمخاطر التي تواجه روسيا هي التي دفعتها إلى تبني عقيدة عسكرية جديدة وذلك بإيجاد الآليات اللازمة من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث أن الدرع الصاروخي يعتبر من أبرز التهديدات التي تخشاها روسيا على أمنها القومي، خاصة وأنه يدخل ضمن استراتيجية الناتو لاحتوائها.

وقد تم الإعلان عن هذه الآليات من طرف وزير الدفاع الروسي " **سيرغي شويغو**" في 12-01-2014 وذلك قبل إقرار العقيدة الجديدة في ديسمبر 2014 والتي كانت "ترمي إلى ضمان القدرات الدفاعية للبلاد في الظروف الجديدة وضمنها الثالوث النووي، وإنشاء منظومة شاملة للاستطلاع، بما فيها الأقمار الاصطناعية وتطوير الأسلحة التقليدية مثل الطائرات والسفن الحربية والقوات البرية، وكل هذا كان واضحا في طرح الرئيس "**بوتين**" من أجل العودة إلى الساحة الدولية.

1- **<u>الثالوث النووي</u>:** يعتبر السلاح النووي من الأسلحة ذات الأثر التدميري الكبير، وفي حديث لبوتين أمام طلاب الجامعة الوطنية للبحوث النووية (معهد موسكو للفيزياء والتكتيك سابقا) أوضح "إن البشرية ستتخلى عن السلاح النووي عاجلا أو أجلا، لكن الوقت لم يحن بعد، أما روسيا فلن تتخذ خطوة أحادية الجانب كهذه " وتتمثل أبرز مقومات الثالوث النووي في:

- **الصواريخ البالستية:** تعتبر الصواريخ من القدرات العسكرية الاستراتيجية للدول وخاصة مع التطور الحاصل خصوصا للأماكن البعيدة التي قد لا تصلها القاذفات الجوية، كما أن قدرة الصواريخ على إصابة الأهداف وبدقة كبيرة بما تحمله من تقنيات عالية وقدرتها التدميرية الكبيرة، وقدرتها على حمل رؤوس نووية ما يجعل خطرها يفوق التوقعات، وخاصة عندما تكون موجهة إلى أهداف حيوية (المعامل الكيميائي، المفاعلات النووية...إلخ).

حيث أن بوتين صرح "أولويتنا المستقبلية هي تطوير المكونات الرئيسية لقواتنا النووية الاستراتيجية" لافتا إلى ضرورة أن تكون القوات الصاروخية ليست قوية فحسب بل وحديثة متطورة أو بتعبير أخر قادرة على تجاوز أي دروع صاروخية في إشارة إلى الدرع الصاروخية الأمريكية. كما ستزود القوات الروسية بصواريخ بالستية وصواريخ هجومية تضاف إلى منظومات الصواريخ الدفاعية **S-300، S-400، S-500.** كما أن أبرز الصناعات الاستراتيجية الروسية صاروخ "**سكيف**" القادر على

البقاء في حالة الانتظار في أعماق البحر أو المحيط من أجل الحلول مكان الغواصات، في الأماكن الخطرة.[1]

- **الغواصات النووية:** منذ حادثة الغواصة النووية "**كورسيك**" والذي كان نتيجة الإهمال الذي عانته في فترة الاتحاد السوفياتي بدأ العمل على جيل جديد من الغواصات النووية وذلك من أجل تحديثها، وخاصة بعد استلام البحرية الروسية للغواصة "**يوري دولغوروكي**" حيث أكد "بوتين" أنه على روسيا تحديث الجيش والأسطول البحري، من أجل ضمان أمنها ورفع القدرات الدفاعية. وذلك من أجل الدفاع عن المصالح الاستراتيجية في أي مكان وهو ما نلاحظه حاليا مع سوريا.
- **القاذفات الاستراتيجية:** تمتلك روسيا 811 حاملة صواريخ استراتيجية مزودة بـ 3906 شحنة قتالية، وتضم قوات الصواريخ الاستراتيجية 430 حاملة قادرة على حمل 1605 رأس نووي، إضافة إلى القاذفات "تو-95" المعروفة باسم "**الدب**" وهي قاذفة قادرة على تنفيذ المهام في كافة الأحوال الجوية والمناخية والجغرافية ومزودة أيضا بقنابل وصواريخ مجنحة **جو. أرض** ذات الدقة العالية. كما أن هذه القاذفات تتميز بالقدرة القتالية العالية واحتمال اختراق المضادات الجوية للعدو والتي سوف تزود بأحدث أجهزة ومعدات الحرب الالكترونية والأسلحة فائقة الدقة.

2- **منظومة الاستطلاع:** وتشتمل هذه المنظومة على:

- **الأقمار الاصطناعية:** وذلك من خلال العمل على تطوير وتحديث هذه المنظومة، وفقا لبرنامج استكشاف الفضاء الذي أقرته الحكومة الروسية في نهاية أكتوبر 2005 والذي تصل مدته إلى10 سنوات حتى 2015 "حسب مدير وكالة الفضاء الروسية" **أناتولي بيرمينوف**" الذي يعتقد أن هذه الأقمار الجديدة مصممة للعمل لمدة لا تقل عن 15 سنة، ومن أجل تعزيز منظومة الاستطلاع تم إطلاق 3 أقمار اصطناعية في 25-12-2013. كما أن الهدف من هذه المنظومة هو ضمان الأمن القومي وممارسة سياسة مستقلة في مجال الملاحة الفضائية، والمساعدة على التحكم في وسائل النقل وإجراء أعمال المسح وتطوير الاقتصاد الوطني".
- **الرادارات الدقيقة:** وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

  - **الرادارات الثابتة:** يعتبر رادار "**موسكو1**" من أكثر الرادارات تطورا بفضل ميزاته في تحديد الطائرات على بعد 400 كلم وتقدير مدى خطورتها من دون الكشف عن وجوده.

[1] علوان نعيم، أمين الدين،" الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة قدرات عالية وتقنية فائقة "، ***مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط***، في :www.beirutme.com ، (2017/02/01).

- **الطائرات الرادارية:** وذلك من أجل مساندة الطائرات المقاتلة والاستدلال على الأهداف الأرضية والجوية المطلوب تدميرها، تأمين تجريب التقنيات الجوية الجديدة وتمارين إطلاق الصواريخ الجوالة ومحاولة قوات الدفاع الجوي–الفضائي.
- **رادارات الإنذار المبكر:** وهي منتشرة في جميع أنحاء روسيا من أجل ضمان الأمن والحماية، تمثل محطات الرادار حلقة هامة أو أساسية في شبكة الإنذار المبكر لاكتشاف الطائرات والصواريخ التي تهدد البلاد.

3- القوات البرية: لقد تم وضع خطة لزيادة عدد القوات البرية ونوعية تسليحها وهو ما أعرب عنه الرئيس الروسي "بوتين" على أن تكون بحوزة القوات البرية الروسية عشرة ألوية بحلول عام 2020. وضرورة العمل من أجل فعالية مختلف أصناف القوات الأخرى وسرعة حركتها وجاهزيتها للقتال، وذلك من خلال رفع حصص القوات مثلا حصة الدبابات والآليات المدرعة الحديثة في الجيش الروسي ستزداد بنسبة 40% قبل أواخر 2015 حسب تصريح وزير الدفاع الروسي "**ديمترى بولغاكوف**".[1] كل هذه الآليات من أجل هدف واحد وهو التصدي للخطر الذي يشكله الحلف الأطلسي ضمن المجال الحيوي الروسي وهو بمثابة تحضير لأي مواجهة محتملة أو عدوان ضدها .

[1] علوان نعيم، أمين الدين، ***المكان نفسه***.(موقع انترنت) .

المبحث الثالث: الجوار الجغرافي ومكانته لدى روسيا.

كان لسياسة الانعطاف المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل ثقلها العسكري من الشرق الأوسط نحو شرق آسيا والمحيط الهادئ، الأثر الكبير على علاقات روسيا مع دول الجوار خاصة الصين، اليابان إضافة إلى الهند، وهذه الدول تمثل الاقتصاديات الكبرى في آسيا، فمن أجل إفشال سياسة الاحتواء الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ، وجب القيام بإنشاء شبكة من العلاقات مع هذه الدول وكذا دول الجوار القريب المتمثلة في دول آسيا الوسطى كمناطق نفوذ سابقة، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي بما تلعبه من دور في التنافس على أوراسيا.

المطلب الأول: المكانة الروسية في آسيا الوسطى.

تتمتع دول آسيا الوسطى الخمس (أوزبكستان وتركمانستان وطاجكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) بأهمية استراتيجية كبيرة بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي الفريد في قلب عدد من القوى الدولية والإقليمية الكبرى حيث تقع جنوب روسيا وغرب الصين وشمال أفغانستان وشمال شرق ايران وشرق تركيا، حيث تتمتع باحتياطات ضخمة من النفط والغاز تؤهلها للمنافسة عالميا في سوق الطاقة وتحقيق قفزات تنموية كبيرة في المستقبل المنظور.[1]

وقد أصبحت هذه المنطقة ساحة للتنافس الاستراتيجي والاقتصادي بين مختلف القوى العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث تمثل هذه المنطقة "**البطن الرخو**" في الأمن القومي الروسي حسب تعبير "**بريجنسكي**"، باعتبار هذه الدول مناطق نفوذ سوفياتية سابقة ومنه فإن استعادة روسيا لنفوذها عليها يعتبر أولوية شديدة على رأس أولويات السياسة الخارجية الروسية، كما أن روسيا تعتبرها خطوطا حمراء بالنسبة لمصالحها القومية وذلك راجع للمزايا الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لهذه الأخيرة وقد رشحت هذه المنطقة بأن تكون ساحة حرب باردة جديدة وإمكانية تصاعدها بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا خاصة في ظل الفراغ الاستراتيجي والتحولات الإقليمية في هذه المنطقة.

يطلق دارسوا الاستراتيجية على هذا التنافس "**المباراة الكبرى الجديدة**" وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت هذه المنطقة جزء من خريطة القواعد العسكرية الأمريكية الرئيسية في العالم، بإقامتها لخمسة قواعد عسكرية في كل من قرغيزيا وطاجيكستان وتركمانستان في اطار عسكرة

[1] أحمد دياب، " شراكة اقتصادية "، ***مرجع سابق***، ص ص. 112-117.

المنطقة لمحاصرة النفوذ الروسي، وهو ما أثار قلق روسيا الاستراتيجي التي تنظر إلى نفط بحر قزوين وآسيا الوسطى كمخزون استراتيجي لاستثمارات شركاتها وأحكام السيطرة على منافذ النقل والتوزيع.[1]

لقد كانت رغبة دول آسيا الوسطى في التخلص من الهيمنة الروسية الكبيرة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بسبب أمالها وتطلعاتها في أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة المالية والاقتصادية لها، حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدتين عسكريتين هما: قاعدة "**خان آباد**" بأوزباكستان في أكتوبر 2001 وقاعدة "**ماناس**" الجوية في قيرغيزستان في ديسمبر 2001 مقابل ايجار سنوي بقيمة 150 مليون دولار وهذه الأخيرة تعد من بين أهم ست قواعد أمريكية في المنطقة لكن إطاحة **ثورة السوسن** بقرغيزستان بالرئيس **عسكر أكاييف** الذي رحب بالولايات المتحدة ومنحها قاعدة ماناس وأوزباكستان بعد اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالضلوع في اضطرابات وأعمال شغب في جويلية 2005، وهو ما أدى إلى طلب إنهاء التواجد العسكري على أراضيها في 2006.

ولكن الصحوة الروسية في عام 2000 مع وصول بوتين إلى السلطة وما اتخذته من إجراءات لاستعادة النفوذ وذلك من خلال قواعد عسكرية كانت أولها **KANT** في قرغيزستان والتي تم توقيع اتفاق بشأنها عام 2003، كما أقامت روسيا في عام 2004 بإنشاء القاعدة العسكرية (201) في طاجكستان وهي أكبر قاعدة برية لموسكو في الخارج لمدة 10 سنوات وتم تجديدها سنة 2012 لمدة 30سنة حتى 2042.

وتعد "**معاهدة منظمة الامن الجماعي**" أبرز إطار للتعاون بين روسيا ودول المنطقة وهي تحالف عسكري سياسي يضم إضافة إلى دول المنطقة روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا، والتي تم توقيعها في 17 ماي 1992 وتم تفعيلها مع تولي **بوتين** السلطة وبدأ اتخاذ خطوات جادة نحو تفصيل التعاون الاستراتيجي بين أعضائها وتحويلها إلى منظمة ذات أطر مؤسسية واضحة ودور أمني فاعل في المنطقة الممتدة من القوقاز حتى أوروبا الشرقية.

بحيث لم تعد روسيا تهتم بالبعد العسكري فقط بل أصبحت تهتم بالبعد الاقتصادي أيضا وذلك من أجل حماية نفوذها بالتركيز على الاستثمارات المشتركة في قطاع الطاقة، كما أن مبادرتها بإنشاء الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد الذي يضم روسيا بيلاروسيا وكازاخستان والذي ينتظر أن تنضم إليه قيرغيزستان نقطة مهمة للانطلاق والذي يعتبره الرئيس **بوتين** نواة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وهو مشروع طموح يهدف إلى ضم الجمهوريات السوفياتية السابقة في إطار اتحاد اقتصادي على غرار الاتحاد

[1] د. دحمان قاسم ، ***مرجع سابق***، ص ص.77-78.

الأوروبي من دون المساس بالاستقلال القومي والسياسي لها، ولكن رغم العودة القوية لروسيا في هذه المنطقة فإن عدد من القوى الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية الموالية لها مثل تركيا لا تزال تزاحم روسيا خاصة في المجال الاقتصادي.[1]

فروسيا تحاول جعل هذه الدول في تبعية لها وذلك باتباع أساليب الترهيب و الترغيب وهذا من خلال تقديم مجموعة من ضمانات والمتمثلة في :

1- مساندة الأنظمة الحاكمة في هذه الدول في مقاومة الإرهاب والحركات الاسلامية المسلحة، وذلك بتنظيم شبكات إقليمية لجمع المعلومات وكذا التنسيق الاستخباراتي من أجل إجهاض وإفشال أنشطة هذه الجماعات، وعدم إثارة ملفات كملف حقوق الإنسان؛

2- حماية الحدود البينية لهذه الدول وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية فيما بينها، وتوقيع معاهدات للدفاع المشترك، وهو ما يعتبر حماية لحدود آسيا الوسطى من تسلل الجماعات المسلحة من أفغانستان والشيشان، بالإضافة إلى تسليح هذه الدول بأسلحة عصرية والقيام بتنسيق أمني وتدريبات عسكرية مشتركة؛

3- تسويق المنتجات النفطية لهذه الدول نحو الأسواق الأوروبية بالاعتماد على خطوط الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام عمالة هذه البلدان؛

4- ضمان عدم اختراق هذه الدول من طرف أطراف خارجية سواء كانت جماعات أو أفرادا غير مرغوب فيهم وخاصة تلك الآتية من الشرق الأوسط، وذلك من خلال التنسيق بين روسيا والدول المركزية في المنطقة العربية (السعودية ،مصر، سوريا والأردن .).

بمقابل الضمانات الروسية تقدم هذه الدول لروسيا مجموعة ضمانات منها:

1- الاستمرار في تمكين روسيا من اتخاد أراضي هذه الدول كمركز لإطلاق المركبات الفضائية ومراقبة الأسلحة الاستراتيجية بالإضافة إلى الإشراف على المحطات النووية ؛

2- عدم إدخال طرف ثالث في العلاقة وهنا في إشارة للولايات المتحدة الأمريكية، والمحافظة على التنسيق والمتابعة العسكرية مع روسيا والصين، وكذا تسهيل إقامة القواعد العسكرية الروسية على أراضي هذه الدول؛

[1] أحمد دياب،" شراكة اقتصادية "، ***مرجع سابق***، ص ص. 112-117.

3-إمكانية التعاون مع المنظمات والهيئات الغربية والأمريكية (الحلف الأطلسي)، على أن لا يؤدي هذا التعاون إلى اختراق المنطقة عسكريا مثلما حدث في فترات سابقة ؛

4-التعاون في مجال الطاقة وكذا استثمار ثروات بحر قزوين ونقله عبر الأنابيب الروسية، بالإضافة إلى التعاون من أجل نقل جزء منه إلى الأراضي الصينية (تركستان الشرقية).[1]

المطلب الثاني : روسيا وعلاقاتها مع دول شرق آسيا.

في شرق آسيا تركز روسيا على أولويتين هما: الأولى تقليدية تتمثل في تأمين البوابة الشرقية من الشرق الأقصى الممتدة الى جزر اليابان، وأما الثانية فهي محاولة إحلال تعددية قطبية في هذه المنطقة، لتفادي الهيمنة الصينية أو اليابانية التي تهدد المصالح الروسية، حتى وإن كان ذلك من خلال دعم الوجود الأمريكي المحدود في المنطقة. حيث عملت الدبلوماسية الروسية على ربط جسور التعاون والشراكة مع القوى الإقليمية البارزة في المنطقة على غرار الصين واليابان والهند.

الهند:

كانت هناك العديد من الاتفاقيات ما بين البلدين بالإضافة إلى العلاقات الوطيدة خلال فترة الحرب الباردة، حيث تعتبر معاهدة السلام والصداقة والتعاون في عام 1971 أول الاتفاقيات الموقعة فيما بينهما، كما أن العلاقات بين الهند والاتحاد السوفياتي ركنا من الأركان الأساسية للاستراتيجية الهندية على الصعيدين السياسي والعسكري، فالهند كانت تنظر إلى الاتحاد السوفياتي على أنه المرتكز الاستراتيجي المطلوب الذي لابد منه من أجل موازنة جارتيها الصين وباكستان.

حيث يعتبر الانشقاق الشيوعي بين الصين والاتحاد السوفياتي في منتصف الستينيات نقطة تحول في العلاقات السوفياتية الهندية حيث اعتبر الاتحاد السوفياتي الهند الحليف المثالي لمواجهتها، وقد تعزز ذلك مع النفود الأمريكي في باكستان أين ازداد التقارب بين الهند والاتحاد السوفياتي.

بعد نهاية الحرب الباردة وفي سنة 1993 قام **بوريس يلتسين** بزيارة الهند والتي توجت بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الهند وروسيا الاتحادية عام 1994 ، وقد كان للأوضاع الداخلية في روسيا أثر في تباطىء العلاقات فيما بينهما وخاصة مع رضوخ روسيا للضغوط الأمريكية سنة 1993 فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا نحو الهند، وهو ما انعكس على التبادل التجاري إذ تقلص من 5 مليار دولار سنة 1991 إلى 1.5 مليار دولار سنة 1999.

[1] د. عاطف عبد الحميد ، "روسيا واسيا الوسطى...حماية المصالح واحتواء الأخطار" ، ***السياسة الدولية*** ، م .42 ،ع .170، (أكتوبر 2007)، ص ص .82-85.

وبالرغم من توقيع إعلان المشاركة الاستراتيجية بين الهند وروسيا خلال زيارة **بوتين** للهند في أكتوبر 2000 إلا أن العلاقات بينهما بقيت على نفس المسافة بين العلاقات الهندية الأمريكية .(عدم اقتراب الهند من روسيا بالحد الذي يؤثر على علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.).[1]

كما أن علاقات التعاون بين الهند وروسيا امتدت لتشمل مجال الطاقة وخاصة في ظل الطلب المتزايد على الطاقة و الراجع للنمو الاقتصادي الذي تشهده الهند، إذ أنه وفي مارس 2006 أعلنت روسيا عن اتفاق لبيع اليورانيوم اللازم لتشغيل المفاعلين النوويين الهنديين، وتزويدها بالمعدات والمواد الضرورية لبناء محطة للطاقة الكهرو نووية في ولاية **تاميل نادو** جنوب الهند، (وهذا كون الولايات المتحدة الأمريكية توقفت عن إمدادها باليورانيوم عقب أول تجربة نووية لها سنة 1974) فالدعم الروسي في المجال النووي ازداد مع إعلان **بوتين** خلال زيارته للهند في جانفي 2007 عن استعداد روسيا لمساعدة الهند في بناء أربع محطات نووية لتوليد الكهرباء إلى جانب استكمال بناء مفاعلين نوويين .

أما في مجال النفط و الغاز فتم الاتفاق سنة 2006 على شراء الهند لـ 50 مليون طن من النفط الخام سنويا من روسيا، بالإضافة إلى الاستثمار في الهند ببناء معامل للتكرير من أجل مواجهة الحاجة المتزايدة للطاقة، وخاصة وأن الهند تستورد 110 مليون طن من النفط الخام سنويا، والمتوقع ارتفاعها، كما أن التعاون في مجال الطاقة لم يقتصر على استراد الهند للنفط والغاز الروسيين إنما تعدى ذلك ليشمل مشروعات التنقيب والاستكشاف خاصة سلسلة مشاريع **سخالين** الروسية وهو ما يدل على تشابك ضخم للمصالح بين الدولتين.[2]

الصين:

ترجع بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين وروسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا)، مع وصول الشيوعين إلى الحكم في أكتوبر1949، غير أن هذه العلاقات سرعان ما توترت خلال فترة الستينيات بسبب التنافس حول قيادة الشيوعية العالمية، وخلافهما حول بعض المشاكل الحدودية .[3]

ففي فيفري 1986 وخلال المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، تم الإشارة إلى الصين من طرف **غورباتشوف** باعتبارها دولة اشتراكية عظمى، وسعيه إلى تحسين العلاقات معها، وقد

---

[1] أحمد دياب ،" روسيا اللعبة الكبرى في أسيا " ، ***السياسة الدولية*** ، م .42 ، ع .167 ،(جانفي 2007)، ص ص .120-123 .

[2] د. أسامة مخيمر ، " الطاقة و العلاقات الروسية مع اسيا " ، ***السياسة الدولية*** ، م.42 ،ع .170 ،(أكتوبر 2007)، ص ص .92-95.

[3] أبو بكر الدسوقي ،" العلاقات الروسية – الصينية محددات الخلاف و افاق التعاون " ، ***السياسة الدولية*** ، م .42 ، ع .170 ، (أكتوبر 2007)، ص ص .76-81.

كانت بدايات هذا التحسين في 28 جويلية 1986 في خطابه بفلاديفستوك حيث أكد استعداده من أجل رفع مستوى الحوار بين البلدين. [1]

غير أن العلاقات بين الصين وروسيا بدأت في التحسن منذ عام 1989 قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي ومع اختفاء أوجه الخلافات الايديولوجية وتحول النظام العالمي إلى الأحادية، وهو ما أدى إلى اندفاع في العلاقات من أجل تحقيق الأهداف القومية، حيث استطاع البلدان تجاوز الخلافات المتعلقة بالحدود المشتركة بنسبة 99% وذلك بحلول سنة 1992 ، ومع إعلان بيكين في 1996 الذي أكد على تنمية العلاقات عبر مختلف أوجه التكامل والتعاون المختلفة ومعارضة السياسات الأمريكية. [2]

بالإضافة إلى التفاهم الاستراتيجي حول القضايا الأمنية والعسكرية والمتوج بتوقيع معاهدة أمنية ضمت إلى جانب روسيا والصين كل من كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان في أفريل 1996 خلال زيارة بوريس يلتسين للصين، كما أنه سبقها قبل ذلك الاتفاق على عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية ضد بعضهما البعض في سبتمبر 1994.[3]

ومع وصول بوتين إلى السلطة في سنة 2000، ظهرت بوادر تحسن في العلاقات بين الدولتين، حيث شرع البلدان في ترسيم وتسوية الخلاف الحدودي المشترك، خاصة مع توقيع الدولتين لمعاهدة الصداقة والتعاون في جويلية 2001، والتي أبدت من خلالها الدولتين حرصهما على الإعلان أنها غير موجهة ضد أي طرف في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .[4]

سعت روسيا إلى إزالة توترات الحرب الباردة والعمل مع الصين للإقامة نظام متعدد الاقطاب فوقعت معها اتفاقية الشراكة الاستراتيجية والمشتملة على مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والعلمية، وأكثر ما يظهر الحرص الروسي على تطوير العلاقات الاستراتيجية مع أقطاب شرق آسيا وجنوبها هو اعلان **بوتين** عن مفهوم المثلث للاستراتيجي بين الصين والهند وروسيا وضرورة تطوير مفهوم جديد للأمن يقوم على الزعامة المتعددة الاقطاب. [5]

---

[1] د. نورهان الشيخ ، " روسيا ...الشريك الطبيعي للصين "، ***السياسة الدولية***، م.46، ع .183،(جانفي 2011)، ص ص.92-95.

[2] عبيدة عبد الله الدندراوي،" الصين وروسيا وحلف شمال الأطلنطي "، ***السياسة الدولية*** ،ع.132،(أفريل.1998)، ص ص .114-118.

[3] د. نورهان الشيخ ، " روسيا ...الشريك الطبيعي للصين " ، ***مرجع سابق***، ص ص.92-95.

[4] أحمد دياب ،" روسيا اللعبة الكبرى في أسيا " ، ***مرجع سابق***، ص ص .120-123 .

[5] أحمد دياب ، " شراكة اقتصادية "، ***مرجع سابق***، ص ص. 112-117.

حيث تعتبر الصين السوق الرئيسي للسلاح الروسي بنسبة تزيد عن 50% من إجمالي مبيعات الأسلحة بقيمة تتراوح بين 1و5.1 مليار دولار سنويا، إلى جانب تدريب الضباط الصينين في المعاهد العسكرية الروسية المختلفة .[1]

حيث قامت روسيا بتدريبات عسكرية مشتركة مع الصين في المحيط الهادئ كما أن مبيعات الأسلحة عرفت ارتفاعا في السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة، حيث تشتري الصين نحو نصف الصادرات الروسية من الأسلحة أي حوالي 90% من واردات الأسلحة، وفي 2009 تم التعاقد من أجل شراء 48 مقاتلة من نوع "SU-35" متعددة الأغراض، وبناء 4 غواصات تعمل بوقود الديزل، في عام 2012 تم توقيع اتفاق من خلاله اشترت الصين 55 طائرة مروحية من طراز "MI -171".[2]

كما تم توسيع الشراكة لتشمل مجال الطاقة خاصة وأن النفط يعتبر أهم عنصر في العلاقات بين البلدين، وهذا في ظل الضعف الذي تعاني منه الصين فيما يخص مصادر الطاقة، ونظرا للجوار الجغرافي بينهما وهو ما أدى بروسيا إلى اعتبار السوق الصينية منفذا جديدا للغاز والنفط، بالنظر إلى سعي بعض الدول الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة للغاز الروسي، خاصة مع رغبة الصين في الحصول على كميات من الغاز الروسي تصل حتي نصف الصادرات الروسية إلى أوروبا .

حيث أن إعلان **بوتين** عن توقيع اتفاقية بموجبها تقوم الشركات الروسية بإمداد الصين بحوالي 60 مليار متر مكعب من الغاز، وهذا بمثابة خطوة لتنويع المستهلكين وزيادة النفوذ باتجاه دول آسيا. كما أنه وفي 2006 تم بحث سبل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين، والتي توجت باتفاقية لتنفيذ مشروعات لمد أنابيب نقل النفط والغاز وزيادة حجم صادرات الفحم والكهرباء، بالإضافة إلى مشروع خط أنابيب لنقل النفط والغاز من شرق سيبيريا إلى شواطئ المحيط الهادئ ومنه إلى الصين. ولكن بالرغم من حرص الصين على تنفيذ هذه المشروعات إلا أنها تشترط عدم مزاحمة اليابان لها في حصص التصدير، خاصة في ظل مراهنتها على روسيا .[3] إضافة إلى توقيع اتفاقية بين شركة غازبروم الروسية وشركة البترول الوطنية الصينية تقدم روسيا من خلالها 38 مليار متر مكعب من الغاز للصين لمدة 30 سنة، بقيمة 400 مليار .[4]

---

[1] د. نورهان الشيخ ، " روسيا ...الشريك الطبيعي للصين " ، ***مرجع سابق***، ص ص.92-95.

[2] أحمد دياب ، " شراكة اقتصادية "، ***مرجع سابق***، ص ص. 112-117.

[3] أحمد دياب ،" روسيا اللعبة الكبرى في أسيا " ، ***مرجع سابق***، ص ص .120-123 .

[4] د. صلاح نيّوف ، " تطور العلاقات الروسية . التركية " ، ***المركز الكردي للدراسات***، في : http://nlka.net/index.php/2014-07-10-22-08-10/153-2014-12-04-21-52-26 ، (2017/03/22).

كما أن التبادل التجاري بينهما ارتفع من 8 مليار دولار في سنة 2000 إلى 90مليار دولار سنة 2012، ويرتكز التعاون أساسا في مجال النفط الخام وخاصة أن تعاملاتهما التجارية تتم بالعملتين المحليتين، والمثير للانتباه طموح روسيا لمد خط سكك حديدية إلى الصين. وعلى الصعيد الدولي فنجد تنسيق وتفاهم وخاصة عند استخدامهما لحق الفيتو ثلاث مرات متتالية وبشكل متزامن في مجلس الأمن بشأن سوريا. ونجد ايضا التقارب الروسي–الصيني فيما يتعلق بالدرع الصاروخي الأمريكي، أما إقليميا فنجد أن كلا البلدين هما المحركين الرئيسيين لمنظمة **شنغهاي** * للتعاون إلى جانب مجموعة **البريكس** وهو ما يوضح وجود تكتل دولي بنواة روسية وصينة وهندية.

فإعطاء أولوية للتعاون الاقتصادي وذلك من خلال توسيعه بين الصين وروسيا وباقي الدول الأخرى من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي من أجل الوصول إلى استقرار سياسي خاصة في القضايا ذات الاهتمام المشترك (الإرهاب، النزعات الانفصالية والتطرف).

ولكن رغم مظاهر التقارب السياسي الاقتصادي والعسكري بين روسيا والصين والتي نجحت في دفع العلاقات بغض النظر عن صراعات الماضي، ولكن تزايد حجم الاستثمارات الصينية في دول آسيا الوسطى التي تعتبر منطقة نفود سوفياتية سابقة، والتزايد الهائل للتبادلات التجارية من 527 مليون دولار سنة 1992 إلى 30 مليار دولار سنة 2010 حيث تراهن الصين على الشراكة مع هذه الدول من أجل تنويع مصادر الطاقة كما تراهن على الاندماج الاقتصادي في هذه المنطقة من أجل إحداث استقرار في اقليم **سينكانج** حيث تتفاقم مشاكل المسلمين الإيغور. [1]

اليابان:

شكلت القمة المنعقدة في أوائل نوفمبر 1998 بين القيادتين الروسية واليابانية خطوة على طريق التطبيع بين البلدين، كما أعلنت قيادتا البلدين على الاتفاق من أجل حل الخلاف المتعلق بجزر الكوريل المحتلة من طرف روسيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوقيع معاهدة السلام بين البلدين على أساس إعلان طوكيو سنة 1993، حيث أن روسيا لها مرامي من أجل التقارب مع اليابان وذلك لعدة اعتبارات وهي :

- اليابان واحدة من القوى الغربية ذات الاقتصاد البالغ القوة، وهناك تصاعد الوضع السياسي لها.

* منظمة **شنغهاي** للتعاون تأسست سنة 2001 وتضم روسيا، الصين، كازاخستان، قرغيزستان، اوزبكستان، وطاجيكستان ،كما تتمتع كل من الهند، ايران، باكستان، أفغانستان ومنغوليا بالعضوية كمراقبين .

[1] أحمد دياب ، " شراكة اقتصادية "، ***مرجع سابق***، ص ص. 112–117.

- أنها قوة آسيوية باسيفيكية في المنطقة.
- أنها حليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية، هذا في ظل وجود قواعد عسكرية على أراضيها. [1]

وقد تمخض عن هذه القمة مجموعة نتائج اعتبرت بمثابة نقلة نوعية خاصة وأنها شملت عدة مجالات، ففي المجال الاقتصادي تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة بين اتحادات رجال أعمال البلدين وتوثيق التعاون بينهم، كما تقدم اليابان المساعدة الفنية للمستثمرين الروس، بالإضافة إلى تأسيس شركة مشتركة للاستثمار، ومساهمة اليابان في الاستثمار في عدة مجالات في روسيا عن طريق منح قروض، كما تم الاتفاق على تدعيم التعاون في مجال الفضاء. وقد تعدى التعاون ليشمل السياسة الخارجية لكل منهما بإعلان روسيا موافقتها على احتلال اليابان لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي .[2]

كما أن تبادل الزيارات بين قادة الدولتين زاد من إمكانية التقارب بين البلدين وخاصة مع تنامي العلاقات الاقتصادية والأمنية فيما بينهما حيث تسعى روسيا من أجل التقليل من أثر موضوع الجزر على علاقاتها باليابان وهو ما انعكس في التفاوض حول الصيد في المياه الاقليمية المحيطة بالجزر، بالإضافة إلى وجود ضوابط متعلقة بالأمن حيث لا تستطيع روسيا التعاقد على مبيعات أسلحة أو تعاون عسكري من شأنه إلحاق الضرر بالتحالف الياباني الامريكي، بالمقابل تبقي اليابان على مساندتها لانضمام روسيا إلى المؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي.[3]

فقد بدأ اهتمام روسيا باليابان من التسعينيات وكان ذلك من خلال اقامة تعاون مثمر ومحاولة تجاوز الخلافات التاريخية والنزاعات الحدودية ومن جملة الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين من أجل ايجاد تقارب من خلال:

- تعهد روسيا بسحب قواتها من جزر الكوريل.
- التعاون في ميدان الأمن و تفكيك روسيا لأسلحتها النووية في بحر اليابان.
- التعاون الاقتصادي في قطاع الطاقة والنقل والمواصلات. [4]

فإعلان الرئيس الروسي **بوريس يلتسين** عن رغبته في سحب قواته من جزر الكوريل بالإضافة إلى اعتبار اليابان حليفا وشريكا قويا، وهذا من أجل تحقيق أهداف فعلى الصعيد الاقتصادي تمثل الرغبة

---

[1] د. فوزي درويش، " روسيا و اليابان: خطوة لتطبيع العلاقات " ، ***السياسة الدولية***، ع .131، (جانفي 1998)، ص ص.271-273.

[2] علي سيد فؤاد، " العلاقات الروسية اليابانية بعد القمة الأخيرة "، ***السياسة الدولية***،ع .136،(أفريل 1999)، ص ص.229-230.

[3] د. فوزي درويش، ***مرجع سابق***، ص ص.271-273.

[4] د. دحمان قاسم ، ***مرجع سابق*** ، ص ص78-79 .

الروسية في الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لليابان في دعم برامجها الاصلاحية، وكذا تطوير المناطق الواقعة في أقصى الشرق، وهو ما يؤدي إلى استفادة يابانية من الناحية الاقتصادية (الاستثمارات خاصة مجال الطاقة)، أما على الصعيد الاستراتيجي فيعتبر التوتر في العلاقات بين البلدين في ظل القدرات العسكرية الروسية ومخاوف اليابان من التهديدات التي تشكلها هذه القوة . [1]

المطلب الثالث : روسيا والاتحاد الأوروبي.

كانت أوروبا مسرح تجاذب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي برزت ترتيبات أمنية جديدة في أوروبا وأوروبا الشرقية ولكن بقي خلاف رئيسي ضمن هذه الترتيبات وهو مستقبل حلف الشمال الأطلسي وحدود توسعه، وخاصة في ظل معارضة روسيا لتوسيعه إلى حدودها الغربية والتي تعتبر خطوطا حمراء في أمنها القومي، وكذا الرغبة الأوروبية في ضم دول جديدة وخاصة دول أوروبا الشرقية، ففي سنة 1994 تم عقد اتفاق الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي والتي أصبحت سارية المفعول في عام 1997 وانتهي مفعولها في عام 2008 ولم تجدد. [2]

كما أن هناك الكثير من التباين وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وسياسات الطاقة والميثاق الأوروبي للطاقة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعامل مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق وخاصة مع عمليات التوسيع منذ 1995، والمسائل الأمنية في أوروبا، إضافة إلى التدخل الروسي في جورجيا 2008 وأوكرانيا وما نتج عنه من تداعيات .

وكذا الاتفاقية بين روسيا وحلف الشمال الأطلسي المتعلقة ببرنامج الشراكة من أجل السلام المعقودة في جانفي 1994 ولكن هذه الاتفاقية لم تبدد المخاوف الأمنية الروسية، وهو ما أفرز معارضة داخلية قوية ضد أي مشروع لتوسيع الناتو، وهو ما دفع بروسيا إلى القيام بطرح فكرة إعادة بناء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمفتاح للأمن الأوروبي واقتراح الرئيس الروسي آنذاك **بوريس يلتسين** تعويض تسمية الحرب الباردة بالسلام البارد.

لكن هذه المبادرات لم تقدم أي جديد في الواقع العملي مع استمرار الناتو في مخطط توسعه بالرغم من المعارضة الروسية وذلك بضمه بلدانا من أوروبا الشرقية وهذا بدعم أمريكي بسبب سعي

---

[1] علي سيد فؤاد،" العلاقات الروسية اليابانية بعد القمة الأخيرة " ، ***مرجع سابق***، ص ص.229-230.

[2] د. شادي هاني، " الثقة المفقودة : الصراع الروسي – الاوروبي على الفضاء الأوراسي " ، ***السياسة الدولية***، م.49، ع .195، (جانفي 2014)، ص ص . 108-111 .

الأخيرة إلى فرض رقابة على هذه المنطقة ومراقبة الطموحات الروسية، وهو ما أدى إلى إضعاف القدرة الروسية نتيجة الأوضاع الداخلية المتدهورة وسيطرة اتجاه ليبرالي مدعوم من الغرب على هياكل صنع واتخاذ القرار.

ومع وصول بوتين إلى سدة الحكم في سنة 2000 واعتماده لغة المصالح الاستراتيجية لروسيا وكذا إتباع سياسة براغماتية واضحة في جميع السلوكيات الخارجية لروسيا، من خلال تحريك العلاقات الأمنية مع أوروبا حيث لم تكن هناك معارضة لتوسع حلف الناتو إلا في حالة اقترابه من الخطوط الحمراء للأمن القومي، في دول البلطيق وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

في 28 ماي 2002 تم الاتفاق على معاهدة أمنية بين روسيا والناتو بموجبها يصبح لروسيا حق التصويت في المجلس مع 19 عضوا أخرين، وذلك من أجل إنشاء آلية مشتركة لدعم السلام الأورو-أطلسي حيث توجد المصالح المشتركة كمحاربة الإرهاب وعمليات حفظ السلام.

لقد خضعت العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي الى مبدأ التعاون الحذر الممزوج بالمصالح الاستراتيجية، كما أنها وقعت تحت تأثير التقاطع الاستراتيجي الأمريكي-الأوروبي-الروسي. حيث أن روسيا استطاعت الاستثمار في الاختلاف الأوروبي وكذلك اللعب على الخلافات بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل توسيع حدود أمنها ومصالحها، كما أن التخوف الروسي من توسيع الناتو يثار في جميع اللقاءات بالرغم من اختلاف حدته، وهو ما يجد تفسيره في أن روسيا أصبحت تشعر بتهديد نسبي لأمنها القومي مقارنة بفترة الحرب الباردة وهذا ما يدفعها الى موازنة التحدي الذي يفرضه الناتو لاسترجاع أمنها.[1]

إن عدم الثقة في النخبة السياسية في روسيا بقيادة **بوتين** وبخاصة التصرفات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالشؤون الداخلية لروسيا فسعيه إلى نشر المعايير القيمية والحقوقية ومفهومه لاقتصاد السوق وما يطلق عليه النزعة الإمبراطورية لبوتين ورغبته في استعادة النفوذ على دول الاتحاد السوفياتي والتي تعتبر خطوطا حمراء لا يجب تجاوزها، كما أن السياسات التي يطبقها الحلف الأطلسي هي السبب في التوتر، خاصة توسعه نحو الشرق وكذا استخدامه للقوة دون موافقة مجلس الأمن الدولي إضافة إلى مشروع الدرع الصاروخي الذي ترى فيه روسيا تهديدا لها، كما أن الأزمة الأوكرانية زادت من التباين الروسي الأوروبي، لاسيما في ظل الاتهامات الموجهة لروسيا والعقوبات المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي .

[1] د. دحمان قاسم ، ***مرجع سابق***.،ص ص. 80-82.

ورغم كل هذا فإنه لم يمنع بروز مبادرتين من أجل تحقيق التقارب حيث كانت أولاهما عام 2003 في قمة روسيا الاتحاد الأوروبي في مدينة بطرسبورغ من أجل صياغة وإنشاء ما يسمى **الفضاءات الأربعة المشتركة** المتعلقة مجالات الاقتصاد، الأمن الداخلي والقضاء والعدالة، والأمن الخارجي، والعلوم والتعليم والثقافة .وقد علقت أمال كبيرة على هذه المبادرة من أجل إحداث نقلة نوعية وإضفاء طابع استراتيجي على العلاقات فيما بينهما مستقبلا، من أجل تجاوز الخلافات والتوقيع على اتفاقية شراكة جديدة للتعاون بينهما. أما المبادرة الثانية فأطلق عليها **الشراكة من أجل التحديث** وذلك خلال القمة المنعقدة في **راستوف على الدون** في 31 ماي 2010، ولكن نتيجة اختلاف الرؤى ظلت هاتين الاتفاقيتين دون تنفيد.[1]

[1] د. شادي هاني، " الثقة المفقودة : الصراع الروسي –الاوروبي على الفضاء الاوراسي"، ***مرجع سابق***، ص ص . 108-111 .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل يمكننا استخلاص: أن رغبة الزعامة الروسية بقيادة **بوتين** في استرجاع هيبة ومكانة روسيا الإقليمية والدولية دفعها إلى تبني استراتيجية جديدة، وخاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية السائدة وكذا عدم الاكتراث للآراء الروسية فيما يخص بعض القضايا الدولية، إضافة إلى أن روسيا ليست لها نوايا لاستخدام قواتها العسكرية من أجل اجتياح اقاليم واحتلالها، إنما من أجل الدفاع عن أمنها القومي ومصالحها، ولكنها ستستخدم كل قواتها العسكرية بما فيها ترسانتها النووية في حالة تعرضها لأي هجوم مهما كان نوعه .

كما أن الاستراتيجية العسكرية الجديدة جاءت كرد فعل على التغيرات الحاصلة على المستوي العالمي، وكنتيجة حتمية لما يقوم به الحلف الأطلسي من عمليات توسيع نحو دول أوروبا الشرقية والتي تعبرها روسيا مناطق نفود سابقة لها ومنه فيجب أن تبقى تابعة لها، وكذا فهي تعتبر خطوطا حمراء بالنسبة لأمنها القومي، كما أن القيادة الروسية تولي أهمية كبيرة لدول الجوار الجغرافي وخاصة الصين التي تعتبرها كحليف خاصة في مجلس الأمن الأممي وهذا باستعمالهما حق الفيتو لثلاث مرات متتالية فيما يخص الأزمة السورية وبصفة متزامنة وكذا حجم التعاون الاقتصادي بينهما.

الفصل الثاني:

العلاقات الروسية التركية.

تمهيد:

تشكل تركيا بموقعها الجغرافي المتميز حلقة وصل بين القارات الثلاث آسيا وافريقيا وأوروبا، فإشرافها على مضيقي البوسفور والدردنيل وما يمثلانه من أهمية في ربط البحر الأسود بالبحر المتوسط، حيث شكل هذين المضيقين أساس العلاقات الروسية التركية منذ العهد القيصري حيث ساد جو التنافس والصراع من أجل السيطرة عليهما، باعتبارهما المنفذ الوحيد لروسيا نحو المياه الدافئة والتي تعتبر حلم القياصرة الروس منذ القدم.

فقد ساد الصراع على مدى أكثر من خمسة قرون منذ العهد القيصري وصولا إلى فترة الحرب الباردة وما ميزها من أحداث بانضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي سنة 1952 والتي أصبح بموجبه كقاعدة لاحتواء الاتحاد السوفياتي، غير أنه وبعد نهاية الحرب الباردة حصل تقارب وتعاون بينهما نتيجة لرغبة القيادة السياسية في البلدين في تحسين العلاقات وإقامة تعاون دائم في مختلف المجالات.

المبحث الأول: تطور العلاقات الروسية التركية.

يعود تاريخ العلاقات بين تركيا وروسيا إلى أكثر من خمسة قرون حيث مرت بفترات صراع وتعاون خاصة أثناء مرحلة انهيار الإمبراطورية العثمانية، ورغم ذلك كان التعاون دائما العامل الدافع للعلاقات بالنظر الى الموقع الجغرافي للبلدين وكذا البعد الثقافي والتاريخي الذي يجمعهما، فروسيا تسعى للوصول إلى البحار الدافئة ولهذا ادركت القيادة السياسية ومنذ العهد القيصري أن السيطرة على المضائق التركية والهيمنة على البحر الأسود ضروري، وهي فكرة ظلت في صلب العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية، ولكن تم الحفاظ على العلاقات حتى الآن وبأشكال مختلفة كما هو الحال في انتقال موارد الطاقة عبر المضائق التركية وإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود.[1]

المطلب الأول :العلاقات بين روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية.

كانت العلاقات القائمة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وحتى القرن الثامن عشر مزيجا بين التجارة والحروب حيث أن امتداد أراضي الإمبراطورية الروسية في القرن السادس عشر والسابع عشر نتيجة وجود فكرة إنشاء إمبراطورية كبيرة تتمتع بدور رئيسي في السياسة الأوروبية وهذا رغبة في الثروة والسلطة وخاصة في ظل الحرمان من الوصول إلى المياه الدافئة، فالقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية كانا سببا في زيادة الاهتمام الروسي بالإمبراطورية العثمانية. كما أن الإمبراطورية العثمانية سعت من أجل الحفاظ على نفوذها القوي في البلقان، حيث خاضت الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية قرابة 17 حربًا بين عامي 1568 و1917.[2]

هدفت السياسة الخارجية للإمبراطورية الروسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة، بغية الوصول إلى المياه الدافئة وذلك ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الأولى وخاصة مع إقامة سفارة دائمة في أراضي الدولة العثمانية سنة 1701.[3]

---

[1] Anil Gurtuna ,***Turkish-Russian relations in the post-soviet era :from conflict to cooperation ?***, in partial fulfillment of requirements for the degree of master of science in international relations, the graduate school of social sciences of middle east technical university, January ,2006 , p. 15 .

[2] محمود سمير الرنتيسي ، " العلاقات التركية–الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي"، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111183844925.html، (2017/03/28).

[3] Anil Gurtuna**, *op.cit* ,** p.16.

حيث سعى **بيتر العظيم** لتوسيع الأراضي الروسية على حساب أراضي الإمبراطورية العثمانية من أجل الهيمنة والتغلب على العوائق الجغرافية وذلك باحتلال البحر الأسود والمضائق التركية واسترجاع اسطنبول لما تمثله من أهمية (عاصمة الدولة البيزنطية) .وهي سياسة تم اتباعها حتى بداية الحرب العالمية الأولى، غير أن أهم سمة ميزت العلاقات في النصف الأول من القرن الثامن عشر هي إنشاء تحالفات مؤقتة وكذا قيام حروب فيما بينهما. وكان الهدف الروسي الوصول إلى البحار الدافئة في حين أن الإمبراطورية العثمانية كانت تهدف إلى حماية أراضيها من خلال هذه التحالفات الإقليمية وفي هذا الصدد تم توقيع **معاهدة بلغراد** سنة **1739** والتي تعتبر أول نجاح روسي في البحر الأسود.

في عهد القيصرة **كاترينا** ونتيجة التفوق الروسي واصلت الإمبراطورية الروسية التوسيع على حساب الإمبراطورية العثمانية باعتبارها العدو الرئيسي .[1]

فيما بين سنتي 1769 و 1774 كانت هناك حرب بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية والتي انتهت بتوقيع معاهدة **"Kutchuk Kaynardji" كوتشوك كارنجي** في 21 جويلية 1774 حيث مثلت نقطة التحول في العلاقات بين العثمانيين والروس، ومن خلالها تم الاعتراف باستقلال شبه جزيرة القرم والذي منح روسيا إطلالة على البحر الأسود، حيث أعطيت السفن التجارية الروسية حق المرور الحر عبر المضائق التركية وهو ما مكنها من الحصول على وضع الدولة الأولى بالرعاية في العلاقات التجارية مع تركيا، وكذا اكتساب الحق في حماية الأقلية الأرثوذكسية في أراضي الدولة العثمانية.[2]

كما أن الروس عمدوا في سياساتهم الرامية لإقامة تحالفات مع الإمبراطورية العثمانية إلى التركيز على توفير حرية المرور عبر المضائق التركية، وهذا في ظل تهديد المصالح الروسية في البحر المتوسط حيث تم اللجوء إلى عقد تحالفات مع الإمبراطورية العثمانية، من خلالها يتم السماح للسفن الحربية الروسية بالمرور عبر المضائق في أوقات الحرب، غير أن هذا التحالف لم يدم فترة طويلة بسبب مبادرة الروس بإقامة علاقات وثيقة مع فرنسا.

غير أن حرب القرم 1853-1856 بين فرنسا والمملكة المتحدة وتركيا من جهة، وروسيا من جهة أخرى تعتبر محاولة من أجل تغيير خريطة المنطقة، والمنتهية **بمعاهدة باريس** في مارس 1856

---

[1] Anil Gurtuna, ***op.cit*** , p. 17.

[2] د. زيدان ناصر، ***دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين*** ،(الدار العربية للعلوم ناشرون، ط .2 ، أفريل، 2013)،ص . 45 .

بموجبها تم وضع حدٍ للصراع، كما تم من خلالها حظر تواجد السفن العسكرية على البحر الأسود والتأكيد على حرية الملاحة في نهر الدانوب، وقد تلاها فيما بين 1877-1878 نشوب حرب جديدة بين الروس والعثمانين ادعى من خلالها الروس بتحرير الشعوب السلافية من قبضة العثمانية، والتي انتهت بتوقيع **معاهدة سان ستيفانو في 03 مارس 1878** والتي بموجبها اعترفت تركيا بالسيادة الروسية في المناطق ذات الأغلبية الأرثوذكسية السلافية في القوقاز. [1]

وفى نهاية هذه الحرب تم توقيع **معاهدة برلين** ما بين **13 جوان** و **13 جويلية 1878** بين العثمانيين والروس، بمنح دول البلقان رومانيا، صربيا مونتنيغرو الاستقلال، وتنازل العثمانيين عن بعض الأراضي شرق الأناضول لروسيا **.**[2]

خلال الحرب العالمية الأولى كانت روسيا في مواجهة مع الإمبراطورية العثمانية في منطقة القوقاز، ولكن اندلاع الثورة البلشفية في سنة 1917 ونتيجة اهتمامها بالشأن الداخلي(حيث تم حل الامبراطوريات الروسية والامبراطورية العثمانية في 1922) أدى إلى تهدئة العلاقات بين البلدين.[3]

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إعلان قيام الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923 كان السوفيات أول من اعترف بها، إذ اعتبروه بمثابة تحرر من الامبريالية الغربية وأداة من أجل التعاون وترسيخ علاقات قوية، بهدف تصدير الشيوعية إلى تركيا وقطع الطريق أمام أي اتفاق مع الغرب. بالإضافة إلى توفير حماية من الجهة الجنوبية للاتحاد السوفياتي وهذا رغبة في ترسيخ النظام الجديد في دول القوقاز، وكذا تسوية المسألة الشرقية .

ارتكزت العلاقات السوفياتية التركية بعد الحرب العالمية الأولى على ثلاث اتفاقيات أولاها اتفاقية الصداقة في 16مارس 1921، تلتها اتفاقية الصداقة بين تركيا جورجيا أرمينيا وأذربيجان في 13 أكتوبر 1921 واتفاقية الصداقة والحياد في 17 ديسمبر 1925 والتي تم تجديدها في 1929 و1931 و1935.[4]

عمل أتاتورك على تبني سياسة التقرب من الاتحاد السوفياتي وذلك بتوقيعه معاهدة الصداقة والأخوة بين روسيا والاتحاد السوفياتي في 16 مارس 1921 والتي سميت **اتفاقية موسكو**، بموجبها

---

[1] Dimitri Touren, " Les relations tumultueuses entre la Turquie et la Russie ", dans : http://www.la-croix.com/Monde/Europe/Les-relations-tumultueuses-entre-Turquie-Russie-2016-08-09-1200781132# , (13/03/2017).

[2] Anil Gurtuna, ***op.cit,*** p.19

[3] Dimitri Touren, , ***op.cit.***(Site internet).

[4] Anil Gurtuna , ***op.cit ,*** p p .23-25.

اعترف السوفيات بالمجلس الوطني الأعلى التركي، كما تم التنازل عن إقليمي **اردهان** و**قارص** لتركيا وترسيم الحدود الشمالية الشرقية. [1] بالإضافة إلى هذا فقد أكدت هذه المعاهدة على ضرورة منح تركيا إقليم **باتوم** والأراضي المحيطة به لجورجيا، لكونها كانت في صراع مع بريطانيا واليونان، وهو ما زاد من أهمية هذه المعاهدة، خاصة وأنها عززت مركز تركيا، كما نصت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتركيا. [2]

أما فيما يخص المضايق التركية (**البوسفور و الدردنيل**) فتعتبر **معاهدة مونترو*** الموقعة في 20 جويلية 1936 التي تم التوقيع عليها في **مونترو بسويسرا** بمشاركة دول الاتحاد السوفياتي وتركيا وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وأستراليا هي المنظمة للمرور فيهما.

المطلب الثاني :العلاقات السوفياتية التركية .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي 2 نوفمبر 1945 تم طرح مسألة تعديل **معاهدة مونترو** من طرف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وانجلترا بمشاركة الحكومة التركية، حيث أن الولايات المتحدة اقترحت مجموعة مبادئ منها :فتح المضايق أمام السفن التجارية لجميع الدول وفي جميع الأوقات، وكذا عبور السفن الحربية التابعة للدول المطلة على البحر الأسود باستثناء السفن المحددة

---

[1] Vefa Kurban, ***Russian-Turkish Relations from the First World War to the Present***, (UK:Cambridge Scholars Publishing, 2017), p p. 24-26.

[2] د. أحمد نوري النعيمي، ***العلاقات الروسية التركية دراسة في الصراع والتعاون***، (الأردن، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 27.

* دخلت اتفاقية مونترو حيز التنفيذ يوم 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1936، وهي تنظم حركة المرور عبر مضايق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب. تتضمن 29 بندا وأربعة ملحقات وبروتوكول. في :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/8 le 12/02/2017، (2017/03/28).
اتفاقية مونترو" لعام 1936 تضع هذه المعاهدة قيوداً على الحقوق الملاحية للأساطيل الخاصة بالدول غير الساحلية في البحر الاسود وعلى عكس معاهدات ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي قيَّدت سيطرة تركيا على المضايق التركية، فإن معاهدة 1936 منحت تركيا بعض المزايا، حيث أتاحت لها عسكرة المضايق وإدارة الحركة الملاحية إلى داخل المضايق وخارجها. ويبلغ حد الوزن المسموح به للدول غير الساحلية للإبحار في البحر الأسود قدراً ضئيلاً لا يتجاوز 15000 طن، مما يحدّ من تواجد قوات بحرية إلى سفينتين أو ثلاث سفن حربية. وإذا ما حاولت الولايات المتحدة أو حلف "الناتو" تسيير دوريات بشكل نشط ومتكرر في البحر الأسود لردع السياسات الروسية، فإن التطبيق القوي لـ "اتفاقية مونترو" من جانب أنقرة سوف يكون له تأثير على مرونة تلك العمليات ، انظر: *سونر چاغاپتاي و جيمس جيفري*، " ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم" ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى***، في : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-muted-reaction-to-the-crimean-crisis، (2017/03/28).

والمتفق عليها في وقت السلم، والمرور عبر المضيق ينكر على السفن الحربية لغير الدول المطلة على البحر الأسود في جميع الأوقات، إلا بموافقة القوى المطلة عليه، غير أن الرد التركي كان بالمعارضة. [1]

تميزت هذه المرحلة بالشك والتوتر خاصة بعد إعلان الاتحاد السوفياتي إلغاء معاهدة الصداقة والحياد، واشتراطه استعادة إقليمي **قارص** و**أردهان** المتنازل عنهما بموجب معاهدة 1921 بالإضافة إلى مطالبته بالحصول على قواعد عسكرية في منطقة المضائق وتعديل **معاهدة مونترو**، وممارسة ضغوطات على تركيا وهو ما دفعها للانضمام إلى الحلف الأطلسي سنة 1952 وبالتالي أصبحت هناك مواجهة بين تركيا والاتحاد السوفياتي.[2]

فقد كان للمطالب السوفياتية الأثر الكبير في تحالف تركيا مع الدول الغربية في فترة الحرب الباردة، حيث أن السياسيين الأتراك استندوا إلى "عدوانية" الاتحاد السوفياتي كذريعة للاقتراب من العالم الغربي، بالمبالغة في التهديد السوفياتي لها، ومن أجل الحصول على مساعدات اقتصادية، حيث ركزت أكثر على التنمية الاقتصادية، ولكن لا يمكن التقليل من أهمية التهديدات الخطيرة التي تلقتها عام 1945، خاصة عندما ظهرت رغبة في تركيا في اتباع سياسة "توازن" لمواجهة المطالب السوفياتية.[3]

فمع تحول الاتحاد السوفياتي إلى قوة برية نوعية وخاصة مع توسع رقعته الجغرافية واعتماده النهج الدفاعي بالنظر إلى ضعفه على المستوى الهجومي ومع عجز بريطانيا وإعلانها عدم الاستطاعة على منح المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان، وهوما دفع الولايات المتحدة الامريكية للتدخل وملاء الفراغ في المنطقة وفق **مبدأ ترومان** الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي في 12 مارس 1947 والذي من خلاله تم منح المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان، وذلك من أجل منع التوسع السوفياتي الشيوعي. [4]

وهو ما دفع تركيا إلى إقامة علاقات وثيقة مع الغرب من خلال الانخراط في العمل السياسي والعسكري والاقتصادي للمنظمات التي أنشأتها الدول الغربية، وبالتالي تم منحها عضوية الناتو في عام

---

[1] Murat Ulgul, ***The Soviet Influence on Turkish Foreign Policy (1945-1960)*** ,
A Thesis submitted to the Interdisciplinary Program in Russian and East European Studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts ,College of Social Sciences ,The Florida State University , 2010 , p p.46-47.

[2] عابدين صدقي، " التقارب الروسي–التركي " ، ***السياسة الدولية*** ، م.33 ، ع .132 ، (أفريل 1998) ، ص ص. 229–232.

[3] Murat Ulgul , ***,Ibid*** , p p. 43-44.

[4] Anil Gurtuna, ***op.cit*** , p. 30**.**

1952 بالرغم من المعارضة التي تلقتها من بعض الدول الاعضاء في البداية، إلا أن الدعم الذي قدمته للحلفاء ضد المانيا النازية سنة 1945، سمح لها بالانضمام إلى الحلف .[1]

بعد وفاة ستالين في مارس 1953 ازداد التوتر بين تركيا والاتحاد السوفياتي، خاصة بعد نشر صواريخ **جوبتير** على الأراضي التركية والمبرر بأنه مجرد عمل دفاعي.[2]

خلال فترة الستينات كان هناك تحول على مستوى العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفياتي، هذا مع إبداء **خروتشوف** عام 1963 لرغبته في تحسين وإقامة علاقات ودية مع تركيا، حيث أنه بين 1965 و 1979 تم عقد اجتماعات وتبادل للزيارات الدبلوماسية بين مسؤولي البلدين، إضافة إلى العديد من الاتفاقات الموقعة فيما يخص المساعدات الاقتصادية الروسية، حيث أن موقف الولايات المتحدة حيال تركيا وحظرها لبيع الأسلحة كان سببا في تحسن العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفياتي، ففي عام 1976 شهدت العلاقات تطورا في المجال العسكري، تلاها في سنة 1978 توقيع ثلاث اتفاقيات بين تركيا والاتحاد السوفياتي تخص المجالات السياسية والثقافية وأخرى متعلقة بالجرف القاري في البحر الأسود.

ولكن العلاقات لم تتطور كثيرا وذلك راجع لأسباب منها: عدم دعم الاتحاد السوفياتي لتركيا في تدخلها بقبرص، وكذا معارضة الأحزاب السياسية في تركيا لإقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى القواعد الأمريكية الموجودة في تركيا والتي أدت إلى منع تطوير العلاقات فيما بينهما.

أما في المجال الاقتصادي فقد حدثت تطورات هامة بداية من عام 1967 أين بدأت تركيا في الحصول على إعانات من الاتحاد السوفياتي، ففي 25مارس 1967 تم توقيع اتفاق اقتصادي تكنولوجي وكذا اتفاقيات من أجل توفير الموارد لإنشاء سبع وحدات صناعية في تركيا، تبعه توقيع الاتفاقية الاقتصادية التكنولوجية الثانية واتفاق الاستثمار الصناعي في 09 جانفي 1975، وفي عام 1976 تم إنشاء لجنة حكومية مشتركة للعلاقات الاقتصادية، كما أن العلاقات الاقتصادية بلغت ذروتها في عام 1979 عندما قامت تركيا والاتحاد السوفياتي بالاتفاق على بناء محطة للطاقة الحرارية وتحسين محطات التكرير إضافة إلى منح قروض، وبالرغم من التطورات التي حصلت في السياسة الداخلية للاتحاد السوفياتي والتي كانت الفرصة مواتية من أجل تطوير العلاقات ، إلاّ أن الفترة 1980-1983 شهدت نوعا من الهدوء النسبي.[3]

---

[1] Dimitri Touren, , ***op.cit.*** (Site internet).
[2] Anil Gurtuna, ***op.cit*** , p .30.
[3] Anil Gurtuna, ***op.cit***, p p. 31-32.

غير أن التدخل السوفياتي في أفغانستان، والذي أجبر تركيا على قبول ألاف اللاجئين، ما دفع الحكومة التركية إلى إلقاء اللوم على الاتحاد السوفياتي في الفوضى التي حدثت في بداية الثمانينيات. كما أن قيمة الصادرات التركية إلى الاتحاد السوفيتي بدأ في الارتفاع نتيجة التحسن في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي وهو انعكاس ايجابي للتحسن في المجال السياسي، وفي عام 1984 تم توقيع اتفاق حول الغاز الطبيعي تبعه توقيع اتفاقية تجارية عام 1989 وهو ما لعب دورا حاسما في مستقبل العلاقات بين البلدين.[1]

كما أن توقيع صفقة من أجل تزويد تركيا بالغاز الطبيعي لمدة 25 سنة، في 14 فيفري 1986 مقابل تعويض 70 % من عائدات التمويل بسلع تركية، لاسيما في ظل إطلاق مشاريع كبرى وهو ما أدى إلى زيادة الطلب التركي على الطاقة (الغاز الطبيعي) خاصة المناطق الصناعية الكبرى. [2] وهو ما أفضى إلى زيادة التعاون.

المطلب الثالث :العلاقات الروسية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي .

بعد نهاية الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب وتفكك الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى تراجع الدور التركي في إطار المنظومة الغربية، كل هذا أدى بالطرفين إلى البحث عن التقارب والتعاون.[3]

فرغم التوتر وعدم الثقة اللذين ميزا علاقات البلدين في الفترة 1992–2002 ، إل أنه ساد نوع من التعاون شمل مجالات مختلفة، خاصة وأن تركيا كانت سباقة للاعتراف بروسيا الاتحادية كوريثة للاتحاد السوفياتي في 24 ديسمبر 1991، حيث أنه وفي 25 ماي 1992 تم توقيع **معاهدة مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي**، والتي تعتبر أساسا لمرحلة جديدة من العلاقات البلدين، حيث تم التشديد من خلالها على جوانب الندية في العلاقات مثل احترام السيادة والسلامة الإقليمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، ألا أن المعاهدة لم تمنع وجود تناقض في المواقف بشأن النزاعات الإقليمية.[4]

---

[2] Anil Gurtuna***, ibid,*** p. 33.

[2] Arnaud Kalika , " la Russie face aux turqueries , Géopolitique de la Turquie " , dans :Aymeric Chauprade et autres ,***Revue Française de Géopolitique*** , n^0 4 ,(France , Ellipses, 2006),p p.101-109.

[3] عابدين صدقي، "التقارب الروسي–التركي"، ***مرجع سابق***.

[4] د. معمر فيصل سليم خولي، ***العلاقات التركية – الروسية : من إرث الماضي إلى افاق المستقبل***، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2014)، ص ص. 9–10 .

فقد شهدت الأشهر الستة الأولى من عام 1992 تبادلا كبيرا للزيارات بين مسؤولي البلدين، فخلال فترة قصيرة 1992 – 1996، تم توقيع 15 اتفاقية وبروتوكولا غطت مختلف الجوانب العلمية والتقنية والتعليمية والثقافية والتعاون الاقتصادي وتبادل أفراد القوات المسلحة، كما تم تشكيل **منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الاسود*** في نفس السنة، كما تزايدت الزيارات الدبلوماسية بشكل كبير خلال النصف الثاني من التسعينات.

كما أن الشركات التركية استطاعت وبسرعة أخذ حصة في مجال البناء، أما قطاع الطاقة فشهد طفرة نوعية في سنة 1997 بالاتفاق على توريد الغاز الطبيعي عن طريق انشاء خط أنابيب **"بلو ستريم"** وهو ما أعطى للعلاقات دفعا قويا وعزز من الصداقة والتعاون خاصة على المستوى السياسي، حيث شهدت هذه الفترة تزايدا في التجارة الثنائية بين البلدين، إذ أصبح كلا البلدين يعتمدان بشكل كبير على بعضهما البعض.[1] وهذا راجع لعدة عوامل منها:

- إدراك روسيا بعدم تهديد تركيا لنفودها في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز.
- انتهاء الحرب في جنوب القوقاز بموجب اتفاق 12ماي 1994.
- نهاية الحرب البوسنية بموجب اتفاقية دايتون 10 جانفي 1995.
- نهاية الحرب الشيشانية الأولى سنة 1996.
- دخول روسيا والحلف الأطلسي في علاقات براغماتية قصيرة الأمد بين 1997–1998.
- خيبة الأمل التركية لعدم إدراجها ضمن قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وذلك في قرار المجلس الأوروبي المنعقد في لوكسمبورغ في 11 ديسمبر 1997.
- توقيع اتفاقية مد أنبوب السيل الأزرق الرابط بين تركيا وروسيا في 15 ديسمبر 1997. [2]

ومع وصول **بوتين** إلى السلطة في سنة 2000 تم فتح عهد جديد للعلاقات أين توسعت لتشمل مجالات مختلفة، خاصة في ظل الرغبة المشتركة للبلدين بالرقي بعلاقاتهما، كما أن هذه السنة شهدت تزايدا للقاءات والزيارات المتبادلة، حيث كان هناك لقاء على هامش اجتماع الألفية المنعقد في نيويورك

---

* **منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود** : منظمة دولية تأسست عام 1999 من 12 دولة من دول منطقة البحر الأسود وجنوب البلقان ، وتختص بالعمل الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ، ويعتمد ميثاقها على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، حرية تبادل السلع ، والخدمات ، والايدي العاملة لتحقيق اقتصاد اوروبي موحد، انظر: **https://www.almrsal.com/post/272181**. ، (2017/02/20).

[1] Mikhail Bushuev, " Rapprochement between Russia and Turkey" , in: **http://www.dw.com/en/rapprochement-between-russia-and-turkey/a-35997552** , (13/03/2017).

[2] د. معمر فيصل سليم خولي، ***مرجع سابق***، ص ص. 19 –20 .

في 6 سبتمبر 2000 بين رئيسي البلدين، كما تلاه تصريح رئيس الوزراء الروسي **كاسيانوف** وتأكيده على أن روسيا وتركيا ليستا متنافستين، إنما تربطهما شراكة، وأن حكومتي البلدين ستعملان من أجل تمتين العلاقات على أساس الشراكة .[1] كما يعد إعلان **بوتين** في أكتوبر 2000 على وجوب أن تكون تركيا " **شريكا هاما**"، ورغبته في رفع مستوى العلاقات بين تركيا وروسيا إلى مستوى "**الشراكة الاستراتيجية**" وهذا تكثيف التعاون.

ففي أفريل 2001 تم تشكيل فرقة بحرية مشتركة تحت إسم **قوة البحر الأسود** تتولى العمل على تنظيم المناورات السنوية في البحر الأسود وتضم تركيا وروسيا ورومانيا وبلغاريا وجورجيا، وهي المرة الأولى التي تشارك فيها تركيا وروسيا في إطار وحدة عسكرية مشتركة منذ أكثر من 500 سنة، حيث ساهم هذا في تطوير جوانب العلاقات في أواخر التسعينات الرغبة في احتواء وقمع الحركات الانفصالية والعرقية والأصولية الاسلامية.

في نوفمبر 2001 تم التوقيع على "خطة عمل للتعاون بين أوروبا وآسيا من الثنائية والمتعددة الأطراف تجاه الشراكة " التي تنص على تشكيل مجموعة عمل مشتركة، أما في المجال العسكري فكانت هناك زيارات لكبار الضباط، مثل زيارة رئيس هيئة الأركان الروسية لتركيا في جانفي2002، حيث تم الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري إضافة إلى اتفاق يخص التعاون في مجال تدريب الأفراد العسكريين .

أما فيما يخص مجال التعاون الاقتصادي والتجاري فكانت هناك تطورات كبيرة، فالعلاقات الروسية التركية تحسنت بشكل ملحوظ خلال أواخر التسعينيات، حيث تمثل الجانب الأول من هذا التحسن في التخلي عن سياساتها التوسعية لصالح توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع روسيا لاسيما مع دول آسيا الوسطى، وثمة جانب أخر من جوانب تحسين العلاقات هو زيادة التعاون العسكري ففي مارس 2002 أكد الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي الجنرال **تونجر كلينش** على وجوب تشكيل تركيا لتحالف مع روسيا. [2]

ومع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في 19 نوفمبر 2002 ، ازدادت العلاقات تحسنا على مختلف الأصعدة وخاصة وأن سياسته الخارجية مبنية على مجموعة مبادئ، تميزت بالتوظيف الأمثل

[1] د. معمر فيصل سليم خولي، ***مرجع سابق*** ، ص. 22.

[2] Şener Aktürk , " Turkish–Russian Relations after the Cold War (1992–2002)" , ***Turkish Studies,*** Vol. 7, No. 3**,(** Septembre 2006), p p. 337-364.

لموروثها التاريخي و الجغرافي وهذا من أجل ضمان فعاليتها وايجابيتها وهي حسب **أحمد داود أوغلو** كما يلي :

1- **مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:** ذلك من خلال الحرص على إقامة التوازن بين الحرية و الأمن داخليا حتى لا تكون عاجزة عن التأثير في المحيط.

2- **مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار:** وهذا بالحفاظ على مستوى العلاقات رغم كل التوترات مع جميع الدول.

3- **مبدأ التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار** وخاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

4- مبدأ **السياسة الخارجية المتعددة الابعاد** المرتكز على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة بعضها البعض بل متكاملة فيما بينها، حيث لا يوجد تضارب أو تناقض .

5- مبدأ **الدبلوماسية المتناغمة** وهذا بالانفتاح على مختلف الأقاليم الجديدة واستضافة مؤتمرات وقمم دولية ولعب دور في المنظمات الفاعلة دوليا وإقليميا.

6- انتهاج **أسلوب دبلوماسي جديد** وذلك من خلال التطلع بدور مركزي فيما بين الدول.[1]

فقد شكلت الرغبة في إحلال الاستقرار في منطقة القوقاز جوهر العلاقات بينهما فإصرار تركيا على هذه النقطة، وخاصة مع تغير الموقف الروسي في أواخر التسعينات واستبعاد تركيا من جميع الجهود الروسية في القوقاز، إلى حد العمل مع تركيا في مساعيها من أجل الاستقرار من خلال دعوتهما المشتركة من أجل رفع العقوبات عن العراق وكذا الموقف المشترك المعارض بخصوص الغزو في 2003 . كما حدثت تغييرات جذرية على العلاقات التركية الروسية وذلك بالتحول من التنافس والعداوة إلى التعاون مباشرة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، والانتقال من التعاون إلى الشراكة خلال النصف الثاني من التسعينات.[2]

أما الفترة من 2004-2008 فشهدت تطابق لمواقف البلدين خاصة فيما يتعلق بتخوفهما من الثورتين الملونتين في جورجيا 2003 وأوكرانيا 2004 والتوسع الأطلسي بضم رومانيا وبلغاريا في مارس 2004 ، حيث أن القلق التركي من توسع الحلف نابع من اعتبارين هما : عدم الحاجة لوجوده في البحر

---

[1] د. أحمد داود أوغلو ، ***العمق الاستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية***، (تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ،ص ص .612-616.

[2] Şener Aktürk, ***op.cit*** ,p p. 337-364.

الأسود، وكذا رؤيتها بأن أي مبادرة إقليمية في المنطقة لابد من أن تشمل روسيا، وهذا من أجل الحفاظ على الوضع القائم في البحر الأسود، إضافة إلى الرغبة الروسية التركية في ضمان الاستقرار في منطقة القوقاز وأمن البحر الأسود.[1]

بالرغم من هذا التوافق إلا أن هناك بعض الخلافات وخاصة معارضة تركيا لنشاط حزب العمال الكردستاني في صورته الثقافية من خلال البيت الكردي المفتتح سنة 1995 في روسيا، ومن الجانب الروسي وجود العديد من القادة الشيشانيين في الأراضي التركية وكذا تلقيهم دعما، كما أن القضية القبرصية شكلت خلافا وخاصة استخدام روسيا في أفريل لحق الفيتو ضد خطة السلام المقدمة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة والتي تدعمها تركيا، إضافة إلى أن قيام تركيا بتزويد جورجيا بمعدات عسكرية أدى إلى استياء روسيا.[2]

في 2014 كان هناك اختبار حقيقي للعلاقة بينهما خاصة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بالرغم من المخاوف التركية من تتار القرم إلا أن الرد التركي جاء هادئا، وفي ظل العقوبات المفروضة على روسيا من طرف الاتحاد الأوروبي على خلفية الأزمة الأوكرانية ، وفى 1 ديسمبر 2014 تم الاعلان عن مشروع لبناء خط أنابيب غاز جديد بين روسيا وتركيا عبر البحر الأسود سمي **السيل التركي**، كبديل لمشروع السيل الجنوبي الذي تم إلغاءه .

غير أن المفاوضات حول بناء هذا الخط تأخرت مع التدخل الروسي في الأزمة السورية، خاصة مع تباين أهداف الطرفين بشأن الازمة ونتيجة لرغبة تركيا في إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد بالمقابل مساندة روسيا له.

وقد زادت حدة التوتر مع قيام الجيش التركي بإسقاط طائرة مقاتلة روسية **SU-24** في 24 نوفمبر 2015، والذي دفع روسيا إلى فرض عقوبات اقتصادية على تركيا، غير أن رسالة الاعتذار التي بعث بها الرئيس التركي لنظيره الروسي عن إسقاط الطائرة المقاتلة في جوان 2016، أدت إلى حصول تقارب خاصة مع تشديد الرئيس التركي على أنه لا يزال ينظر الى روسيا كصديق وشريك استراتيجي وإرادته في تحسين العلاقات الثنائية، وقد كان الرد الروسي بالرفع التدريجي للعقوبات، وفي أوت 2016 تم عقد اجتماع بين **اردوغان** و**بوتين** في سان بطرسبرغ أظهر فيه كلا الطرفين استعدادهما للتقارب والتعاون كما

[1] د. معمر فيصل سليم خولي، ***مرجع سابق***، ص ص. 38-40 .

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 43-44 .

اتفق الجانبان على مواصلة المفاوضات حول بناء خط أنابيب السيل التركي بالإضافة إلى المحطة الطاقة النووية المقرر إنشائها في تركيا، وكذا إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين.[1]

[1] Mikhail Bushuev , ***ibid***.(Site internet).

المبحث الثاني: محددات العلاقات الروسية التركية.

تحكم العلاقات بين الدول عدة عوامل ومحددات تتنوع بين الداخلية والإقليمية والخارجية، كل منها حسب تأثيره ويعتبر القرب الجغرافي والتاريخ الإمبراطوري المشترك بين تركيا وروسيا من أكبر العوامل تأثيرا وتتلخص محددات العلاقات بين البلدين في:

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

يعتبر كل من التاريخ والجغرافيا وكذا القيادة السياسية من أهم المحددات التي تحكم العلاقات بين الدول وقد كان لها تأثير قوي على علاقات تركيا وروسيا ويمكن تلخيصها كالآتي:

1- المحدد التاريخي.

تميزت العلاقات التركية-الروسية منذ القدم بتأثير قوي للعلاقات مع كل بلد من البلدان الغربية الرائدة مثل بريطانيا العظمى وألمانيا ففي القرن الخامس عشر الميلادي كانت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ونهر الفولغا مسرح صراع طويل بين القوى الكبرى المهيمنة في ذلك الوقت، (الإمبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية) حيث سعى كلا الطرفين إلى الانفراد بالسيطرة على المنطقة وإعادة صياغة جغرافيتها وتاريخها كلا حسب مشاريعه.[1]

فقد خاضت روسيا القيصرية والدولة العثمانية بين عامي 1568 و 1917 من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود أكثر من 17 حربا وذلك رغبة في الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط من خلال المضايق التركية، خاصة مع تميز المرحلة بنوع من المنافسة الاستعمارية.[2]

تعتبر العلاقات الروسية التركية من العلاقات العريقة التي ناهز عمرها خمسة قرون، غلب عليها الصراع والتعاون حيث أنه وفي عام 1492 حينما بعث **إيفان الثالث** الأمير الأكبر وحاكم روسيا برسالة إلى السلطان العثماني **بايزيد الثاني** من أجل تنظيم التجارة البحرية بين الجانبين كما تم افتتاح السفارة الدائمة للإمبراطورية الروسية بالقسطنطينية عام 1701، وبعد انهيار الإمبراطوريتين تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا السوفيتية في عام 1920 ، واعترفت تركيا في عام 1991 بروسيا الاتحادية

---

[1] د. عامر على راضي العلاق ، " ملامح جديدة في العلاقات التركية–الروسية " ، ***دراسات دولية***، العدد . 40 ، أفريل 2009.ص 109- 130.

[2] د. راشد باسم، " المصالح المتقاربة :دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، ***أوراق*** ، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013. العدد .9 ،ص ص. 9-10.

كونها وريثة الاتحاد السوفيتي، كما تم عقد أكثر من 60 معاهدة بين روسيا وتركيا للتعاون شملت مجالات مختلفة. [1]

2- المحدد الجغرافي.

لقد منحت الجغرافيا روسيا امتدادا وحضورا هائلا شمل القارتين الأوروبية والآسيوية، وقد أدى اتساع رقعتها الجغرافية إلى شعورها بالخطر والتهديد الدائمين، وهو ما يفسر التصرفات التي قامت بها الدولة الروسية وحروبها وانفعالاتها وطموحاتها فكونها الدولة الأكبر مساحة في العالم ومعانتها من عدة مشاكل، من بينها المساحات الهائلة قاسية البيئة والخالية تقريبا من السكان في الشرق، والحدود المتباعدة الصعبة الحماية والسيطرة، كما أن الانكشاف الاستراتيجي الذي تعاني منه في الجبهة الغربية بسبب غياب موانع جغرافية طبيعية تصد جيوش الغزاة من أوروبا، بالإضافة إلى حلم روسيا القديم الجديد بالوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والمحيط الهندي من بين أهم المشكلات التي تأرق القيادة الروسية من العهد القيصري إلى العصر الحالي.

فانكشاف الحدود الروسية مع جوارها الأوروبي الغربي كان سببا دائما لكي تتخذ موسكو استراتيجية الهجوم من أجل الدفاع، وهي الاستراتيجية التي طبقها قياصرة روسيا وزعماء الاتحاد السوفييتي وهي التي دفعت بوتين للتدخل في جورجيا في 2008 وأوكرانيا ومنعهما من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو، إذ لا يمكن لروسيا أن تقبل بوجود صواريخ الناتو وقواعده بالقرب من حدودها.

فمن جهتها، تحاول روسيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي الاستفادة من الموقع الجغرافي لتركيا التي باتت ممرا إجباريا لها نحو المياه الدافئة، وطريقا بريا لصادراتها نحو دول الشرق الأوسط وأوروبا على وجه الخصوص، لاسيما من الغاز الطبيعي؛ حيث إن نحو 50 بالمائة من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضايق التركية.[2]

لاسيما أن معظم موانئ روسيا تطل على المحيط المتجمد الشمالي، ولا تعمل في الشتاء بسبب تجمد مياه المحيط، فحاجة روسيا لموانئ مفتوحة على مياه دافئة ضرورة من ضرورات الأمن القومي

---

[1] ممدوح عبد المنعم، ***روسيا تنادي بحق العودة على القمة***، **http://ketab4pdf.blogspot.com/2015/12/pdf-Download-book-Russia-calls-right-return-summit.html**، ص. 278.

[2] أحمد عبد الله الطحلاوي ،" استعادة الدور :المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية "، ***المركز العربي للبحوث و الدراسات***، في: **http://www.acrseg.org/16360** ، (2017/03/28).

الدائم، ولعل هذا ما يفسر الصراع التاريخي الكبير حول شبه جزيرة القرم المطلة على البحر الأسود بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، وهو ما يفسره ضم روسيا لها في 2014 ، من أجل منحها إطلالة على مياه لا تتجمد شتاءا، وما إن ضُمت القرم حتى سارع بوتين إلى المباشرة في بناء ثمانين سفينة عسكرية وعددا من الغواصات الحربية في ميناء **سيفاستوبول** ، والهدف هو امتلاك سلاح بحرية متقدم في البحر الأسود، فحلم الوصول إلى المياه الدافئة لا يتحقق تماما بموانئ روسية على البحر الأسود، فقط لأن السفن التجارية والعسكرية الروسية لا يمكن أن تخرج من البحر الأسود أو تدخل إليه إلا عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل، والتي تنظم الملاحة فيهما **اتفاقية مونترو** لسنة 1936 التي تكفل حق الملاحة الدولية في المضيقين في حالات السلم، ولكن يبقى المضيقان تحت السيادة التركية والتي تستطيع تأخير عبور السفن الروسية التجارية إن هي أرادت ذلك، أما في حالات الحرب فإن تحكم تركيا في عبور السفن الحربية يصبح أكبر.[1]

في المقابل، تسعى أنقرة للاستفادة من علاقاتها مع موسكو بتعزيز مكانتها بين دول آسيا الوسطى والقوقاز، ومع المجموعات الإسلامية فيها؛ لمواجهة تطور النفوذ الإيراني الشيعي، كما أن تركيا لا تخفي طموحها في إقامة تحالف بين الشعوب التي تسمى "الأمة التركية" تحت قيادتها.[2]

3- محدد رؤية القيادة.

فيما يخص رؤية القيادة السياسية الروسية فيبرز جليا في السياسة الخارجية، حيث أن الرئيس يمثل مركز الثقل في النظام السياسي، وهو الذى يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية في البلاد ،وبالنسبة للحياة الحزبية لا توجد حياة حزبية في روسيا بشكل واضح، حيث أن حزب روسيا الموحدة هو المسيطر علي كل شيء هناك وبوتين اعتمد في قيادته لحزب روسيا الموحدة علي سياسة الوسط التي تجمع بين اليمين واليسار.[3]

فمع تولي **بوتين** السلطة في سنة 2000، واعتماده استراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاستراتيجية، وبالتالي بدأ في

---

[1] وضاح خنفر ، " الأزمة التركية الروسية بين مرارات التاريخ وضرورات الجغرافيا " ، في : http://www.huffpostarabi.com/wadahkhanfar/-_2827_b_8706176.html ، (2017/03/28).

[2] أحمد عبد الله الطحلاوي، ***مرجع سابق*** . (موقع انترنت).

[3] حسني عماد حسني العوضي، " السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2011 – 2016)" ، ***مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط***، في : http://www.beirutme.com/?p=19073 ، (2017/03/28).

تقويض سلطة أصحاب رؤوس الأموال والسياسة في روسيا واعتقال بعضهم، كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم الروسية بدلا من انتخابهم، واختيارهم ممن يعرفهم ويثق في قدراتهم. بالإضافة إلى أن **بوتين** أحكم سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز اللذين يعتبران مصدر المداخيل، حيث تزامن هذا مع ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي، ما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع مستوى معيشة الفرد في الدولة الروسية، الأمر الذي زاد من شعبية بوتين داخليا .

وقد انعكس هذا بوضوح على سياسة روسيا الخارجية وخاصة مع إعلان **بوتين** أن سنوات الضعف والمهانة قد ولّت، ومطالبته الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي، واتجه **بوتين** إلى بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، وكذا استثمار الميراث السوفياتي السابق، وما بناه في مناطق مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وهذا في سبيل استعادة المكانة التي كان يتمتع بها خلال فترة الحرب الباردة، وذلك إحداث بعض التغييرات الجوهرية من أجل الاستجابة للوضع الجديد، وتمكينها من تحقيق طموحاتها. ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية على عدة دوائر تساعدها في مراحل نموها واستقرارها السياسي والاقتصادي، من أجل تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد .[1]

أما بالنسبة لتركيا فمند وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا سنة 2002، حرصت قياداته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيًّا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية مع الدوائر المختلفة، وقد تعزز هذا الاهتمام من خلال ما شهدته القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، ولاسيما في أبعادها الاقتصادية، كما صاحبه ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا الإقليمية، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي–الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا. وكذا تبني حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملًا لا تعارضًا بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، من خلال الاعتماد على عناصر أساسية وهي :

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

[1] أحمد عبد الله الطحلاوي ، ***مرجع سابق.*** (موقع انترنت).

- الاعتماد على المدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
- التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

فقد جسدت هذه الرؤية كمحاولة للالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بالتركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، بالإضافة إلى السعي من أجل زيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل مستقل عن تبعيتها وارتباطاتها الغربية من ناحية، وكذا تجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى في إشارة إلى روسيا.

كما أن السياسة التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة والقائمة على مبادئ خاصة مبدأ تصفير المشكلات مع الجيران، سمح لتركيا باستعادة دورها التاريخي في محيطها الإقليمي، والذي أهمل بسبب المبالغة في الاهتمام بتعزيز العلاقات مع الغرب، والأهم أن ذلك النشاط لتركيا في نطاقها المحيط يسمح لها بتعزيز مكاسبها التجارية، وهذا في ظل التنامي الذي يشهده اقتصادها، من زيادة قدرتها التصديرية، وتضاعف للصادرات التركية إلى دول المنطقة، خاصة خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية .[1]

المطلب الثاني: المحددات الإقليمية.

كان الصراع بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية منصبا حول السيطرة على مناطق النفوذ وخاصة في آسيا الوسطى، والمنحصرة بين ساحل بحر قزوين الشرقي حتى حدود منغوليا الواقعة بين الصين وروسيا، والمنطقة الممتدة من شمال أفغانستان وحتى حدود روسيا الجنوبية، وتضم خمس دول: كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان. ضمها الاتحاد السوفيتي في فترة حكم **جوزيف ستالين**، واستقلت بعد انهياره مكونة خمسة دول يصل مجموع مساحتها نحو 4 ملايين كم مربع،

[1] رانية طاهر،" الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي " ، ***رؤية تركية*** ، في : http://rouyaturkiyyah.com ، (2017/03/28).

تتمتع بأهمية كبيرة باعتبارها تمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال. والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، علاوة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، علاوة على أن السيطرة على مواردها تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، كما أن السيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة علي الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى ، بالإضافة إلى وجود احتياطات نفطية كبيرة .[1]

فانطلاقا من الأهمية الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة أصبحت مجالا للتنافس والصراع، وكسب النفوذ بالنسبة لدول المنطقة ومنها تركيا والدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ركزت تركيا من اهتمامها بهذه المنطقة وبجمهورياتها منذ عام 1991.[2]

فروسيا تعتبر آسيا الوسطى مجالها الحيوي للنفود، وذلك من خلال الدفاع عن مصالح المواطنين الروس المنتشرين في دول المنطقة ، و الذين يمثلون نسبة معتبرة من سكان هذه الدول، فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي سعت روسيا من أجل الحفاظ على مركزها كقوة عظمى، من خلال سياستها الخارجية في المنطقة، حيث اعتبرت حدود هذه الدول حدودًا أمنية لها، وهو ما أدى إلى تصنيفها ضمن الأخطار المهددة لأمن روسيا والتي قد تأتي من آسيا الوسطى (جماعات إرهابية)، و كذا احتمال نشوب حروب وصراعات على السلطة في دولها، وكذا تدخل بعض الدول الأجنبية لدعم التطرف وقلب الأنظمة السياسية فيها، وهو ما دفع روسيا إلى استخدام مختلف الاساليب من أجل زيادة نفوذها ووجودها العسكري وهذا من خلال القواعد المنتشرة هناك .

وقد تظافرت مجموعة من العوامل أدت إلى تحسين موقع روسيا في المنطقة؛ ومن بينها تعافيها من الأزمة الاقتصادية، وتزايد فوائضها المالية نتيجة زيادة أسعار النفط، لذا فقد رأت أنه يجب تأمين

---

[1] د. حنان أبو سكين ،" بين الصراع والتعاون :التنافس الدولي في آسيا الوسطى "، في: http://www.acrseg.org/6940 ، (2017/03/28).

[2] د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، " سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز " ، ***مركز الدراسات الإقليمية –جامعة الموصل*** ، ع. 55، جانفي. 2012، في: http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=71 ، (2017/03/28).

الجمهوريات السوفيتية السابقة كسوق لنشاط قطاع الأعمال الروسي، والحفاظ علي هذه الدول، خاصة في ظل توسيع التحالفات العسكرية – السياسية مثل حلف الناتو، والذي حتم على روسيا أن تكون قادرة على التوسط وإدارة النزاعات في المنطقة، وذلك في إطار كومنولث الدول المستقلة، وخاصة في ظل التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان، والذي أدى إلى مبادرة روسيا باتخاذ خطوات من شأنها تقوية مواقعها في المنطقة، من خلال ربط جمهوريات تلك المنطقة باتفاقيات والتزامات تصب في خدمة مصالح روسيا ومصالح هذه الجمهوريات أيضا.

ويمكن النظر لجهود روسيا لتحقيق مصالحها في آسيا الوسطى على المستوى السياسي الأمني والاقتصادي والجغرافي الثقافي، فسياسيا وأمنيا تعمل موسكو على إنشاء نظام أمني في المنطقة من خلال "**منظمة معاهدة الأمن الجماعي**" لحماية روسيا من التحديات القادمة من جميع الاتجاهات، و في إطار هذه المعاهدة يتم التشاور السياسي والتنسيق بين المؤسسات الدفاعية والأمنية للدول الأعضاء، كما تستغل روسيا هذا التحالف الأمني لتحقيق نوع من التضامن الدبلوماسي بين الأعضاء، ومن هنا فإن المصالح العسكرية لروسيا في المنطقة لها تأثير سلبي على الدول التي ترغب في الانضمام إلى حلف الناتو أَو استضافة قواعد عسكرية أمريكية. كما أن أبرز الترتيبات الأمنية التي اتخذتها دول آسيا الوسطى مع روسيا، الدخول في منظمة شنغهاي للتعاون، وبرنامج الناتو للشراكة من أجل السلام، وخاصة في ظل حاجة هذه الدول للدعم الروسي العسكري بالنظر لاعتمادها على الترسانة الروسية في الإمداد بقطع الغيار والمساعدات الأخرى.

أما على المستوى الاقتصادي فقد أسست كل من روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان منظمة (الفضاء اليورو– آسيوي الموحد) عام 2000، بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول المشاركة وصولًا إلى تأسيس اتحاد جمركي فيما بينها.

وأما على المستوى الجغرافي الثقافي، فعلى الرغم من ارتفاع منزلة اللغات الوطنية في دول المنطقة إلا أن اللغة الروسية لا تزال منتشرة في هذه الدول، حيث تعتبر اللغة الثانية ما بين النخب في هذه الدول، كمالا تزال القنوات الروسية متاحة عبر الأقمار الصناعية وتتمتع الأعمال الفنية التليفزيونية والسينمائية الروسية بشعبية عالية، كما تسيطر الموسيقي الشعبية الروسية على البرامج الإذاعية في دول المنطقة .[1]

[1] د. حنان أبو سكين، ***مرجع سابق***. (موقع انترنت).

أما بالنسبة لتركيا فقد سارعت إلى الاعتراف باستقلال دول أذربيجان، تركمنستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، كازاخستان وطاجيكستان عن الاتحاد السوفياتي بهدف وضع القدم من جديد في هذه المنطقة ذات الأهمية الكبيرة في أمنها القومي، واستعادة نفوذها الذي كانت تتمتع به في العهد العثماني، وهذا راجع لعدة أسباب منها :

1- المنافسة القائمة بينها وبين روسيا على هذه المنطقة لما تمثله من أهمية كبيرة الناحية الاقتصادية والأمنية للدولتين وهذا مند العهد العثماني أين كانت هناك عدة حروب.

2- رغبة تركيا في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وخاصة في ظل القفزة النوعية التي تشهدها، بالإضافة لوصول إلى مصادر الطاقة الموجودة في المنطقة.

3- رغبة النخبة الحاكمة في نقل التجربة العلمانية التركية وتعميمها في هذه الدول.

حيث أن الاستراتيجية التركية في المنطقة ترتكز على مرتكزين أساسين هما:

أولا: مرتكز اللغة والتاريخ و الثقافة المشترك :

حيث أن وجود ثقافة مشتركة في ظل الحكم العثماني للمنطقة يمثل مرتكزا هاما من أجل تحقيق الطموحات التركية في هذه المنطقة الهامة، لاسيما في ظل وجود طلبة من المنطقة يدرسون اللغة والثقافة التركية في الجامعات التركية سواء في الداخل أو في الجامعات والمراكز المنشأة في المنطقة، بالإضافة إلى إنشاء المراكز الثقافية، أما في الجانب اللغوي فنجد أن أذربيجان هي الدولة الوحيدة التي تتكلم التركية، كما سعت لتأسيس منظمة الدول والشعوب الناطقة بالتركية وهذا في محاولة للقريب بين اللغة التركية ولغات هذه الدول، كما أن هناك أملا تركيا في توحيد اللغة مع دول المنطقة .

ثانيا: مرتكز الدين :

تعتبر تركيا المذهب السني المصبوغ بالعلمانية مرتكزا من أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي، حيث قامت في سنة 1995 بتأسيس مجلس للشورى الإسلامية من أجل التنسيق والعمل على بحث القضايا الإسلامية في دول المنطقة .[1]

[1] سعد عبد المجيد ، " أهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز "، ***السياسة الدولية*** ، ع. 138، (أكتوبر 1999)، ص ص.188-192.

خاصة أنه ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 وتغيره لنهج التعامل مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فعوضا عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبع منطق التعاون والشراكة، حيث قدمت نفسها على أنها الدولة المصدرة للأمن والاستقرار، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال دول المنطقة، حيث أن وجود خمس دول ذات أصول تركية يمثل فرصة كبيرة لتركيا، ويفتح أمامها مجالًا جديدا وواسعًا من العلاقات مع هذه الدول. [1]

فطوال الفترة 1991–1995 سعت تركيا للترويج لنظامها كدولة علمانية ديمقراطية إلى تلك الدول، حيث قامت بمنح هبات وقروض بالإضافة إلى تقديم وعود لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الوفاء بها، ولكن في هذه الفترة أقدمت تركيا على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي من خلال تدشين العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا تزال تعمل حتى الآن، كما أقدمت على تشكيل تجمع للدول الناطقة بالتركية يتكون من تركمنستان، كازاخستان، قيرغيزستان وأوزبكستان وأذربيجان من أجل بحث التعاون بين تركيا وهذه الدول في العديد من المجالات الاقتصادية وجعل الميراث التاريخي المشترك للإمبراطورية العثمانية أساسا دافعا للتعاون الاقليمي. [2]

وقد أصبحت تركيا في الفترة 1995 – 2002 منافسا جديا ومهددا للمصالح الروسية في المنطقة، وهو ما أثر على علاقة تركيا بتلك الدول حيث سيطر عدم الاستقرار عليها، كما أن روسيا في تلك الفترة لم تكترث لما تقوم به تركيا في القوقاز وآسيا الوسطى، وهذا رغبة منها في محاربة التيار الإسلامي المتشدد بالاعتماد على تركيا وخاصة مع تزايد قوته وانتشاره عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. [3]

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة شهدت العلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تحسنا كبيرا، وخاصة مع تغيير الحزب لطريقة تعامله مع روسيا بتغير وجهة النظر إليها من **منافس** أصبح يتعامل معها على أنها **شريك** بالاعتماد على عدة معطيات كالجوار الجغرافي وارتباط المصالح، حيث أن تركيا قامت بإشراك روسيا في مشروع خط أنابيب الغاز **نابوكو** والهادف لنقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمانستان إلى أذربيجان ومنها إلى خط أنابيب **نابوكو**، الذي

---

[1] د. حنان أبو سكين، ***مرجع سابق***. (موقع انترنت).

[2] جاسر الشاهد ،" السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا "، ***السياسة الدولية*** ،ع .131،(جانفي 1998)، ص ص.198-201.

[3] محرم أكشي، " في أسيا و القوقاز .تأمين لجسور الطاقة "، في: ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*** ،(تحرير. محمد عبد العاطي)،(قطر:مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص.196 .

سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الاستراتيجية الغربية، فتركيا تريد أن تصبح الدولة المفتاح بالنسبة لأوروبا في مجال نقل الغاز، وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب **باكو – تبليسي – جيهان**، الهادف إلى نقل بترول أذربيجان الذي يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على حد سواء، والذي يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى جسر للطاقة بين الشرق والغرب. ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى وخاصة مع انتهاج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف بطرحها فكرة إقامة **منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز** الذي تم إرساءه في أعقاب الحرب الروسية الجورجية في 2008، على خلفية اجتياح جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، كما أن تركيا تطمح إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإنه من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسي في المنطقة بأكملها .[1]

كما تسعى تركيا إلى تحسين العلاقات مع أرمينيا، وتجاوز العقد التاريخية حيث التقى بعض مسؤولي البلدين وبحثوا في إمكانية استئناف العلاقات بينهما، فضلا عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين، حتى توصل الجانبان لتوقيع اتفاق التطبيع بينهما في 10 اكتوبر 2009 . كما أنه ومن شأن هذا التطبيع إعطاء أهمية كبيرة لعلاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا، كما يمكنه أن يتحقق بالتوازي مع مسار أذربيجان وأرمينيا، بل أن الشروع في تحريك المسار التركي الأرمني ينبغي أن يشمل أذربيجان أيضا، من أجل تحسين الأجواء الإقليمية وتجاوز النزاعات القائمة.[2]

المطلب الثالث: المحددات الخارجية.

أدى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وخاصة في ظل توسع الحلف الاطلسي وضمه لدول من أوروبا الشرقية التي كانت ضمن الفلك السوفياتي، وهو ما قابلته روسيا بمحاولة تقليص السيطرة الأمريكية على العالم وذلك من خلال إقامة العديد من التحالفات مع دول مثل :الصين والهند وغيرها وكذا إنشاء بعض المنظمات

[1] د. حنان أبو سكين، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت)

[2] د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، ***مرجع سابق***. (موقع انترنت).

الجهوية والإقليمية والدولية مثل **شنغهاي** و **البريكس** من أجل تحويل النظام العالمي من الأحادية إلى التعددية القطبية . [1]

يمكن تلخيص المحددات الخارجية المؤثرة في العلاقات الروسية التركية من خلال العلاقات مع القوى الفاعلة في المنطقة فروسيا لها علاقات مع إيران وتركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية .

تجمع روسيا وإيران مصالح مشتركة فكلاهما يهدف إلى منع التمدد الأمريكي و التركي في آسيا الوسطى والقوقاز وهو ما شكل دافعا من أجل تنمية العلاقات فيما بينهما، فبسب رغبة تركيا في تشكيل تركيا الكبرى التي تضم الدول الناطقة بالتركية، وباعتبارها عضوا في الحلف الأطلسي. فقد سعت كل من إيران وروسيا من أجل إعاقة بناء خط الأنابيب **باكو– تبليسي – جيهان** وكذا منع تركيا و الولايات المتحدة من توسيع نفوذهما في حوض بحر قزوين، حيث تم تكثف التعاون بين الطرفين وخاصة في الميدان النووي، وهذا بقيام روسيا بمساعدة إيران في بناء مفاعل نووي في **بوشهر** كما وقعت معها على برنامج عمل في جويلية 2002 من أجل توسيع التعاون في المجال النووي غير أن التعاون النووي المتنامي بين إيران وروسيا أصبح مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كما أن روسيا حاولت الاستفادة من الموقع الجيوسياسي الإيراني لمواجهة التغلغل التركي في جمهوريات آسيا الوسطى .[2]

كما أن الأزمة السورية زادت من تقارب مواقف البلدين على الساحة الدولية، وخاصة في ظل دعم الصين وروسيا لوساطة إيران في الأزمة السورية، والمتمثل في اجتماع الحوار الوطني السوري الذي عقد في طهران في نوفمبر 2012، حيث أن الأزمة السورية عززت وجهات النظر بين إيران وروسيا من خلال الالتزام مبدأ لعدم التدخل والاستقلال عن الغرب في الساحة الدولية، بسبب المصالح الجيوسياسية المختلفة ووجود قناعة بأن الدول المعادية لمصالحهم هي التي تقوم بتغذية الثورات الملونة، وهذا نتيجة شعور ووجود مصلحة مشتركة في أوراسيا والرغبة في بناء دبلوماسية متعددة الأقطاب تتكون من إيران وتركيا والصين إضافة إلى الهند؛ فالمصالح الجيوسياسية المشتركة بين روسيا وتركيا ومعارضتهما لتوسيع الحلف شمال الأطلسي في الفضاء السوفياتي السابق وخاصة في ظل المقترح المطروح بعسكرة الحدود الفاصلة بين تركيا سوريا . [3]

---

[1] حسني عماد حسني العوضي، ***مرجع سابق.*** (موقع انترنت)

[2] فتحية محى الدين طه أحمد، " تطور العلاقات الروسية التركية 2000-2016 "، ***المركز الديمقراطي العربي***، في: **http://democraticac.de/?p=34696** ، (2017/03/28).

[3] Clément Therme , " L'iran et la Russie face aux crises du Moyen-Orient: entre connivence et divergence ", ***Politique étrangère*** 2013/1(Printemps) , p p 131 – 143.

أما بالنسبة لتركيا مع الولايات المتحدة فمند بداية العلاقات بينهما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مع مبدأ ترومان سنة 1947 والذي استفادت بموجبه من مساعدات، حيث أن انضمام الأخيرة إلى الحلف الأطلسي سنة 1952 جعلها بمثابة أداة حصار الاتحاد السوفياتي من الجنوب في فترة الحرب الباردة .[1]

إذ اتسمت علاقاتهما بنوع من الثبات، إذ جمعتهما روابط متينة فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، فالو.م.أ استفادت من موقع تركيا الجغرافي من أجل احتواء ومحاصرة روسيا إيران والالتفاف حولهما وكذا الوصول إلى ثروات آسيا الوسطى، حيث تنظر الو.م.أ إلى تركيا على أنها الفضاء الاستراتيجي المهم في المنطقة الممتدة من أوروبا حتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط، فمن أجل هذا حرصت الو.م.أ طيلة نصف قرن على توطيد علاقاتها معها دعمها عسكريا واقتصاديا خاصة في ظل وجود قواعد عسكرية أمريكية بها.

رغم هذا فقد شهدت العلاقات توترا خاصة في فترة حكم الرئيس الأمريكي **بوش الابن**، غير أن هذا لم يمنع الإدارة الأمريكية الجديدة من الاستمرار في النظر لتركيا كحليف استراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الاختلاف معه لاعتبارات أهمها:

- فتركيا تعد ممرا احتياطيا لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى نحو أوروبا عبر خط **باكو- تبليسي -جيهان** ذلك كبديل عن الخط الروسي عبر أوكرانيا.
- موقعها الاستراتيجي كممر بحري و ملاحي يخترق البحر الاسود و بحر قزوين والبحر المتوسط.

فالهدف الأساسي للولايات المتحدة هو التأثير الدائم على العلاقات الروسية- التركية فهي تسعى على الدوام في سبيل عدم حصول تقارب أو تفاهم استراتيجي روسي- تركي قد يقوض مساعيها للهيمنة على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، وهذا يدخل في سياسة الاحتواء الجديدة لروسيا والحيلولة دون أن تتطور علاقاتها ببلدان المياه الدافئة خاصة مع تركيا .[2]

---

[1] فتحية محى الدين طه أحمد، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت).

[2] عبد الرزاق بوزيدي ، ***التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014***، مذكرة ماجيستر، (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014-2015)، ص. 57-58 .

المبحث الثالث :الاعتماد المتبادل في العلاقات الروسية التركية.

تحتل تركيا موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما بين قارات العالم القديم ،وقد كان لهذا الموقع المتميز دور كبير على مر التاريخ بالنسبة لتركيا والدول التي تجاورها .[1]حيث أن روسيا ومنذ عهد القياصرة سعت إلى التقارب مع تركيا بالنظر لما تتمتع به من موقع استراتيجي متميز كما أن هذا الموقع والمضائق المتواجدة في تركيا لها أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا من أجل الوصول للمياه الدافئة .

المطلب الاول : الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا بالنسبة لروسيا:

موقع تركيا المتميز جعلها ذات أهمية كبرى بالنسبة لروسيا فعلى مدار أكثر من خمسة قرون من علاقاتهما كان الصراع والتنافس بينهما الخاصية المميزة، حيث أن المضائق التركية التي تمثل ممرا ذو أهمية استراتيجية كبيرة لروسيا باعتبارها المنفذ الوحيد إلى المياه الدافئة التي من أجلها قامت روسيا القيصرية بشن حروب كثيرة ضد الإمبراطورية العثمانية وخاصة من أجل استعادة أقاليم مطلة على البحر الأسود وبالتالي اكتساب حق عبور هذه المضائق والوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط.[2]

بحيث يعتبر مضيقا البوسفور والدردنيل ذوا أهمية كبيرة وبخاصة أنهما يربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، وهي الطريق التي تتبعها السفن الروسية من أجل نقل الاسلحة والمنتجات الصناعية الأخرى إلى الأسواق العالمية.[3]

كما تبرز أهمية تركيا بالنسبة للقيادة الروسية وسعيها للاستفادة منها باعتبارها المنفذ الوحيد إلى المياه الدافئة (البحر الابيض المتوسط)، خاصة وأنها تعتبر الممر البري للصادرات الروسية ولاسيما مواد الطاقة الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أن 50 % من التجارة الروسية تمر عبر المضائق التركية .[4]

كما ترى روسيا بأن الولايات المتحدة تسعى لعزلها عن محيطها ومنعها من استعادة مكانتها وقوتها وخاصة في ظل التوسع الذي ينتهجه الحلف الأطلسي، بالاعتماد على تركيا التي كانت تلعب

---

[1] جاسر الشاهد، ***مرجع سابق***، ص ص.198-201.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، ***مرجع سابق***، ص. 59 .

[3] نجاة مدوخ، ***السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا 2010-2014***، مذكرة ماجيستر، (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014-2015)، ص. 82.

[4] د. ناصر زيدان، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 254-256.

دورا كبيرا في فترة الحرب الباردة كونها الذراع العسكري للحلف في المنطقة من أجل حصار روسيا كما فعلت مع الاتحاد السوفييتي سابقا.[1]

حيث تعتمد روسيا في استراتيجيتها للدفاع على شبكة من الحلفاء والأصدقاء، وذلك بإقامة علاقات تحالف وصداقة متينة مع دول الشرق الأوسط بخاصة تركيا، حيث تعمل روسيا جاهدة من أجل منع الولايات المتحدة الأمريكية من تعديل **معاهدة مونترو** لعبور المضائق التركية، عن طريق التقارب مع الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة و التنمية، والذي خلق ارتياحا لدى المسؤولين الروس من خلال إيلاء أهمية كبيرة للمسائل ذات الاعتماد المتبادل، والذي تجلى في رفض السلطات التركية إعطاء الإذن للسفن الحربية الأمريكية لنقل مساعدات إلى جورجيا أثناء الأزمة الروسية-الجورجية سنة 2008 ، حيث يملك كلا الطرفان نظرة مشتركة بالإضافة إلى وجود رغبة في إقامة منظمة تعاون تحت اسم اتحاد أوراسيا بعيدا عن الفلك الأمريكي والأوروبي. [2]

بالإضافة إلى ذلك تسعى تركيا لتأمين الاستقرار في منطقة البحر الأسود وذلك من خلال السيطرة على مداخله من اتجاه البحر المتوسط وموازنة روسيا في القوقاز، إضافة لخدمتها للاستراتيجية الغربية بوصفها عضوا في الحلف الأطلسي، حيث أن عدم الاستقرار في تركيا فمن المحتمل أن تثير المزيد من العنف في دول البلقان الجنوبية وهو ما يسهل إعادة فرض السيطرة الروسية على هذه الدول المستقلة حديثا في القوقاز. [3]

---

[1] نجاة مدوخ، ***مرجع سابق***، ص.91 .

[2] عبد الرزاق بوزيدي ،***مرجع سابق*** ،ص ص.59- 60 .

[3] نجاة مدوخ ، ***مرجع سابق*** ، ص .93 .

الخريطة 02: تبين أهمية المضائق التركية في الربط بين البحر الأسود والبحر المتوسط.

المصدر : http://ida2at.com/black-sea-a-renewed-old-conflict-and-increasingly-strategic-importance/

من خلال الخريطة يلاحظ أن المضائق التركية هي الجسر الرابط بين البحر الأسود والبحر المتوسط، وأن هذين المضيقين لها أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا من أجل الوصول إلى المياه الدافئة، وتسويق المنتوجات المختلفة نحو الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: الدوافع المؤدية إلى التقارب الروسي التركي.

كان لتأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى في سنة 2012 أحد أهم الأسباب والدوافع المؤدية إلى إيجاد تعاون وتقارب بين روسيا وتركيا، خاصة وأن القمة المنعقدة بتركيا في ديسمبر 2014 والتي تم من خلالها تكريس الشراكة بينهما في مجالات استراتيجية عديدة وذلك بهدف إيجاد تقارب بينهما، حيث أن كلا البلدين لديه دوافعه المختلفة من التقارب والتعاون مع الطرف الاخر.

1- دوافع التعاون بالنسبة لروسيا:

تعمد روسيا من أجل النهوض باقتصادها إلى التعامل مع الشركاء الأقوياء المستقلين ذوي الاقتصاديات الضخمة، مثل ألمانيا وفرنسا والصين والهند، وقد أدى امتلاك تركيا لإمكانات استراتيجية واعدة وخاصة فاحتلالها مرتبة متقدمة في سلم الاقتصادات العالمية الكبرى وعضويتها في مجموعة الـ 20، كل هذه المؤشرات دفعت بروسيا إلى عدم النظر إليها من زاوية ارتباطها بالغرب أو من منظور الإرث التاريخي التنافسي، ولكن من منظور الشريك التجاري والجيوستراتيجي الذي يمكن الاعتماد عليه، ومن بين دوافع التعاون الروسي مع تركيا نذكر:

أ- مواجهة العقوبات الاقتصادية:

فمن أجل استعادة التوازن الاقتصادي في الداخل استلزم ذلك التطلع نحو تركيا التي تعتبر شريكا اقتصاديا وخاصة في ظل استمرار العقوبات الأوروبية، وهذا من أجل حل الأزمة الاقتصادية، إذ تعتبر العقوبات المفروضة على روسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بسب الأزمة الأوكرانية، وكذا انخفاض أسعار النفط كلها أسباب أدت لتفاقم المشاكل الاقتصادية بسبب الاعتماد الكبير على مداخيله بشكل أساسي باعتبارها من أكبر المنتجين في العالم .

وتبدو تجليات الأزمة واضحة في تصريحات وزير المالية الروسي **أنطون سلوانوف** بقوله أن العقوبات الجيوسياسية تسبب خسارة 40 مليار دولار سنويا كما أن تدني أسعار النفط يؤدي إلى خسارة من 90 إلى 100 مليار دولار أخرى، إضافة إلى أن احتياطيات النقد الأجنبي في روسيا تراجعت من 524.3 مليار دولار في أكتوبر 2013 إلى 428.6 مليار دولار في 2014.[1]

حيث أصبحت التجارة أداة جديدة للعلاقات بين الدولتين، خاصة وتجاوز حجم التبادل التجاري 30 مليار دولار، فروسيا هي ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، كما تعتبر الطاقة العصب الحيوي لهذه العلاقة،

[1] عماد يوسف قدورة ، " روسيا وتركيا :علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية " ، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي، 2015) ، ص. 6.

إذ أن خط أنابيب الغاز **بلو ستريم** الذي يربط روسيا بتركيا يعد رمزا للعلاقة الجديدة وجزءا من استراتيجية الرئيس الروسي بإنشاء روابط مباشرة للطاقة مع المستهلكين الرئيسيين في شمال ووسط أوروبا (ألمانيا) وجنوب شرقها (إيطاليا)، وإلى جانب خطوط أنابيب، تؤسس **روسا توم** مشروع محطة للطاقة النووية في تركيا بتكلفة 20 مليار دولار، إضافة إلى قيام بنك **سبير** أكبر مؤسسة مالية مملوكة للدولة الروسية، بشراء بنك **دنيز** تاسع أكبر بنك في تركيا.[1]

ب- محاولة استمالة تركيا ودفعها للتعامل ببراغماتية :

تحاول روسيا عن طريق الإغراء الاقتصادي استقطاب تركيا وتحييدها، وخاصة في ظل العقوبات المفروضة عليها، إضافة إلى منعها من تبني سياسة احتواء جديدة يمكن أن تنفذها ضد روسيا بوصفها حليفا تقليديا للغرب، وهو ما سعى **بوتين** إلى تأكيده بإشادته باستقلالية تركيا عن الغرب وتوقيعها لاتفاقيات استراتيجية مع روسيا، بقوله إن تركيا تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها المتعلقة بعلاقاتها مع روسيا، بما فيها التعاون الاقتصادي، كما أن رفضها التفريط في مصالحها في سبيل الأطماع السياسية للآخرين في إشارة إلى العقوبات الغربية التي لم تشترك فيها تركيا ." [2] **('Our Turkish partners refused to sacrifice their interests for political ambitions of others)** .

كما تحاول روسيا اتباع سياستها الناجحة مع إيران وتطبيقها مع تركيا لاسيما في ظل امتعاض الأخيرة من سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعضويتها، فهناك من يرى فيه سعيا روسيا من أجل خلق تباينات بين تركيا وأوروبا عبر إظهار تركيا مستفيدة من العقوبات المفروضة على روسيا، وكذا الرغبة في تحويل تركيا إلى المعبر الوحيد لربط أوروبا بالغاز الروسي بدلا من الطريق التقليدية عبر أوكرانيا، وهو ما يزيد موقف تركيا التفاوضي.

كما أن للدوافع الجيوبولتيكية لروسيا أهمية كبيرة فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية؛ فهي تسعى لخلق اعتماد تركي عليها في المجالين الاقتصادي والاستراتيجي، وذلك من خلال ربط مصالحها في المجالات الاستراتيجية كالفضاء والنفط والغاز والطاقة النووية والاقتصاد والشركات ورجال الأعمال والسياحة ربطا وثيقا بحيث يصعب التخلي عنه بسهولة، كما أن هذه الاتفاقيات بإمكانها خلق جماعات

---

[1] ديمتري ترنين، "من إسطنبول الى كابول: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟" ، ***رؤية تركية*** ،في : http://rouyaturkiyyah.com ، (2017/03/03).

[2] Hakan Ceyhan Aydogan ," Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations", in: http://aa.com.tr/en/turkey/putin-sees-new-opportunities-for-turkey-russia-relations/97401, (03/03/2017).

ضغط تأثير داخل السياسة التركية على المدى البعيد، وذلك من خلال تأثير أصحاب رؤوس الأموال والفواعل المدنية والاقتصادية وأصحاب المصالح في قرارات الحكومة، وكذا التأثير في العملية الانتخابية لمصلحة الأحزاب، وحتى الأشخاص داخل هذه الأحزاب، التي تعمل وفق تلك المصالح.[1]

ج- التأثير في السياسات الإقليمية لتركيا:

بتوطيد العلاقات على المستوى الاقتصادي وزيادة الاعتماد التركي عليها، تسعى روسيا إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية، خاصة فيما يتعلق بمناطق النفوذ الروسي، مثلما تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط، بوصفها عضوا في الحلف الأطلسي وقوة مركزية تعمل وتنسق مع الولايات المتحدة في المنطقة، فإن الترابط الاستراتيجي الذي تنسجه روسيا مع تركيا مبني على الاقتصاد والتقنية، حيث ترغب في جعلها معتمدة عليها بدرجة كبيرة إلى حد التأثير في سياساتها الخارجية وهو ما يبرز جليا في موقفها من الأزمة الأوكرانية وما أفرزه من ضم لشبه جزيرة القرم والذي أصبح يمثل حضور روسي دائم في البحر الأسود، ومضيها في تطوير العلاقات الثنائية مع تركيا بالرغم من العقوبات المفروضة عليها من طرف الدول الغربية ، بالرغم من الاختلافات حول الأزمة السورية.[2]

2- دوافع التقارب و التعاون بالنسبة تركيا:

تسعى تركيا من خلال تعاونها مع روسيا إلى تحقيق أهداف استراتيجية على مختلف الأصعدة الدولية، الإقليمية والمحلية، وذلك من خلال:

أ- الرغبة في تصحيح خلل ميزان القوى الإقليمي:

تعتبر تركيا الشراكة مع روسيا فرصة من أجل إحداث تحول استراتيجي في مكانتها بعد أن اختل توازن القوى الإقليمي لصالح إيران وإسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالمجال النووي وتقنيات الفضاء؛ إذ تعد روسيا مصدرا مهما ومتاحا من أجل تمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الاصطناعية بهدف تضيق الفجوة معهما، فمن خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما في عام 2010 في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا التي تشمل بناء أول محطة للطاقة النووية بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة في ديسمبر 2012 المؤكدة على الاستمرار في المشروع ، والذي من شأنه المساهمة في خلق نواة جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية وخاصة بعد إرسال أكثر من مئتي طالب تركي إلى

---

[1] عماد يوسف قدورة ، ***مرجع سابق***، ص ص .7-8.

[2] ***المكان نفسه.***

روسيا للتكوين في هذا المجال منذ عام 2011، أما فيما يخص مجال الفضاء، فقد تم إطلاق أقمار اصطناعية تركية للاتصالات بمساعدة روسية.[1]

ب- الرغبة في التحول إلى مركز إقليمي لعبور الطاقة:

تطمح تركيا أن تصبح المركز الرئيسي لعبور النفط والغاز الطبيعي من الدول المنتجة في الشرق إلى أوروبا، باتفاقها مع أذربيجان على نقل الغاز الطبيعي من حقل" **شاه دينيز** "الضخم عبر **خط أنابيب الغاز العابر للأناضول** ابتداءً من عام 2019 ، والمتوقع نقله لـ 16 مليار متر مكعب سنويا مقسمة إلى 10 مليار م3 نحو أوروبا، تستحوذ ايطاليا على 8 مليار متر مكعب والباقي إلى باقي الدول الأوروبية، بالإضافة 6 مليار م3 نحو لتركيا.[2]

وكذا الاتفاق بين تركيا والحكومة العراقية وإقليم كردستان العراق على نقل النفط والغاز عبر ميناء جيهان التركي، وكذا وجود احتمال وصول الغاز الإيراني إلى أوروبا خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى، كما أن حصول تركيا على مشروع روسي يمنحها صفة الناقل الوحيد للغاز الروسي نحو أوروبا، عبر مشروع خط **التيار التركي** " **Türk Stream** "والذي أوضحه الرئيس التنفيذي لشركة **غازبروم** أن روسيا تخطط من خلاله لتحويل تركيا إلى الطريق الوحيد لإمدادات الغاز الروسية المقدرة بـ 63مليار متر مكعب سنويا نحو أوروبا، والمنقولة حاليا عن طريق خطوط الأنابيب الأوكرانية إضافة إلى أنه تم إعلام الزبائن الأوربيين من أجل تهيئة بناهم التحتية المتعلقة بنقل الغاز انطلاقا من الحدود التركية – اليونانية .[3] كما لا تقتصر أهمية روسيا في مجال الطاقة على هذا المشروع الضخم، بل تعتبر مصدرا لثلثي احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي؛ بواردات مقدرة بحوالي 26.6 مليار متر مكعب.[4]

ج- احتلال مكانة ضمن الاقتصاديات العالمية:

---

[1] Hakan Ceyhan Aydogan , ***op.cit.*** (site internet).

[2] Cecilia Rehn, **"**Azerbaijan's Shah Deniz makes announcement on long-term natural gas supplies**" , in : https://www.energyglobal.com/upstream/drilling-and-production/20092013/shah_deniz_natural_gas_consortium_announces_natural_gas_supplies_to_europe_and_turkey/** ,(03/03/2017).

[3] Elizabeth Corner,"Gazprom to EU: link to Turkey or lose Russian gas " **,** ***Global Research*** **, http://www.globalresearch.ca/gazprom-to-use-turkish-pipeline-route-to-eu-to-substitute-europe-bound-gas-pipeline-through-ukraine/5424859** , (03/03/2017).
-see more in ***Energy Global World Pipelines*** **,in : https://www.energyglobal.com/pipelines/project-news/19012015/gazprom-to-eu-link-to-turkey-or-lose-russian-gas/,** (03/03/2017).

[4] عماد يوسف قدورة ، ***مرجع سابق***، ص. 10.

منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في 2002 واعتماده التنمية الاقتصادية كأساس من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة في برنامجه، وفي ظل الطموحات بالوصول للمرتبة العاشرة عالميا من الناحية الاقتصادية، حيث تعد روسيا الخيار الأمثل لتحقيق هذا الهدف، بالنظر لحجم اقتصادها الضخم وكذا المشروعات المتفق عليها، مع وجود طموح من أجل رفع التبادل التجاري بين البلدين إلى 100 مليار دولار بحلول سنة 2023.[1]

إضافة إلى أن السوق الروسية تمثل فرصة كبيرة للمنتجين الأتراك لزيادة حجم صادراتهم، فالسياحة الروسية تعد أساسية من أجل الوصول إلى الهدف ببلوغها نحو4.3 مليون سائح، حيث أن استمرار انتعاش هذا القطاع مهم وضروري بما يعود به على رجال الأعمال والمواطنين الأتراك إذ يتوقع مساهمة الاتفاقيات الجديدة في زيادة هذا العدد إلى أكثر من 5 ملايين سائح، وهذا في ظل انخفاض الفرص الاقتصادية المتاحة أمام رجال الأعمال الروس في أوروبا بسب العقوبات المفروضة على روسيا.[2]

د- تعزيز الاعتماد الغربي على لتركيا:

تركيا في علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا تسعى لتحقيق هدفين أساسين على صعيد سياستها الخارجية تجاه الدول الغربية:

الهدف الأول: تعزيز وضعها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي؛ خاصة في ظل محاولات حرمانها من العضوية؛ وتزايد الشعور التركي أن العضوية الكاملة في الاتحاد مهددة بالرفض بالرغم من تلبية جميع المعايير الموضوعة من طرف دول الاتحاد لذا فهي تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية وزيادة الحاجة الأوروبية إليها وتعزيز فرص قبولها، كما تلوح عبر توسيع شراكتها ومشاريعها مع روسيا بأن بدائلها جاهزة في حال رفضت عضويتها.

الهدف الثاني: كان من المتوقع بعد الأزمة الأوكرانية وتبني الغرب سياسة المواجهة مع روسيا، أن تلتزم تركيا سياسات حلفائها الغربيين أو على الأقل أن تحافظ على مستوى العلاقات القائم مع روسيا بدلا من توسيعها بشكل كبير، كما أنه كان متوقعا اتخاذ تركيا لموقف حاسم تجاه روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم والذي أعطى روسيا إطلالة على البحر الأسود، لكن التعامل البراغماتي لتركيا مع أزمة أوكرانيا، جعلها تحظي بحصة كبيرة من السوق الروسية بعد العقوبات الغربية عليها بسبب هذه الأزمة، كما

[1] Hakan Ceyhan Aydogan, ***op.cit***.(site internet).
[2] ***Ibid.***

زادت الأزمة من إحياء الحاجة الأمنية الغربية لتركيا وعززت من أهمية التعاون العسكري والأمني معها بوصفها إحدى دول حلف شمال الأطلسي وأنها خط دفاع جغرافي طبيعي عن أجزاء من أوروبا .[1]

المطلب الثالث: مجالات التعاون بين روسيا وتركيا.

تعد الفرص والمصالح الاقتصادية السياسية الاستراتيجية المتقاطعة أساسا لتطور العلاقات بين روسيا وتركيا وخاصة في ظل الانفتاح السياسي على أعلى المستويات، فحجم التبادل التجاري المقدر بأكثر من 30 مليار دولار سنويا، ثلثيها تقريبا لصالح روسيا كعائدات لبيع الغاز الطبيعي لتركيا، ترى روسيا من خلالها بأن تركيا شريك اقتصادي وسياسي في المنطقة نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله، وتحكمها في مضيقي البوسفور والدردنيل الذين يعتبران مهمين بالنسبة لروسيا.

فمن الناحية الاقتصادية تسعى تركيا للاطمئنان على استمرار واردات الغاز الروسي إليها في ظل علم القيادة التركية بعدم استطاعتها الاستغناء التام عن الغاز الروسي فملف الطاقة يعتبر قاعدة وأساسا متينا لعلاقة اقتصادية متينة تميل في مصلحتها بمعنى أنه خارج محور الطاقة يميل الميزان التجاري لصالح تركيا التي تصدر المواد الغذائية، ومواد التصنيع الأولية، كما تعمل شركات المقاولات والخدمات التركية أيضا على نطاق واسع في روسيا.كما أنها تسعى للاستفادة من السياحة الروسية التي تعتبر مهمة وضخمة اقتصاديا، واستراتيجيا.

أما روسيا ولأسباب سياسية اقتصادية واستراتيجية تسعى لتحسين العلاقات مع تركيا، فتشديد حلف الناتو الضغوط عليها ومحاصرتها، ومنعها من التمدد غربا، وهذا بعد قراره بنشر قوات في جمهوريات البلطيق وتشغيل الدرع الصاروخي شرق أوروبا في رومانيا وبولندا، إضافة إلى استمرار العقوبات الاقتصادية ضدها جراء الأزمة الأوكرانية، لاسيما وأن الاخيرة تمتنع عن الانخراط في السياسة الغربية ضدها، فيما يخص العقوبات الاقتصادية.

فسعي روسيا لضمان حصتها من الغاز في السوق التركي، خاصة في ظل تحسن العلاقات بين تركيا وايران، وتطبيع العلاقات مع اسرائيل، ووجود احتمال جدي لاستيراد الغاز الإسرائيلي، وحتى مد خط أنابيب لتصديره إلى أوروبا عبر الأراضي التركية لذلك يجب الاحتفاظ بفرص تنفيذ مشروع **السيل التركي** الذي ينقل الغاز الروسي إلى وسط وشرق أوروبا، عبر الأراضي التركية وضمان حصة مهمة ومعتبرة

[1] عماد يوسف قدورة ، ***مرجع سابق***، ص.11 .

في السوق الأوروبية إضافة إلى منافسة مشروع **تاناب** لنقل الغاز من أذربيجان إلى أوروبا عبر تركيا وأي مشروع محتمل مماثل بين تركيا وإسرائيل .[1]

وتتمثل أهم مجالات التعاون التركي الروسي في:

أولا: مجال الطاقة : يشكل هذا المجال السبيل الأساسي لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين حيث تعتبر روسيا المزود الأول للطاقة بالنسبة لتركيا بحوالي 60% من إمدادات الغاز، و12% من النفط، إضافة إلى بناء روسيا لخط أنابيب خاص من أجل صادراتها من الغاز إلى تركيا **بلو ستريم** الذي تم افتتاحه سنة 2005، كما يعد مجال الطاقة الكهربائية من أكثر مجالات التعاون الاقتصادي التجاري بين البلدين، حيث تشارك مؤسسة **تكنوستروي إكسبورت** الروسية للتجارة الخارجية في إنشاء سد ومحطة كهروذرية **ديرينر** بقدرة 670 ميغاواط، وذلك في مقاطعة **أرتفين** التركية، كما أن حصول شركة **إنتر راو ي إس – تي جي** آر التي تم تأسيسها في تركيا في 29 ديسمبر 2008 على ترخيص لاستيراد الطاقة الكهربائية من روسيا عبر أراضي جورجيا، إضافة إلى التعاون في مجال الطاقة النووية وذلك ببناء أول محطة نووية **آق قويو** في جنوب تركيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة **مرسين**، والتي يقوم تصميمها على إنشاء 4 مفاعلات بقدرة 1.200 ميغاوات، لكل واحد والمقرر دخولها الخدمة في عام 2019، وبفضل هذه المحطة ستصبح تركيا الدولة الثانية على مستوى العالم خلف الصين، والأولى على مستوى أوروبا، في إنتاج الطاقة الكهربائية وهذا حسب تصريح وزير الطاقة التركي.[2]

وتقدر تكلفة بناء هذه المحطة بحوالي20 مليار دولار ممولة بالكامل من قبل شركة تابعة لمجموعة **روساتوم**، الحكومية الروسية للطاقة النووية، مع إرسال الوقود المستنفد إلى روسيا لإعادة المعالجة، كما سبقه قيام شركتَي **أتوم ستروي إكسبورت** الروسية و**أرغ إنشاءات تجارة وصناعة** التركية في 11 ماي عام 2007، بالتوقيع مذكرة تفاهم بينهما حول إقامة التعاون الاستراتيجي في تسويق تكنولوجيات السلع والمعدات والخدمات الخاصة بصناعة الطاقة الذرية في تركيا.[3]

---

[1] عزام ماجد، "التقارب التركي الروسي... الخلفيات والآفاق"، في:
http://orient-news.net/ar/news_show/115981/0/ ،(2017/02/20).

[2] عامر عادل، "العلاقات الروسية التركية في ضوء المستجدات الجديد " ، في:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/11/29/386052.html (2017/02/20).

[3] طلعت محمد، " العلاقات التركية الروسية... مجالات التقارب وقضايا الخلاف "، ***رؤية تركية***، في:
http://rouyaturkiyyah.com ،(2017/02/20).

الشكل 01: يمثل الدول الموردة لتركيا بحاجياتها من الغاز الطبيعي.

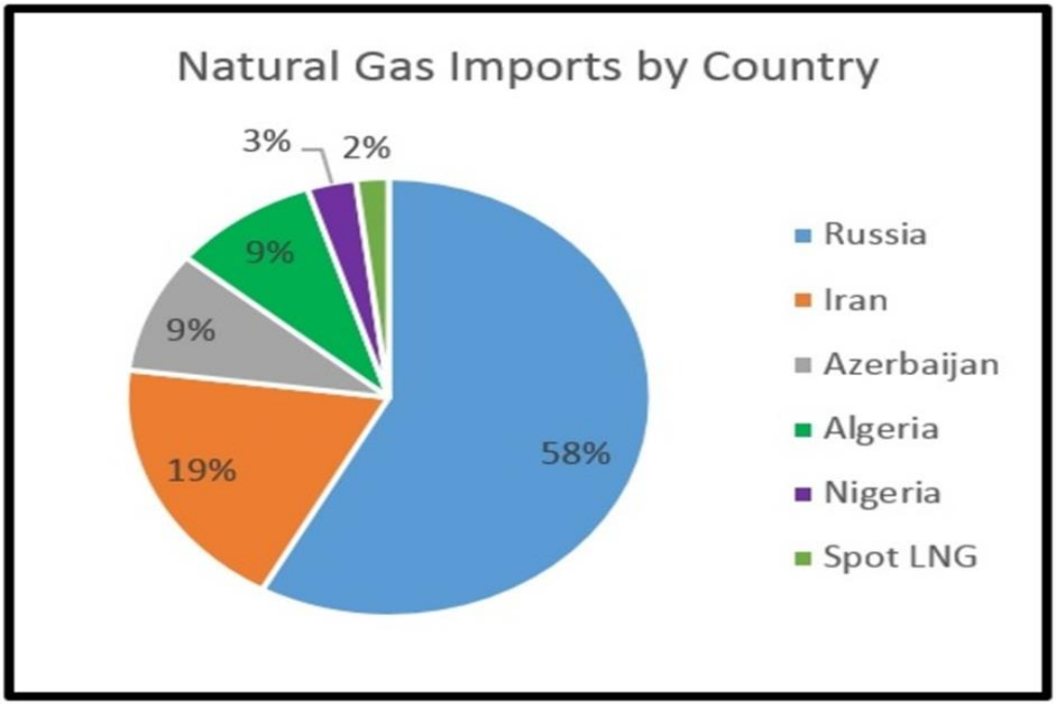

المصدر: http://orient-news.net/ar/news_show .

من خلال الشكل يلاحظ السيطرة الروسية على السوق التركي فيما يتعلق بالغاز الطبيعي بنسبة 58% من حاجياتها، تليها إيران وأذربيجان وقطر والجزائر، وبهذه النسبة التي لا يمكن تعويضها بسهولة في حالة نشوب أزمات وخلافات بين البلدين، إذ من الصعب الاستغناء عن روسيا في مجال الغاز، وهذا يزيد من توطيد العلاقات ولاسيما الاقتصادية.

كما يعمل البلدان على تطوير خطوط النفط والغاز الآتية من روسيا نحو أوروبا عن طريق تركيا وهذا بالعمل على مشروع لنقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود مرورا بتركيا، وصولا إلى اليونان عبر خط أنابيب **السيل التركي** بطول 1100كم، الذي حل محل مشروع " **South Stream** " الذي ألغته روسيا في ديسمبر 2014، يتكون من أربعة خطوط، كل واحد بقدرة 15.75 مليار متر مكعب، وهو ما سيوفر الغاز الروسي المورد إلى تركيا، والخطوط الأخرى بحجم 50 مليار متر مكعب من تركيا إلى اليونان ومنها نحو أوروبا وهو ما يؤهل تركيا للعب دور الموزع ويوفر فرص العمل وجذب الأموال إليها، وبذلك تصبح بوابة عبور الطاقة للاتحاد الأوروبي، وكذا زيادة موقفها التفاوضي في سبيل نيل عضوية الاتحاد الأوروبي. كما تم خلال زيارة **مدفيديف** التوقيع على مذكرة للتعاون في مجال ضمان النقل الآمن

للنفط في منطقة البحر الأسود، بإعطاء الطرفان الأولوية لمشروع أنبوب النفط **سامسون . جيهان** الذي بدأ بناؤه أواخر أفريل 2010، والذي يمر من شمال تركيا إلى جنوبها التفافا حول مضيقي البوسفور والدردنيل، والذي سينقل النفط الروسي من حوض البحر الأسود إلى الأسواق الأوروبية، كما أن قيام **Eni** و **Calik** التركيتين و**روس نفط** و**ترانس نفط** الروسيتين بالتوقيع على مذكرة تفاهم في أكتوبر 2009 تنص على إمكانية استحداث مؤسسة مشتركة خاصة ببناء أنبوب **سامسون . جيهان**. [1]

الخريطة 03: مسار خط أنابيب "**السيل التركي**" الذي ينقل الغاز الروسي إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود ومنها إلى أوروبا.

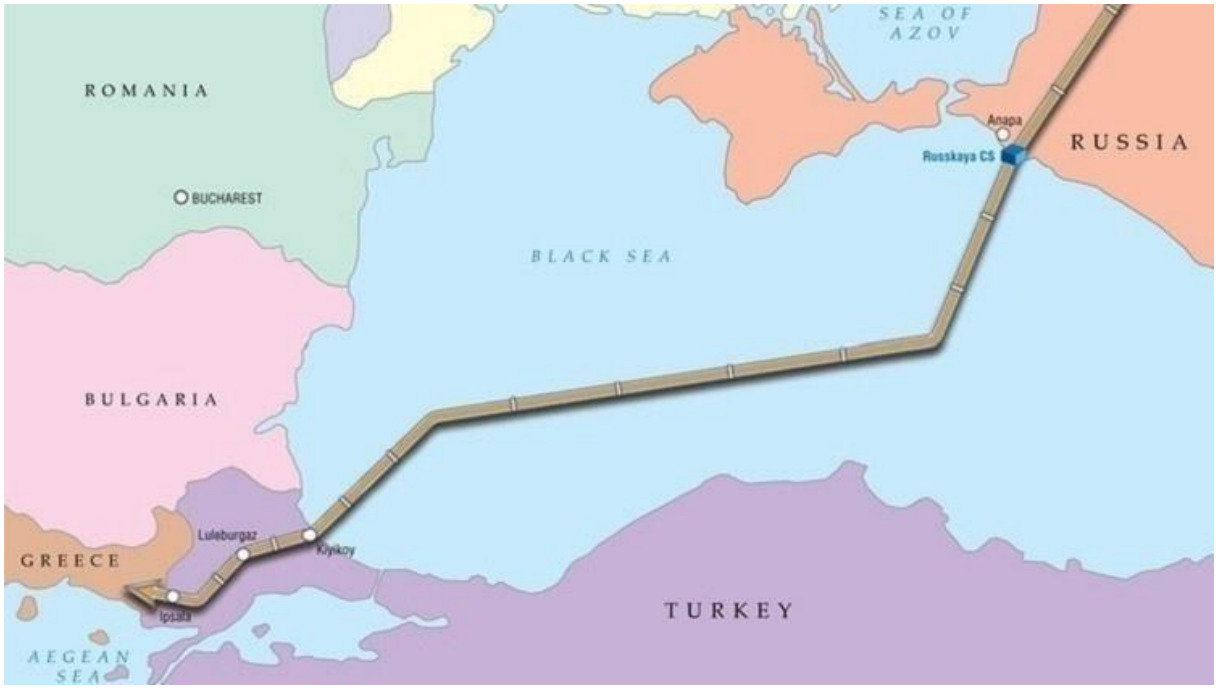

المصدر: **https://arabic.rt.com/news/836198**

من خلال الخريطة يلاحظ أن خط أنابيب السيل التركي يربط مباشرة بين روسيا وتركيا ومن تم نحو الحدود اليونانية، وصولا إلى الأسواق الأوروبية، وهذا من أجل تفادي أي اضطراب في تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي، مثلما حدث في الكثير من المرات، خاصة عند وجود خلافات مع أوكرانيا.

[1] عامر عادل، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت)

ثانيا: المبادلات التجارية: وصل حجمها بين الدولتين وفقا لإحصائيات سنة 2014 إلى 33 مليار دولار تمثل الصادرات الروسية نحو 80 % من هذه القيمة وهو ما قد يعود بالضرر الأكثر على روسيا في حالة تأثر العلاقات التجارية، خاصة وحالة العزلة التي تعاني منها بسبب العقوبات الغربية عليها، حيث تعد تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا، كما يتوقع وصول حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2023.[1]

وهناك عدة مؤشرات دالة على تنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين منها:

– تحتل تركيا المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لروسيا. ومن أهم الصادرات الروسية إلى تركيا مواد الطاقة(النفط والغاز) والمنتجات الحديدية والمواد الكيميائية.

– حجم الاستثمارات المتبادلة، ففي الوقت الذي تبلغ فيه الاستثمارات التركية في روسيا نحو 1.5 مليار دولار، يتراوح حجم الاستثمارات الروسية في تركيا 200 – 300 مليون دولار.

كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يعكس الأهمية التي يوليها الطرفان لبعضهما البعض، حيث يتزايد حجم التبادل السلعي بين البلدين من سنة إلى أخرى، إذ بلغ الحجم 2004 قيمة 11 مليار دولار، أما في 2014 فبلغ حوالي 33 مليار دولار. مع وجود طموح من أجل الوصول إلى 100 مليار دولار مع حدود2023 .إضافة إلى افتتاح مصارف روسية في تركيا. [2]

إضافة إلى أن عدد زوار تركيا من السواح الروس يقدر بأكثر من 4 ملايين سائح سنويا، كما أن الشراكة الاقتصادية بين البلدين تعززت بتوقيع الجانبان 11 اتفاقية تعاون مشترك شملت مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية، بداية من افتتاح مراكز ثقافية في كلا البلدين وإلغاء تأشيرة الدخول بينهما، واتفاقيات في القطاع المصرفي والصناعي والزراعي، وصولًا إلى مشروع إنشاء محطة للطاقة النووية.

حيث تم تأسيس عدد من المؤسسات بهدف تحقيق تقارب أفضل في الميدان الاقتصادي وذلك منذ 1992 بتشكيل اللجنة الحكومية المختلطة الخاصة بالتعاون التجاري الاقتصادي والعلمي والتقني، إذ تعتبر هذه اللجنة هيئة حكومية ثنائية تتحمل المسؤولية عن مسائل التعامل الاقتصادي، كما سبق ذلك في عام 1991 تأسيس مجلس الأعمال التركي الروسي، وبعده في 2004 تأسيس مجلس الأعمال

---

[1] عامر عادل، ***المكان نفسه***.(موقع انترنت).

[2] محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات التركية-الروسية :مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي"، (***مركز الجزيرة للدراسات*** ، ديسمبر 2014) ،ص .8 .

الروسي التركي، والذين يساهمان في إقامة علاقات العمل المباشرة بين الشركات والأقاليم الروسية والتركية.[1]

إضافة إلى التعاون في قطاع الإنشاءات (البناء)، إذ تعمل في روسيا أكثر من 150 شركة إنشائية تركية، قامت بإنجاز نحو 800 مشروع بقيمة 26 مليار دولار منذ أواخر الثمانينات القرن الماضي، و قد عقدت الشركات التركية عام 2007 صفقات بقيمة 4.3 مليار دولار، كما تقوم الشركات الروسية أيضا بإنشاء مشاريع في تركيا، مثل: توقيع مجمع الصلب والحديد **ماغنيتو غورسكي** الروسي والشركة التركية الكبرى المتخصصة في استيراد الفحم **أتاكاش غروب** اتفاقا لإنشاء مجمع للحديد والصلب في تركيا بطاقة إنتاجية مقدرة بحوالي2.6 مليون طن سنويا بقيمة 1.1 مليار دولار.[2]

كما أن هذا التعاون النشط بين البلدين اتسع ليشمل مجال بناء السفن، فخلال أعوام 2006 حتى 2008، قام معمل **كراسنوي سورموفو** الروسي ببناء سفينة سياحية وسفينتي شحن وناقلة بحرية للجانب التركي، تتميز بمواصفات بيئية ممتازة، كما تم في 2007 إبرام عقد خاص بموجبه يقوم الجانب الروسي بإنشاء 10 ناقلات بحرية بحمولة 6.9 ألف طن لحساب الجانب التركي، كما تم التوقيع على أكثر من 60 اتفاقية تخص التعاون في المجالات المختلفة، أبرزها:

معاهدة أسس العلاقات عام 1992، وخطة الأعمال الخاصة بتطوير التعاون بين روسيا وتركيا في القارة الأوراسية عام 2001، واتفاقية التعاون العسكري عام 2002، والبيان السياسي المشترك حول تعميق الصداقة والشراكة عام 2004، البروتوكول الخاص بشأن دخول السلع والخدمات الروسية للأسواق التركية في إطار عملية انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية الذي تم توقيعه يوم 19 إبريل عام 2005 في أنقرة.

كما لم يقتصر التعاون بين البلدين على المجالات الاقتصادية والتجارية، بل تعداها إلى المجال السياسي ايضا وهذا من خلال:

- تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين و التي نذكر منها:
- زيارة الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** لتركيا يومي 5 و6 نوفمبر 2004.
- زيارة وزير الخارجية التركي **عبدالله غول** موسكو من 23 إلى 26 فيفري عام 2004.

[1] طلعت محمد ، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت).

[2] "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations", ***Anadolu Agency*** , in : **http://aa.com.tr**, (20/02/2017).

- مشاركة الرئيس الروسي **بوتين** في مراسيم افتتاح خط أنابيب الغاز **السيل الأزرق** سنة 2005.
- مشاركة الرئيس الروسي **بوتين** في القمة التاسعة لمنظمة التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود التي انعقدت في مدينة سامسون التركية سنة 2007.
- زيارة رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** لروسيا عدة مرات، أبرزها في 13 أوت 2008، و تقدمه مبادرة إنشاء منطقة الاستقرار والتعاون في القوقاز.
- زيارة الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** لتركيا وتوقيع الطرفين لعدد من الاتفاقيات الرامية إلى تطوير التعاون بينهما في مجالات النفط والغاز والطاقة النووية، ومن بينها اتفاقية حول التعاون في المجال النووي، وبروتوكول سيسمح بمد خط **السيل الجنوبي** لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر مياه تركيا الإقليمية في البحر الأسود، وبتنفيذ مشروع مد خط أنابيب الغاز **السيل الأزرق 2** إضافة إلى بروتوكولين حول التعاون في مجال مد خط النفط **سامسون – جيهان** واتفاقية بناء أول محطة كهرو ذرية على الأراضي التركية من قبل الخبراء الروس.

بالرغم من التنافس على مناطق النفود في القوقاز وآسيا الوسطى بين روسيا وتركيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن البلدين تمكنا من إيجاد أرضية مشتركة لتطوير الفرص المشتركة، حيث اتجهت العلاقات الروسية – التركية نحو مرحلة أكثر واقعية من شأنها أن تركز أساسًا على التعاون بدلا من الصراع، وذلك بتوقيع خطة العمل المشتركة للتعاون في أوراسيا بين البلدين في 16 نوفمبر 2001، وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي ذكرت بناء شراكة متعددة الأبعاد بينهما.[1]

[1] طلعت محمد ، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت).

خلاصة الفصل الثاني:

أهم ما يمكن استخلاصه أن علاقات الصراع والتنافس التي ميزت العلاقات بين روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية في الفترات السابقة قد ولت وهذا في ظل الاتفاقيات المبرمة فيما بينهما، وخاصة مع بروز مؤشرات للتقارب والتعاون بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في ميادين مختلفة.

كما أن طموحات تركيا لانضمام للاتحاد الأوروبي التي اصطدمت بعراقيل كثيرة جعلها تتحول إلى التعاون مع روسيا، وكذا من أجل لعب دور إقليمي في المنطقة والتحول إلى الجسر الوحيد لنقل الطاقة من روسيا وآسيا الوسطى نحو الأسواق الأوروبية، إضافة إلى محاولتها موازنة القوى الاقليمية المتمثلة في إيران وإسرائيل وخاصة في المجال النووي والتكنولوجيا الفضائية، وهو ما تجسد فعليا مع التعاون في هذين المجالين مع روسيا التي تقوم ببناء أول محطة نووية تركية، وقيامها بإطلاق أقمار اصطناعية بمساعدة روسية.

العلاقات الروسية التركية يحكمها القرب الجغرافي، ورؤية القيادة السياسية للبلدين اللتين لهما مصالح من الاعتماد المتبادل فيما بينهما، حيث أن الأهمية الكبيرة الذي تلعبها المضائق التركية بالنسبة لروسيا كممر للوصول إلى المياه الدافئة وهو ما زاد من التقارب والتعاون فيما بينهما.

الفصل الثالث:

العلاقات الروسية التركية على ضوء التدخل العسكري الروسي في سوريا.

تمهيد:

يتسبب تعارض مصالح دول في توتر علاقات فيما بينها، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمناطق النفوذ ذات الأهمية الجيوسياسية الكبيرة، تشكل الأزمة السورية مثالا لتوتر العلاقات بين الدول فروسيا وتركيا بمصالحهما الكثيرة فيها يسعيان للحفاظ عليها، فبعدما سيادة جو التعاون والاعتماد المتبادل على علاقاتهما منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أن التدخل العسكري الروسي في سوريا وما أفرزه من تداعيات على علاقات البلدين، خاصة وقيام الجيش التركي بإسقاط طائرة عسكرية روسية وما أعقبها من عقوبات اقتصادية روسية على تركيا .

المبحث الأول: أهداف التدخل الروسي في سوريا.

تسعى كل دولة من أجل ضمان وحماية مصالحها بشتى الأساليب والطرق، وهو ما نلاحظه مع التدخل العسكري الروسي في سوريا، خاصة ودخول قوى إقليمية من أجل الحصول أو الحفاظ على مصالح ذات طابع اقتصادي أو استراتيجي.

المطلب الأول : الأهمية الجيوبوليتيكية لسوريا بالنسبة لروسيا وتركيا.

يعتبر الموقع الجغرافي المتميز لسوريا ميدانا للتنافس بين القوى خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعيشه حاليا، حيث أن كل دولة تنظر إلى هذه الرقعة الجغرافية بمنظار مختلف عن نظرة الدولة الأخرى، فروسيا ترى فيها منطقة نفود مطلة على المياه الدافئة يجب المحافظة عليها أما تركيا فلها رؤية أخرى.

1- الأهمية الجيوبوليتيكية لسوريا بالنسبة لروسيا

كانت البداية الرسمية للعلاقات الروسية السورية مع افتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن 18م، وبعد مرور قرن على بداية العلاقات تم افتتاح أخرى بميناء اللاذقية، وفي أعقاب استقلال سوريا سنة 1944 تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بالإضافة إلى إدراجها ضمن الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة رغم معارضة الدول الغربية، كما زادت العلاقات توطيدا مع تأييد السوفياتي للمطلب السوري القاضي بسحب القوات البريطانية والفرنسية من أراضيها سنة 1946، يعتبر عام1957 سنة بداية التعاون النشط بين سوريا وروسيا، خاصة في المجال التجاري والاقتصادي بتشييد العديد من المشاريع شملت محطات كهرومائية لإنتاج الكهرباء وخطوط السكك الحديدية، إضافة للتنقيب عن النفط وإنشاء خطوط أنابيب لنقله.[1]

بدأ التواجد العسكري السوفيتي في سوريا عام 1963، بمنح الأسطول السوفيتي حق التواجد والصيانة والتزود بالوقود في ميناء **طرطوس** على البحر الأبيض المتوسط، ومع وصول **حافظ الأسد** إلى سدة الحكم سنة 1970، وبعد قيام الرئيس المصري **أنور السادات** بطرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر سنة 1971، تم توقيع معاهدة عسكرية واقتصادية فيما بينهما بموجبها يتم تسليح الجيش السوري، إضافة إلى تنمية موارد الطاقة والثروات المعدنية والري، كما تم تهيئة ميناء طرطوس لكي يكون قاعدة رئيسية للأسطول السوفياتي في البحر المتوسط.

[1] ممدوح عبد المنعم، ***مرجع سابق***، ص ص.265-267.

ففترة الحرب الباردة كانت فترة العلاقات الاستراتيجية بين روسيا وسوريا، وكذا الفترة التي تلتها خاصة مع تولي **بوتين** للسلطة في 2000، أين تم مسح ديون سوريا البالغة حوالي 13 مليار دولار سنة 2005 مترتبة عن عقود تسليح في فترة الحرب الباردة، كما تم في سنة 2008 التوقيع على معاهدة استراتيجية بين روسيا وسوريا تضمنت إعادة تسليح وتدريب القوات المسلحة السورية وكذا توسيع ميناء **طرطوس** من أجل استقبال القطع البحرية الروسية الحديثة و الكبيرة.[1]

كما تعززت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين خلال زيارة الرئيس الروسي لسوريا في 11 ماي 2010 أين تم الاعلان المشاريع المتعلقة بمجالات النفط والغاز والنقل والطاقة الكهربائية والذرية كما تمت مناقشة أفاق التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلوماتية والفضاء والسياحة وكذا التكنولوجيا المتقدمة.[2]

فتميز الدول العربية عامة وسوريا خاصة بأهمية جيواستراتيجية بالنسبة لروسيا بحكم الموقع الجغرافي الذي تشغله، وهذا نتيجة تظافر عدة عوامل منها العامل الجيوبوليتيكي، إطلالتها على البحر المتوسط، وكذا مجاورتها لأوروبا، إضافة إلى العامل الديني في ظل وجود نسبة معتبرة من الأرثوذكس في سوريا. [3] خاصة أن الكنيسة الأرثوذكسية تتمتع بالدور الكبير في تنفيذ السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.[4]

تعتبر سوريا البوابة الشمالية للمشرق العربي، بإطلالتها على البحر المتوسط وهذا ما منح لقاعدة **طرطوس** المتواجدة بسوريا الأهمية الكبيرة في تأمين الملاحة البحرية في الممرات البحرية الاستراتيجية ذات الحركية التجارية الكبيرة، خاصة في ظل التعديل الحاصل على مستوي القوانين التي يعمل من خلالها الأسطول الروسي بهدف حماية المصالح العليا لروسيا.[5]

فمنذ وصول **بوتين** إلى السلطة سنة 2000، وسعيه لاستعادة مكانة روسيا كـ "قوة عظمى" من خلال اتباع سياسة ضد الولايات المتحدة، وهذا بوضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط.

---

[1] عبدالرحمن الوابلي ،" أسباب التدخل العسكري الروسي في سورية "، في:
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=28083 ، (2017/04/09).

[2] ممدوح عبد المنعم، ***مرجع سابق***، ص.266 .

[3] عبد الرزاق بوزيدي، ***مرجع سابق***، ص ص.65-66.

[4] Clément Therme , " L' Iran et la Russie aux crises du Moyen-Orient : entre connivence et divergence ", ***Politique étrangère*** , 2013/1(Printemps) , p p. 131 – 143.

[5] عبد الرزاق بوزيدي، ***مرجع سابق*** ، ص ص.65-66.

بالاعتماد على سوريا التي تعتبر موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات **بوتين**، فموقعها المتميز المطل على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل ولبنان وتركيا والأردن والعراق وهي مناطق توجد بها قواعد أمريكية، وهو ما يجعل سوريا ذات أهمية كبرى لا يمكن الاستغناء عنها أو خسارتها.[1]

2- أهمية سوريا الجيوبوليتيكية بالنسبة لتركيا:

تعتبر تركيا بموقعها الجغرافي المتميز وارتباط حدودها البرية بثلاث مناطق ذات أهمية كبيرة من جميع النواحي الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية، والمتمثلة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، فتركيا تمثل جزءا لا يمكن فصله عن هذه المناطق ولاسيما عند الاعتماد على التاريخ والجغرافيا، وهذا ما جعلها توليها أهمية لهذه المناطق ضمن سياستها الخارجية .[2]

تنبع الأهمية الجيوبوليتيكية لسوريا بالنسبة لتركيا بصفتها إحدى دول الشرق الأوسط فالجوار الجغرافي يلعب دورا في هذه الأهمية، حيث أن تقاسم حدود برية شاسعة، إذ تعتبر الحدود البرية التركية مع سوريا الأطول لتركيا بحوالي 900 كلم، وهذا الاتساع أدى إلى تقاسم ووجود مصالح وتهديدات مشتركة ومتبادلة بين البلدين، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(ملف الأكراد بين الدولتان إضافة إلى العراق وإيران) وأمنية.

تعتبر تركيا سوريا بوابتها نحو العالم العرب، فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا من بين العوامل التي أدت بحزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم في 2002 إلى تحسين العلاقات بشكل كبير، وخاصة أن العلاقات بين البلدين تميزت بالتوتر الدائم في فترة الحرب الباردة بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في سنة 1952، في حين كانت سوريا حليفة للاتحاد السوفياتي السابق ثم روسيا، خاصة وأنه وفي سنة 1958وفي عهد رئيس الوزراء **عدنان مندريس** حشدت تركيا جيشها على حدود الجمهورية العربية المتحدة للضغط على النظام المصري بقيادة جمال عبدالناصر. [3]

---

[1] آنا بورشفسكايا، " مصالح روسيا الكثيرة في سوريا " ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى*** ، في : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria ، (2017/04/05).

[2] أحمد داود أوغلو ، ***العمق الاستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية*** ، ***مرجع سابق***، ص ص . 145.

[3] د. سعيد الحاج ، " محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا"، ***مركز إدراك للدراسات والاستشارات*** ،(مارس، 2016)، ص ص. 4-5.

كما أن سنة 1998 شهدت أشهر حالات التصعيد بوصول البلدان إلى حافة الحرب المباشرة، وهذا بإجراء تركيا لتمرينات مع الناتو في المنطقة، وكذا القيام بعمليات تعبئة على حدودها مع سوريا. ومن أجل تفادي الصدام المباشر، وقعت سوريا مع تركيا **اتفاق أضنة** في 21 أكتوبر 1998، والذي انضمت إليه إيران في سنة 2003، وبموجبه تم غلق مراكز تدريب **حزب العمال الكردستاني** في سوريا، وسجن المئات من مقاتليه بالإضافة إلى نفي زعيم الحزب **عبد الله أوجلان** من سوريا، وهو ما أدى إلى اعتقاله في عام 1999.[1] إضافة إلى تنسيق التعاون الأمني بين الجانبين وهذا بتفعيل اللجنة الأمنية المشتركة القائمة منذ سنة 1993، مقابل تعهد تركيا بعدم التحرش بالمواطنين السوريين على الحدود بين البلدين. [2]

هذا التغير الذي حصل على العلاقات السورية التركية شمل الجانب الاقتصادي أيضا، لاسيما في ظل رغبة تركيا بجعلها بوابة من أجل التعاون والانفتاح على الدول العربية الأخرى، خاصة دول الخليج ومصر ومن تم التوسع ، وهو ما يفسره اتفاق فتح الحدود بين البلدين وإلغاء التأشيرات، فضلا عن توقيع العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، مثل اتفاقية التجارة الحرة في عام 2004، والتي شرع في تطبيقها في 2007. [3]

إضافة إلى العمليات المشتركة لإزالة الألغام على الحدود بين سوريا وهاتاي،وهذا في سياق إعادة هيكلة التوازنات الإقليمية خاصة بعد التدخل الأمريكي في العراق في 2003، وتأثيره في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، إضافة إلى ذلك ففي ربيع عام 2008، قامت تركيا بالوساطة بين إسرائيل وسوريا فيما يخص قضية الجولان.[4]

فالتوقيع على اتفاق إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بإسطنبول في17 سبتمبر 2009 والذي عقد أول اجتماع له بمدينة حلب السورية بحضور الرئيس السوري **بشار الأسد** ورئيس الوزراء

---

[1] سونر چاغاپتاي و تايلر إيفانز ، " نهاية اتفاق أضنة للسلام " ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى*** ،في : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-end-of-pax-adana ، (2017/04/17).

[2] أحمد دياب ، " الأزمة التركية – السورية : المحددات و القيود " ، ***السياسة الدولية*** ، ع.135 ، السنة 35. ، (جانفي 1999) ، ص ص 203.-207 .

[3] أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"** ، رسالة ماجستير(جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم السياسية، 2014)،ص ص.49-50.

[4] Allan Kaval, "Historique des relations entre la Turquie et la Syrie depuis la fin de la Première Guerre mondiale : une histoire accidentée " , ***Les clés du Moyen-Orient,*** dans : http://www.lesclesdumoyenorient.com/Historique-des-relations-entre-la.html .(20/04/2017).

التركي **رجب طيب اردوغان**، والذي تم التأكيد فيه على الدعم السوري لتركيا فيما يخص حظر عمل حزب العمال الكردستاني داخل سوريا، كما أن الجانب التركي شدد على أهمية هذا الاجتماع باعتباره سوريا بوابة بالنسبة لتركيا إلى العالم العربي مثلما تعتبر تركيا بوابة لسورية إلى أوروبا، وهذا كنتيجة للدور الذي تلعبه سوريا فيما يخص انتقال البضائع من/إلى العالم العربي وأوروبا. [1]

كما أن خسارة تركيا لبعض أقاليمها بعد الحرب العالمية الأولى بموجب **معاهدة لوزان** وخاصة إقليم حلب وما يمثله من أهمية استثنائية في تاريخ الدولة العثمانية، والذي تعتبره تركيا اليوم إلى جانب الموصل في العراق خط دفاعها الأول عن الحدو، إضافة إلى لواء الاسكندرون * الذي ما زال عامل توتر بين البلدين، والذي ضمته تركيا عام 1939، كما أن التنوع العرقي والاثني والمذهبي بين البلدين ووجود علاقات نسب ومصاهرة وقرابة بين سكان المناطق الواقعة على الحدود، كما تعتبر تركيا الراعية التاريخية والسياسية والثقافية لتركمان سوريا، المتمركزين في الشمال السوري. [2]

المطلب الثاني: دوافع التدخل العسكري الروسي.

منذ بداية التدخل العسكري الروسي في سوريا بتاريخ 30 سبتمبر 2015، والذي جاء بناءا على طلب النظام السوري، من أجل مواجهة الجماعات المسلحة، غير أن الطرف الروسي لديه دوافعه واعتباراته من أجل التدخل والتي يمكن تقسيمها إلى :

دافع تاريخي : تعتبر سوريا حليفا استراتيجيا لروسيا منذ فترة الحرب الباردة، حيث كان هناك انتقال للكثير من المواطنين الروس للعيش في سوريا، وبالمقابل إرسال سوريا لبعثات تدريبية ودراسية للاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة. [3] وقد استمر هذا التحالف بعد نهاية الحرب الباردة حيث ظلت

---

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص.93-94.

* يقع لواء إسكندرون على خليج إسكندرون وخليج السويدية في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، ويتصل من الشرق والجنوب الشرقي بمحافظتي إدلب وحلب، ومن الجنوب بمدينة اللاذقية، ومن الشمال بمحافظة غازي عنتاب التركية، ضمته تركيا عام 1939 بعد "تنازل فرنسا لها عنه أيام احتلالها سوريا، واعتبرته محافظة تركية، وأطلقت عليه اسم "محافظة هتاي"، تبلغ مساحته 4800 كلم^2، يغلب عليه الطابع الجبلي، وأشهر جباله الأمانوس والأقرع والنفاخ وجبل موسى، كما يضم سهولا خصبة أهمها سهل العمق، وتمر منه أنهار العاصي والأسود وعفرين.

[2] د. سعيد الحاج ، " محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا" ، ***مرجع سابق*** ،ص .4.

[3] أبوبكر الحضرمي ،" التدخل الروسي في سوريا .. ماذا ولماذا ؟ " ،في :**https://islamonline.net/13450** ، (2017/04/05).

سوريا أحد زبائن صناعة الأسلحة الروسية، وأحد أهم المواقع الجيوسياسية المتبقية من الحقبة السوفياتية في الشرق الأوسط.[1]

كما تعد سوريا من أقرب حلفاء روسيا في العالم العربي، ولأكثر من أربعين عاما تحت حكم عائلة **الأسد**، فخلال فترة الحرب الباردة درست الكثير من النخب السورية في كبريات المؤسسات التعليمية الروسية مثل **جامعة موسكو الحكومية** و**جامعة الصداقة بين الشعوب**، كما أن القيادة السوفيتية سعت من جانبها إلى جذب الطلاب المتفوقين من الدول الحليفة من أجل الاعتماد عليهم لاحقا، فنظرا للأهمية الكبيرة التي كانت تتمتع بها سوريا بالنسبة للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أنه وفي بداية الأزمة السورية في مارس 2011، كان هناك حوالي **100,000** مواطن روسي يعيشون في سوريا.[2]

فتاريخ العلاقات بين الدولتين منذ تأسيسها، بالإضافة إلى التواجد العسكري الروسي في سوريا من خلال إنشاء قاعدة عسكرية بحرية للأسطول الروسي في **طرطوس**، سبب طبيعي في استمرار الدعم المقدم للنظام مند بداية الأزمة، بهدف الحفاظ على تلك الصداقة التي تخدم مصلحة الدولتين والوقوف أمام أي تهديد للنظام، خاصة تهديد الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها **داعش**، ومصالح روسيا في سوريا والتي تضمن لها تواجدا دائما في الشرق الأوسط.[3]

دافع عسكري استراتيجي :تعتبر قاعدة **طرطوس** آخر قاعدة للأسطول الروسي في البحر المتوسط، إذ تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، بعد أن فقدت موانئها في كل من العراق وليبيا، لذا خشيت روسيا أن تفقد هذه القاعدة خاصة بعد تدخل الغرب في الأزمة السورية ومطالبة الو .م .أ برحيل الأسد وهذا يعني تهديدا مباشرا بفقدان هذه القاعدة بما تمثله من أهمية، خاصة بعد التدخل التحالف الغربي في ليبيا سنة 2011، والذي تسبب في خسارة كبيرة لروسيا، حيث فقدت حقها في استخدام الموانئ الليبية، إضافة إلى عقود تدريب وتسليح، ومن ذلك تظهر المحاولة

---

[1] ديميتري ترنين ، " المصالح الروسية في سوريا " ، ***مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي***، في : **http://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899** ، (2017/04/05).

[2] آنا بورشفسكايا، " مصالح روسيا الكثيرة في سوريا " ، ***مرجع سابق*** ، (موقع انترنت).

[3] هاجر محمد أحمد عبدالنبي ، " رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا " ، ***مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية***، في :**http://rawabetcenter.com/archives/14401** ، (2017/04/09).

الغربية للعمل على حصار روسيا بشتى الطرق، فالحفاظ على المصالح الاستراتيجية والعسكرية من بين الدوافع لدعم النظام السوري.[1]

فسعي روسيا إلى اتخاذ سوريا كمرتكز ثابت في منطقة الشرق الأوسط وضمان إطلالة بحرية على المياه الدافئة في البحر المتوسط، بالإضافة إلى الحدود البرية المشتركة مع كل من تركيا وإسرائيل ولبنان والعراق والأردن، فسوريا من المنظور الجيوسياسي الروسي تعتبر نقطة نفوذ في وسط منطقة النفوذ الأميركية من الجهات الأربع، فسوريا اليوم محاطة بقواعد عسكرية أميركية في العراق وتركيا والأردن وإسرائيل، إضافة إلى تمركز الأسطول السادس الأميركي في البحر المتوسط، ومن هنا تبرز رغبة روسيا في مجاورة مناطق نفوذها مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأميركية. [2]

دافع اقتصادي: في إطار صراعات الدول العظمى من أجل الحصول على مصادر الطاقة، وبما أن سوريا حليف لروسيا وتتمتع باحتياطي كبير من الغاز، فرغبة روسيا في أن يكون لها حصة كبيرة من السوق الأوربية، وضمان السيطرة على سوق الغاز، فضلا على الحفاظ على العقود والامتيازات التي حصلت عليها في سوريا. [3]

فملف الطاقة دافع أساسي فمن أجل الحفاظ على تبعية أوروبا للغاز الروسي بحوالي 65% من احتياجاتها من الغاز، وهو ما جعل روسيا تولي مسألة الحفاظ على احتياج الزبون الأوروبي لها اهتماما كبيرا، فوجود رغبة أوروبية في التحرر من قبضة روسيا في مجال الطاقة، من خلال خيارين: الأول والمتمثل في مشروع خط غاز **نابوكو** الأمريكي(دول حوض بحر قزوين – إلى تركيا – بلغاريا – رومانيا – المجر – النمسا)، أما الثاني فيتمثل في الغاز القطري(المرتبة الرابع عالميا من حيث كثافة الإنتاج، والأول من حيث كثافة التصدير)، ولكن لابد لإنشاء خط أنابيب غاز من قطر إلى أوروبا من المرور على سوريا ثم البحر المتوسط ثم تركيا. ولهذا تسعى روسيا إلى منع إتمام هذا المشروع، حتى يظل الاتحاد الأوروبي في تبعية للغاز الروسي.

كما أن السعي للحفاظ على الاستثمارات الروسية في سوريا، خاصة وأن امتيازات الاستثمار في مصادر الطاقة السورية تنفرد بها روسيا، ففي ديسمبر 2013، وقعت شركة **سويزنفت جاز** الروسية عقدا

---

[1] هاجر محمد أحمد عبدالنبي ، ***مرجع سابق***، (موقع انترنت).

[2] جوان حمو، " سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها "، ***مركز حرمون للدراسات المعاصرة***، (الدوحة ، أفريل 2017) ،ص .4.

[3] هاجر محمد أحمد عبدالنبي ، ***مرجع سابق***، (موقع انترنت).

مع الحكومة السورية يقضي بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية لمدة 25 عاما، إضافة إلى الرغبة في احتواء التوجه الإيراني لتصدير الغاز إلى أوروبا، ففي 25 جويلية 2011، وقعت سوريا والعراق وإيران اتفاقية لمد أنبوب غاز بطول 5600 كيلومتر، لنقل الغاز الإيراني من حقل **بارس** في إيران مرورا بالعراق ثم سوريا إلى البحر المتوسط، وصولا إلى أوروبا، فالتواجد الروسي في سوريا سيقطَع الطريق أو يضيقه أمام إمكانية تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا.[1]

إضافة إلى الرغبة في زيادة مبيعات الأسلحة، وخاصة مع ظهور أنظمة أسلحة حديثة تتمتع بفعالية كبيرة شملت طائرات وصواريخ وأنظمة عسكرية وهو ما يعبر عن العودة القوية للصناعة العسكرية الروسية، والذي يعتبر دعاية للصناعة العسكرية الروسية. [2]

زيادة على هذا فتطلعات **بوتين** لكسب مزيد من الشعبية على غرار الشعبية التي اكتسبها إثر تدخله في أوكرانيا، فهو يأمل تكرار هذا المكسب من خلال سوريا تحت مظلة محاربة مخاطر الدولة الإسلامية. [3] في ظل التخوف الروسي من الجماعات الإسلامية المسلحة التي تقوم بعمليات ضد النظام السوري، وخاصة الهجمات التي نفذها إسلاميون من الشيشان في روسيا، واستمرار هذا الخطر في حالة عودة هؤلاء إلى بلدانهم. [4]

فروسيا تعتبر سوريا ميدانا مناسبا لتصفية الجهاديين الشيشانيين المقاتلين إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية، لوجود رؤية روسية بأن تصفيتهم على أرض غير روسية وتحت جنحة الإرهاب سيكون أفضل كثيرًا من تصفيتهم وهم في الداخل الروسي، وهذا نتيجة التخوف الروسي من المخاطر التي تتشكل بعودة أولئك العناصر.[5]

فكسب الجبهة الداخلية وخاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بعد ضمها لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا، وكذا تدني

---

[1] فارس الصغير، " الأسباب الخفية للتدخّل الروسي في سوريا " ، في: http://www.masralarabia.com ، (2017/04/09).

[2] " ماذا تريد روسيا في سوريا؟ 5 أسباب وراء دعم بوتين لبشار الأسد "،الموقع الرسمي لـ CNN العربية، في : http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/02/08/russia-syria-intrest، (2017/04/05).

[3] أبوبكر الحضرمي ،" التدخل الروسي في سوريا .. ماذا ولماذا ؟ " ، ***مرجع سابق*** ،(موقع انترنت).

[4] " ماذا تريد روسيا في سوريا؟ 5 أسباب وراء دعم بوتين لبشار الأسد "، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت).

[5] جوان حمو، ***مرجع سابق***، ص .5.

أسعار النفط الذي أثر على الكثير من المواطنين الروس، حيث أن العمليات العسكرية في سوريا بإمكانها شغل الناس عن التفكير في الأوضاع الداخلية وترفع الاعتزاز بالوطنية. [1]

إضافة إلى الخوف من انتقال عدوى الاضطرابات إلى الأراضي الروسية وخاصة الجمهوريات الاسلامية في تترستان وبشكيريا وكذا القوقاز، نتيجة التشابه بين الداخل الروسي والواقع العربي،[2] لاسيما وتفشي الفساد في العديد من القطاعات داخل المجتمع الروسي الذي شهد في ديسمبر 2011 أوسع الاحتجاجات منذ سقوط الاتحاد السوفيتي. فالقيادة الروسية تسعى لخلق عدو خارجي من أجل حشد الشعب وراء هدف وطني باستغلال الأزمة السورية لتعزيز المشاعر المناهضة للولايات المتحدة وتحقيق فائدة سياسية فورية . [3]

كما أن الرغبة الروسية في العودة على الساحة الدولية وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة لها تأثير في القضايا الدولية والإقليمية الهامة، خاصة منطقة الشرق الأوسط ، فالأزمة السورية تعتبر فرصة لتأكيد هذا الدور عقب ضم شبه جزيرة القرم في 2014، حيث لم يستطع الغرب اتخاذ موقف ضدها، ماعدا تسليط عقوبات ذات طابع اقتصادي، حيث يسعى الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** إلى إفشال مساعي القوى الغربية الهادفة إلى إضعاف روسيا وعزلها منذ نهاية الحرب الباردة.[4]

---

[1] " ماذا تريد روسيا في سوريا؟ 5 أسباب وراء دعم بوتين لبشار الأسد "، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت)

[2] عبد الرزاق بوزيدي، ***مرجع سابق***، ص. 67.

[3] آنا بورشفسكايا، " مصالح روسيا الكثيرة في سوريا " ، ***مرجع سابق***. (موقع انترنت).

[4] مي غيث، " التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات " ، ***المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية***، **في :** http://www.eipss-eg.org، (2017/04/20).

المطلب الثالث : الأهداف الروسية من التدخل.

هناك مجموعة من الأهداف دفعت روسيا من أجل التدخل في سوريا، حيث يشكل الحفاظ على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية سلم أولويات روسيا، ويمكن ايجازها في :

الرغبة في المحافظة على حجم صادراتها من الأسلحة خاصة في ظل اعتماد سوريا في تسليح جيشها على السلاح الروسي، إذ تعتبر من المستوردين الأساسين للسلاح الروسي سواء في فترة الاتحاد السوفياتي أو بعدها، فبعد إلغاء ما يقارب 80% من الديون العائدة إلى الفترة السوفياتية سنة 2005، وتجديد عقود تسليح أخرى، حيث بلغت ورادات الأسلحة 8%من صادرات روسيا من السلاح، و بذلك احتلت المرتبة الرابعة بعد الهند والجزائر وفيتنام، غير أنها احتلت المرتبة الثانية مع بداية الاحتجاجات في 2011 ببلوغها 15% من صادرات روسيا من السلاح بعد الصين ب39 %، حيث تستورد سوريا طائرات «**ميغ 29**» وطائرات التدريب «**ياك 130**»، وصواريخ دفاع جو من طراز «**بانتسير**» و«**بوك-م2**»، بالإضافة إلى دبابات «**T-72**»، والصواريخ الجوالة للدفاع البحري من طرازي «**جوخنت وباستيون**»، وقدرت قيمة هذه الصفقات بما يقارب 6 مليارات دولار، كما أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين بلغ حوالي1.1 مليار دولار.[1]

فسوريا عسكريا وسياسيا في تبعية لروسيا، حيث لا تستطيع الاستغناء عن اللوازم وقطع الغيار الروسية، لاسيما واعتماد الجيش السوري في أكثر من 90% من معداته على روسيا،فهي من الدول الخمس الأوائل في الشرق الأوسط المستوردة للأسلحة من روسيا.[2]

فوفقا لـ "**معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام**"، شكلت روسيا 78 %من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي 2007 و 2012، بقيمة بلغت 4.7 مليار دولار ما بين عامي 2007 و 2010، لهذا ترغب روسيا في الحفاظ على هذا السوق وخاصة بعد خسارة عقود تسليح بعد سقوط النظام الليبي بقيادة معمر القذافي، وهو ما زاد في الدعم الروسي لسوريا من أجل عدم تكرار السيناريو الليبي.[3]

الحفاظ على قاعدة طرطوس تم بناءها عام 1971 خلال الفترة السوفياتية وهي قاعدة عسكرية بحرية سوفياتية على الساحل الشمالي السوري، من أجل الدعم اللوجستي للأسطول السوفياتي في البحر

---

[1] نزار عبد القادر،" روسيا والأزمة السورية: مصالح جيوستراتيجية وتعقيدات مع الغرب "، ***مجلة الدفاع الوطني اللبنانية*** ، العدد 84 (أفريل 2013) ، في : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ ،(2017/04/01).

[2] جوان حمو، ***مرجع سابق***، ص .5.

[3] آنا بورشفسكايا، ***مرجع سابق***. (موقع انترنت).

الأبيض المتوسط، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي بقيت كمركز دعم لوجستي وتموين للسفن التابعة للبحرية الروسية، بها حوالي 50 عسكريا روسيا تحت حماية الجيش السوري.

تعتبر القاعدة الروسية البحرية الوحيدة في البحر المتوسط، حيث أن جنرالات من الأسطولين السوري والروسي ناقشوا في أواسط العام 2011 سُبل التعاون بين بحريتي البلدين، وبخاصة ما يَتعلق بتطوير البنى التحتية لميناء **طرطوس**، بالرغم من نفي المسؤولين الروس لذلك، بقولهم أن المركز ليس سوى نقطة للصيانة وتزويد الأسطول الروسي المؤون، ففي العام 2008 وافقت سوريا على تعزيز هذه القاعدة لكي تصبح قاعدة دائمة، ومرتكزا لروسيا في البحر المتوسط، وهذا بإيواء سفن حربية ضخمة، وتعزيز التواجد الروسي في شرقي البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع كشف بعض المسؤولين العسكريين الروس أن القاعدة قد تصبح مركزا للطرادات ذات الصواريخ الموجهة مستقبلا، وحتى لحاملات الطائرات، ويبدو من خلال هذا أن روسيا تنوي الاعتماد على قاعدة **طرطوس** لتكون مرتكزا رئيسيا للبحرية الروسية وأساطيلها في البحر المتوسط ولفترة طويلة قادمة.[1]

تعتبر هذه القاعدة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للسفن الروسية العاملة في البحر المتوسط، وهو ما تؤكده عمليات الإصلاح المجراة فيها، والتي شملت مراكب من أسطول البحر الأسود ومراكب من أسطول البلطيق المنتشرة في المتوسط أو في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، من أجل مكافحة القرصنة البحرية، كما تستعمل هذه القاعدة أيضا في مهمات شحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات المسلحة السورية. فأهمية هذه القاعدة كبيرة خاصة بعد خسارة روسيا لتحالفاتها التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط والشرق الأوسط (ليبيا و العراق) وهو ما يفسر حرصها على دعم النظام السوري، خاصة وأن القراءات والحسابات الجيوستراتيجية تعتمد عليها روسيا وخاصة أن سقوط النظام السوري يعتبر مقدمة لسقوط النظام الإيراني، وهو ما يشكل خسارة استراتيجية كبرى لروسيا، حيث أنهما الحلفيين الوحيدين لها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما قد يقوض طموح روسيا بالعودة إلى الساحة الدولية كقوة مؤثرة تتمتع بدور في إحداث التوازنات الجديدة.[2] كما أنهما يشكلان الحاضنة

---

[1] د. أحمد علو، " القوة البحرية الروسية تحديث الأسلحة والقواعد وتعزيز الانتشار " ، ***مجلة الجيش اللبناني*** ، ع. 378، (ديسمبر 2016)، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ ، (2017/04/04).

[2] نزار عبد القادر، ***مرجع سابق***، (موقع انترنت).

الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى، ولهذا تعتبرهما روسيا ضامنتين للاستقرار خاصة في المناطق القريبة من الحدود.[1]

ضمان التواجد الدائم في البحر الأبيض المتوسط، فأهميته الجيوسياسية في حسابات روسيا، خاصة وأنه بوابة أوروبا والبحر الأسود، حيث يعد المنطقة الرخوة بالنسبة للأمن الأوروبي والروسي، فقد كانت السفن الروسية تتحرك في البحر الأبيض المتوسط من أجل دعم أسطول البحر الأسود في فرض الحصار على مضيقي البوسفور والدردنيل والاستيلاء عليهما قبل الحرب العثمانية الروسية في القرن الـ18، وبعدها خلال الحقبة السوفياتية منذ سنة 1967، بينما كانت مجموعة أخرى تتواجد في المحيط الهندي، وقد عادت هذه القطع إلى قواعد الأسطول الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كما أن تغير البيئة الجيوسياسية للبحر الأسود وتحوله إلى منطقة نفوذ أطلسية، بانضمام دول مطلة عليه(بلغاريا ورومانيا) إلى حلف شمال الأطلسي سنة 2004، والذي أدى إلى تضرر مكانة ودور روسيا التاريخي فيه، إضافة إلى إمكانية وصول الناتو إلى بحر آزوف وخاصة إن مضيق **كيرتش** الذي يصل بحر آزوف بالبحر الأسود يخضع لرقابة أوكرانيا، ولهذا توجد رغبة في الحلف لضم أوكرانيا والتي تمثل موضع الصراع بين روسيا والغرب اليوم. [2]

كما أن طموحات **بوتين** بالعودة بروسيا كقوة عظمى في المنطقة في مواجهة الغرب هو الدافع لدعم النظام السوري، وخاصة وأن سقوطه يعني فقدان روسيا للقاعدة العسكرية الوحيدة خارج روسيا. [3] وهذا لرغبة روسيا في إحداث توازن مع الو. م .أ من خلال المحافظة على الشركاء التقليديين كسوريا وكسب حلفاء جدد (مصر).[4]

فلقاعدة **طرطوس** أبعاد متعددة بالنسبة لروسيا فالميناء محوري في التعاون البحري الروسي السوري، كما أنه يشارك في إعادة بناء النفوذ الروسي في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، إضافة إلى أنه جزء من منطق شامل وعلى المدى الطويل من لإعادة استثمار المحيط العالمي من قبل

---

[1] د. وليد عبد الحي ، "***محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية*** " (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، أفريل 2012)، ص.5.

[2] عبد الجليل زيد المرهون، " قصة العلاقات السورية الروسية "،في :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/4، (2017/04/05).

[3] أبوبكر الحضرمي، ***مرجع سابق*** ، (موقع انترنت)

[4] عبد الرزاق بوزيدي، ***مرجع سابق*** ، ص .67.

البحرية الروسية .[1]هذا ما سيمنحها نقطة انطلاق باتجاه المياه الدافئة، ويضمن لها الانفتاح البحري على جنوب القارة الأوروبية وشمال القارة الإفريقية، ويعطيها حرية الملاحة في المحيط العالمي .[2]

خاصة أن تزايد التواجد العسكري الأمريكي والأوروبي بشكل كبير في البحر المتوسط، أدى بروسيا للتدخل في سوريا، لأن التواجد في المتوسط يشكل قيمة استراتيجية واقتصادية عالية، وهو ما تشير إليه خارطة التواجد العسكري الروسي في سوريا بنيتها في التواجد مستقبلا في البحر المتوسط وبشكل دائم، لأن ذلك سيمكنها من صياغة تحالفات إقليمية جديدة في المنطقة، والدخول بقوة في أسواق السلاح والطاقة، وقد رسخت روسيا مقدمات لهذه التحالفات باتفاقياتها في الطاقة النووية السلمية مع كل من إيران ومصر والسعودية، ومفاوضاتها مع الإمارات والكويت والأردن في السياق ذاته.[3]

المصالح الاقتصادية تعتبر أساسا لتمتين العلاقات الاقتصادية المتواضعة بين البلدين، وخاصة في ظل العلاقات السياسية الجيدة و المميزة، فمع اندلاع الاحتجاجات في العام 2011 .ازداد حجم التبادل التجاري بينهما من 1 مليار دولار في 2010 ، إلى 2 مليار دولار في 2011 ، إضافة إلى وجود رغبة قوية من الطرفين لإقامة علاقات تجارية أقوى. [4] حيث تعد سوريا أحد أكثر الشركاء التجاريين العرب أهمية لروسيا، إذ تشكل التجارة الروسية السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية الروسية ومن ناحية أخرى وصلت الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالى 20 مليار دولار، حيث تعد الشركات الروسية من أبرز الشركات العاملة في سوريا خاصة في مجال الطاقة . [5]

بالإضافة إلى هذا فإعلان الاتحاد الروسي لصناعيي الغاز والنفط سعيه لاستثمار نحو 1.6 مليار دولار في مجال الطاقة في حالة استقرار الوضع في سوريا، وهذا نتيجة الإدراك الروسي لأهمية موقع سوريا كونها ممرا محتملا لشبكة أنابيب النفط والغاز إلى تركيا ثم إلى أوروبا وهو ما يهدد هيمنتها

---

[1] صلاح نيّوف ، " الشراكة العسكرية/ الاستراتيجية الروسية . السورية "قاعدة" طرطوس " ، ***المركز الكردي للدراسات*** ،في : http://www.nlka.net/index.php/2014-07-10-22-08-10/140-2014-11-11-18-46-06 ، (2017/04/17)

[2] جوان حمو ، ***مرجع سابق*** ،ص .5.

[3] فارس الصغير، ، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت)

[4] سلام السعدي، " أهداف روسيا طويلة الأمد في سوريا "، ***مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي*** ، في : http://carnegieendowment.org/sada/61524 ، (2017/04/05).

[5] جوان حمو ، ***مرجع سابق*** ، ص .5.

على تصدير الغاز للقارة الأوروبية وخاصة واستحوذها على أكثر من 65 % من إجمالي الواردات الأوروبية من الغاز، وهو سبب للاستثمار في قطاع الطاقة السوري . [1]

فنتيجة إدراك روسيا أن القوة لم تعد مقتصرة على القوة العسكرية النووية وغير النووية، إنما في السيطرة على مصادر الطاقة وطرق نقلها وايصالها إلى الأسواق العالمية أيضا، ومن هنا ترى روسيا في حساباتها الشرق- أوسطية أن سوريا ستكون منطقة نفوذ مناسبة للعمل في هذا المجال، ولا سيما مع حصولها على امتيازات حصرية للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، في الامتداد البحري بين بانياس وطرطوس لمدة 25 سنة، واكتشاف مخزونات هائلة من الغاز الطبيعي في المنطقة.[2]

فمن أجل الحفاظ على هذه المصالح قامت روسيا بتكثيف وجودها العسكري في المنطقة الساحلية السورية من أجل توفير الحماية اللازمة لاستثماراتها، نتيجة الرغبة في احتكار مصادر الطاقة في سوريا، وبالتالي إفشال مشروع خط الغاز القطري الذي يفترض مروره في حلب للوصول إلى الأراضي التركيّة وضمان الاستحواذ على الغاز المستخرج من الساحل السوري وتوجيهه بعد ذلك إلى أوروبا . [3]

فالمصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا هي الدافع الأساسي للتدخل وهذا من أجل التخفيف من حدة العقوبات المفروضة عليها من طرف الدول الأوروبية على خلفية الأزمة الأوكرانية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار النفط، فالفعالية العسكرية الروسية الكبيرة بمثابة رسالة للغرب بأنه رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة إلا أنه لا يمكن التفريط في المصالح الحيوية .[4]

[1] سلام السعدي، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت).

[2] جوان حمو ، ***مرجع سابق*** ،ص.6.

[3] جوان حمو ، ***مرجع سابق*** ،ص. 7.

[4] Ekaterina Stepanova, Traduit de l'anglais par Valentine Deville-Fradin, " La Russie a -t-elle une grande stratégie au Moyen-Orient ? " ***, Politique étrangère***, Institut français des relations internationales (IFRI) ,2016/2 (Été),p. 23-35.

الخريطة 04: المسار المفترض لخطي أنابيب الغاز العابرين لسوريا وفق الرؤيتين الروسية والأمريكية.

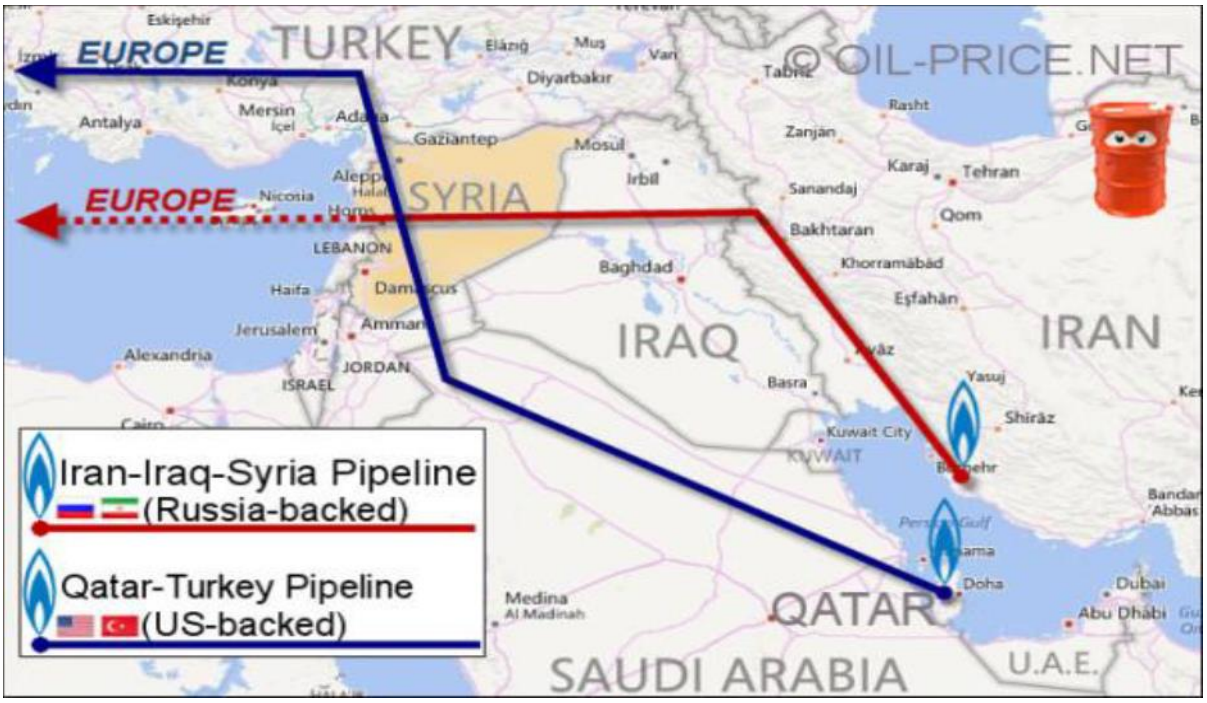

المصدر :

https://deutsche-wirtschafts-nachrichten.de/2016/03/18/tuerkei-deal-deutschland-koennte-grossteil-der-fluechtlinge-aufnehmen/

من خلال الخريطة نلاحظ أن الأنابيب البرية تبدأ من قطر عبر المملكة العربية السعودية والأردن، وصولا إلى سوريا، ثم إلى الشمال تركيا، بهدف لكسر احتكار الغاز الروسي في أوروبا وتفادي الشحن البحري الطويل، الأكثر تكلفة وأكثر خطورة. فمن أجل انجاح هذا المشروع تسعى قطر من أجل إسقاط النظام السوري حليف روسيا، وهو ما يفسر موقف تركيا، لرغبتها في أن تصبح ممرا حيويا للغاز القطري إلى أوروبا، من أجل اكتساب قوة تفاوضية أفضل مع أوروبا، في حين أن روسيا لا ترغب في فقدان موقعها في توريد الغاز وخسارة سوريا، إضافة إلى استثمارات الشركات الروسية في التنقيب عن الغاز في الساحل السوري .

إنشاء منظومة أمنية إقليمية تؤمّن المكاسب الروسية وتكبح الطموحات التركية :تبرز هذه المكاسب في ملف الطاقة، كما تؤمن هذه المنظومة التواجد على السواحل الشرقية للبحر المتوسّط. فما فعلته روسيا في المثلث السوري الآمن من تكديس لمنظومات الدفاع الجوي المتطورة وإنشاء منطقة عزل جوي، يبدو أنها قد تكرره في كتلة التحالف (إيران – العراق – سوريا) وخاصة ووجود التقارير أن روسيا

تهدف إلى مد شبكاتها الصاروخية في المنطقة الواصلة ما بين طهران وبيروت، مرورا ببغداد ودمشق، والسيطرة على أجواء المنطقة وهذا بإنشاء شبكة دفاع جوي مع هذه الدول.[1] فسوريا في الجيوسياسية الروسية هي منطقة لكسر الرغبة التركية في إنشاء منطقة عازلة شمالي سورية، وهذا ما لا تريده روسيا باستعلالها الورقة الكردية للضغط على تركيا.[2]

[1] فارس الصغير، ***مرجع سابق***، (موقع انترنت).

[2] جوان حمو ، ***مرجع سابق***، ص .10.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية التركية على ضوء الأزمة السورية.

أثرت ثورات الربيع العربي بشكل كبير في العلاقات الروسية– التركية، فروسيا رأتها كخطر يهدد بانتشار الفوضى والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط، وأنها محاولة غربية لإعادة تشكيل خريطة المنطقة بما يتوافق مع استراتيجياتها، وأما تركيا فاعتبرتها فرصة لتدعيم نفوذها في المنطقة ، فقد شكلت الأزمة السورية سببا في تأزم علاقات البلدين في ظل اختلاف مواقفهما بشأنها، خاصة بعد التدخل العسكري الروسي وما أفرزه من تداعيات على علاقاتهما.

المطلب الأول: مواقف البلدين من الأزمة السورية.

في بداية الأزمة السورية كان هناك توافق بين روسيا وتركيا فيما يخص إجراء تغيرات وإصلاحات ولكن بطريقة سلمية، ولكن مع تطور الأحداث أصبح لكل بلد موقفه من الأزمة .

أ- الموقف الروسي من الأزمة السورية.

منذ بداية الاحتجاجات بسوريا منتصف مارس 2011، كان هناك تأكيد روسي على حق الشعب السوري في الحرية والتغيير ولكن بطريقة سلمية وكذا نبذ العنف، بالإضافة إلى الدعوة لحوار وإيجاد حل سياسي ضمن الأطر القانونية، كما قامت القيادة الروسية بتوجيه الكثير من الانتقادات للنظام السوري في استخدامه القوة في قمع المظاهرات، فمع تصاعد حدة الاحتجاجات وتفاقم العنف المسلح ، دفع القيادة الروسية إلى وصف الوضع في سوريا بأنه **نزاع داخلي مسلح** أو **حرب أهلية**، وأن الرئيس بشار الأسد لا يتحمل وحدة مسئولية العنف، وإنما يتحملها الطرفان، ومن هنا فقد أخذ الموقف الروسي من الأزمة أشكالا متعددة منها :

1- الدعم السياسي والدبلوماسي.

كانت الرؤية الروسية مبنية على معارضة صدور أي قرار يدين النظام أو يفرض عقوبات عليه، في ظل دعوة كل من الو. م.أ والاتحاد الأوروبي الرئيس السوري للاستقالة والتنحي عن السلطة، وهذا بالقول بأن النظام في سوريا لا بد أن يمنح الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات، وفي هذا رفض للتدخل الخارجي.[1] حيث قامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية من أجل إقناعها ببدء الحوار مع النظام السوري، إضافة إلى تحذيرها للنظام ومطالبتها له بضرورة البدء والإسراع في الحوار مع المعارضة

[1] أحمد طاهر، " انحسار النفوذ الدولي في المنطقة العربية ..ضريبة لتخاذل سياساته " ، ***السياسة الدولية*** ، م .46 ،ع .186 ، (أكتوبر 2011)، ص ص .95-96.

ومباشرة الإصلاحات، حيث أكد الرئيس الروسي **مدفيديف** في 4 أوت 2011، على رفض أي تدخل خارجي وخاصة العسكري، وتأكيده على ضرورة احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعلى ضرورة تولى السوريين تسوية أوضاع بلادهم دون تدخل خارجي.[1]

كما سعت روسيا إلى إفشال المساعي الغربية لاستصدار قرارات من مجلس الأمن تدين السلطات السورية لاستخدام العنف، وهو ما أعلن عنه الرئيس الروسي **مدفيدف** ومن بعده **بوتين** في عدة مناسبات، بأن روسيا لن تؤيد أي قرار يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا، بالإضافة إلى رفض أي عقوبات تفرض على النظام السوري، كما حذر وزير الخارجية الروسي في أوائل جوان 2011 المجتمع الدولي من السماح بأي استفزازات تهدف إلى تأمين تغيير النظام الحاكم في سوريا.[2]

إذ استخدمت روسيا ومعها الصين في 5 أكتوبر 2011 حق **الفيتو** ضد مشروع قرار يدين النظام السوري لقيامه بقمع للاحتجاجات، وهو ما أنتج استياء وغضبا وتنديدا بالعواصم الأوروبية على الموقف الروسي والصيني، بالرغم من تعرض روسيا للكثير من الانتقادات الدولية والعربية بسبب استخدامها ومعها الصين حق النقض، خاصة في ظل الرفض الروسي الإنحياز لأي طرف ضد الطرف الآخر، حيث استخدمت روسيا مع الصين **الفيتو** للمرة الثانية في 4 فيفري 2012 ضد تمرير مشروع قرار عربي بدعم غربي في مجلس الأمن يتبنى خطة العمل العربية، التي أقرها وزراء الخارجية العرب في 22 جانفي2012، ثم استخدم **الفيتو** للمرة الثالثة في 19 جويلية 2012 ضد تمرير قرار غربي في مجلس الأمن يضع خطة **كوفي عنان** تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة بفرض عقوبات على النظام السوري إذا لم يلتزم بالنقاط الست لخطة عنان .[3]

حيث وافقت الحكومة السورية على هذه الخطة في 2 أفريل 2012، بينما صادق عليها مجلس الأمن في 5 أفريل، رغم أن الأعمال القتالية تواصلت حتى 6 أفريل وهو ما اعتبره مجلس الأمن انتهاكا للخطة، حيث أكد النظام السوري أنه لن يسحب قواته إذا لم يحصل على ضمانات مكتوبة من المتمردين، وقد تضمنت الخطة:

---

[1] شدوى محمد ابراهيم بسيونى ،" السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016 " ، ***المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية*** ،في :http://democraticac.de/?p=33933 ، (2017/04/23).

[2] د. نورهان الشيخ ، " الخوف من التغيير : محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري " ، ***السياسة الدولية*** ، م.48 ، ع.190 ، (أكتوبر 2012)، ص ص. 78-81.

[3] شدوى محمد ابراهيم بسيونى ، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت).

أ- وقف أعمال العنف، حيث أن القوات النظامية توقف المعارك في 10 أفريل، والمعارضة في 12 أفريل وهذا تحت إشراف الأمم المتحدة.

ب-فتح حوار سياسي يقوده السوريون، من أجل تلبية الانشغالات الشرعية للشعب، وتعين مفاوض.

ت-ضمان إرسال المساعدات الانسانية في الوقت المناسب إلى كل المناطق التي تدور فيها المعارك، وتنفيد هدنة يومية لمدة ساعتين.

ث-وقف الاعتقالات التعسفية والإسراع في الإفراج عن الموقوفين بشكل تعسفي، ونشر لائحة كل الموقوفين و أماكن اعتقالهم.

ج- ضمان حرية تنقل الصحفيين في كل أنحاء البلاد، وتبني سياسة لا تقوم عل التمييز بشأن منحهم تأشيرات الدخول.

ح- احترام حرية تشكيل جمعيات، والحق في التظاهر السلمي.[1]

وكان تبرير روسيا رفضها للمشروع بكونه جاء منحازا، وأن التهديد بالعقوبات كان يستهدف فقط النظام السوري، في حين كان يجب أن يكون على طرفي الأزمة، وأن روسيا لن تقبل بوضع سوريا تحت استخدام الفصل السابع وفرض العقوبات، الأمر الذى يفتح الباب للتدخل العسكري.

كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 3 أوت 2012 التي أعدت مشروعه السعودية المتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة.[2] والذى وافقت عليه 133 دولة وامتنعت 33 دولة عن التصويت واعترضت عليه 12 دولة من بينها إيران والصين وروسيا. [3]

فقد عبرت روسيا عن استعدادها لاستضافة مفاوضات بين ممثلي النظام السوري والمعارضة في موسكو، إضافة إلى الاتصالات الهادفة لتوحيد المعارضة السورية، بطرح مبادرة لعقد مؤتمر دولي يتعلق بسوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، وإشراك الفاعلين الإقليميين المؤثرين إيران، قطر والسعودية ولبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، وقد أدت هذه المساعي الروسية إلى تحرك الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي شاركت فيه جميع القوى الإقليمية والدولية حيث اجتمعت مجموعة العمل الدولية حول سوريا في جنيف بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية

---

[1] د. نورهان الشيخ ،" الخوف من التغيير : محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري "، ***مرجع سابق***، ص ص. 78-81.

[2] ***نفس المرجع***.

[3] شدوى محمد ابراهيم بسيونى ، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت).

إلى سوريا، وشارك في الاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي إضافة إلى تركيا، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية العراق، والكويت، وقطر، كما شارك الأمين عام الأمم المتحدة ، ومسؤولة الشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي، وقد توج بصدور بيان جنيف 1 في جوان 2012 والذي نص على:

1- تشكيل حكومة انتقالية توافقية تشمل أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة.

2- إجراء حوار وطني بناء شامل بين جميع فئات الشعب السوري، من أجل وضع الأسس الأولى للبناء الدستوري والقانوني للنظام السوري الجديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشترك فيها جميع الأحزاب.

3- العمل من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد عن طريق تعاون جميع الأطراف مع الحكومة الانتقالية لضمان وقف دائم لأعمال العنف ونزع السلاح، وإعادة دمج الجماعات المسلحة بالقوات الأمنية.

4- إعادة عمل المؤسسات الحكومية والموظفين بما فيها القوات العسكرية والأجهزة الأمنية على أن تؤدي تلك المؤسسات عملها وفقا لحقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تحظى بالثقة العامة.

في عام 2013 لعبت روسيا دورا محوريا في منع توجيه ضربة عسكرية أمريكية للنظام السوري خاصة بعد ورود أنباء عن هجوم بسلاح كيميائي على مناطق بريف دمشق ومقتل مئات الأشخاص، وذلك بعد وصول فريق خبراء الأمم المتحدة إلى سوريا للتحقيق في استخدام النظام للأسلحة الكيميائية، في حين نفت مصادر أمنية سورية ضلوع السلطات السورية في الهجوم المزعوم، فقد أفضت التحركات الدبلوماسية الروسية في ظل الإصرار الأمريكي على توجيه ضربة عسكرية لسوريا، إلى طرح روسيا لمبادرة تجنبها الدخول في حرب، حيث أعلن وزير الخارجية الروسي في 9 سبتمبر 2013 أنه إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية السورية أن يوقف التدخل العسكري في سوريا، فإن روسيا على استعداد للعمل مع الجانب السوري بهذا الشأن ورحبت العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة بهذه المبادرة لكنها أبقت احتمال اللجوء إلى التدخل العسكري قائما في حالة فشل هذه الجهود الدبلوماسية، ومن خلال هذه المبادرة نجحت روسيا في تحقيق نصر دبلوماسي، وأثبتت نفسها كقوة فاعلة لا يمكن تجاوزها في الأزمة السورية.

في جانفي 2014 تم عقد مؤتمر جنيف 2 برعاية روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة من أجل حل الأزمة السورية ولكن المفاوضات فشلت بين المعارضة والنظام السوري، بسب خلافات الطرفين حول تشكيل هيئة الحكم الانتقالية في سوريا، فممثلو الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة أصروا على بدء مناقشة هذا الأمر بما في ذلك عدد أعضاء هذه الحكومة الائتلافية وصلاحياتها، واستكمالا للجهود السياسية الروسية قامت بالتنسيق مع إيران منذ بداية الأزمة وهذا بتجديد الطرفان لمواقفهما بضرورة الحل السلمي للأزمة السورية، واتفاقهما على تكثيف الجهود والتعاون من أجل حلها بطريقة سياسية ودبلوماسية دون تدخل من الخارج.[1]

كما تم استخدام **الفيتو** من طرف روسيا والصين للمرة الرابعة في 22 ماي 2014 في التصويت على قرار تبنته فرنسا في مجلس الأمن يدعو إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، فقد كانت التحركات الدبلوماسية الروسية لمنع التدخل الخارجي وإسقاط النظام في سوريا، مرتكزة في المقام الأول على دورها في مجلس الأمن من خلال استخدام حق **الفيتو** .[2]

2- الدعم الاقتصادي.

كان هناك تأكيد روسي على رفض العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا، انطلاقا من أن الوحيد المخول بفرض هذه العقوبات هو مجلس الأمن الدولي، حيث رفضت روسيا إلى جانب الصين في 24 أوت 2011 مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا وهددتا باستخدام الفيتو ضده، وتضمن المشروع حظرا كاملا على توريد الأسلحة إلى دمشق، وتجميد أرصدة العديد من المسؤولين السوريين، إلا أن روسيا استمرت في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دمشق وقامت بدعمها في مواجهة العقوبات الأحادية الجانب الأمريكية والأوروبية.[3]

وفى 18 أوت 2011 فرضت واشنطن عقوبات على سوريا شملت تجميد كل الأصول السورية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، وحظر قيام الأمريكيين بإجراء استثمارات أو تقديم خدمات تصديرية لسوريا، وحظر استيراد المنتجات النفطية السورية، كما أضافت شركات سورية إلى القائمة السوداء منها شركة **سيترول** وشركة " **النفط السورية**، كما تم طبع أوراقا نقدية سورية جديدة في روسيا لاستبدال الأوراق المهترئة ودفع المرتبات والنفقات الحكومية بعد أن رفضت الشركة التابعة للبنك المركزي

---

[1] شدوى محمد ابراهيم بسيونى، ***مرجع سابق***. (موقع أنترنت).

[2] شدوى محمد ابراهيم بسيونى، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت).

[3] د. نورهان الشيخ ،" الخوف من التغيير : محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري "، ***مرجع سابق***، ص ص. 78-81.

النمساوي الطبع منذ فرض عقوبات الاتحاد الأوروبي على سوريا عام 2011، حيث أكدت روسيا على عدم مشاركتها في العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها من قبل الاتحاد الأوروبي على سوريا، وأنه تم فرضها دون تشاور مع روسيا، في سبتمبر 2011 والتي شملت قطاع البترول ومنع شراء السندات الصادرة عن الحكومة السورية ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في دول الاتحاد الأوروبي أو الدخول في مشروعات مشتركة مع المؤسسات المالية الأوروبية ومنع سوريا من الاستفادة من التسهيلات المالية التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، فمن أجل هذا قامت روسيا بدعم سوريا في مواجهة هذه العقوبات، فمع قيام وفد سوري بزيارة روسيا لبحث مساعدة موسكو لدمشق في تخطى الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات المفروضة عليها في 18 أوت 2012، تم الاتفاق على قيام موسكو بتقديم قرض لسوريا، إضافة إلى العملة الصعبة، والاستمرار في تصدير النفط ومشتقاته إلى سوريا، كما تقوم إيران وروسيا والصين بدعم نظام الأسد مالياً بما مقداره 500 مليون دولار شهريا من المعاملات المالية تشمل صادرات النفط وخطوط تأمين مفتوحة من أجل مساعدة سوريا. [1]

3- الدعم العسكري.

قامت روسيا بتدعيم النظام السوري عسكريا من خلال تزويده بالأسلحة والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وصولا إلى التحالف لمحاربة الإرهاب، فبعد اندلاع الأزمة السورية قامت روسيا بعقد اتفاق يتضمن خطة للتسلح، وتنفيذا لذلك أرسلت روسيا في 2015 ست طائرات من طراز **MIG-31** إلى مطار المزة العسكري في دمشق بمرافقة طائرة تزود بالوقود، واستمرت روسيا في تسليح سوريا بتسليمها العديد من الصواريخ من طراز **كورنت 5** المتطورة ، مدفعية ميدان من عيار 130 ملم، كما برز الدعم العسكري في عام 2013 من خلال مناورات عسكرية قامت بها البحرية الروسية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط من 19 جانفي إلى 29 جانفي 2013، بمشاركة أكثر من 20 سفينة حربية و3 غواصات من الجيوش الروسية المتمركزة في البحر الأسود وبحر البلطيق، في رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير في التدخل العسكري.

و قد استمر الدعم العسكري الروسي للنظام حتى عام 2015 أين شهد خطوة إضافية في تقديم الدعم العسكري للنظام السوري، ففي 22 سبتمبر قامت روسيا بتقديم أسلحة للقوات السورية، وتسليم الجيش السوري خمس طائرات مقاتلة وطائرات استطلاع ومعدات عسكرية، إضافة إلى موافقة مجلس الاتحاد

[1] شدوى محمد ابراهيم بسيونى، ***مرجع سابق***. (موقع أنترنت).

الروسي على منح **بوتين** تفويضا بنشر قوات عسكرية في سوريا في رد على طلب الأسد لمساعدة عسكرية، وهذه القوات العسكرية تتضمن القوات الجوية فقط، حيث بدأت المقاتلات الروسية في 30 سبتمبر 2015 في استهداف مواقع تابعة لتنظيم **داعش** في سوريا.

كما أعلن في أكتوبر 2015 أن أهداف العمليات الروسية في سوريا متمثلة في مكافحة الإرهاب وليس دعم أي من القوى السياسية، وأن هذه العمليات تستهدف جبهة النصرة وتنظيم الدولة وغيرها من التنظيمات الارهابية موضحا أن روسيا لا تعتبر الجيش السوري الحر تنظيما إرهابيا. كما قامت روسيا التنسيق مع عدد من الدول وعبر مجلس الأمن الدولي الذى استطاعت من خلاله استصدار قرار يقضى بذلك في فيفري 2015. [1]

وفى 14مارس 2016 أعلن **بوتين** عن قرار بسحب الجزء الأكبر من القوات العسكرية، وهو ما لاقا ترحيبا غربيا حذرا من هذه الخطوة الروسية المفاجئة، واعتبروها إنها قد تضغط على الحكومة السورية للانخراط في التفاوض بشكل جدي، وقال **بوتين** أن قرار سحب القوات الروسية من سوريا جاء بالتنسيق مع الرئيس السوري بشار الأسد وأن روسيا ستتابع تنفيذ الهدنة في سوريا وإيجاد الظروف لمواصلة الحوار السياسي، وأن القوات التي ستبقى في سوريا كافية للقيام بالمهام العسكرية لمكافحة الإرهاب، كما أوضح أن العمليات العسكرية في سوريا حققت أهدافها المنشودة.[2]

ب- موقف تركيا من الأزمة السورية.

كان للسياسة الخارجية التركية المتبناة من طرف حزب العدالة و التنمية بتصفير المشاكل مع دول الجوار الأثر الكبير في تحسين علاقاتها مع هذه الدول، غير أنه ومنذ بداية الأزمة السورية أصبحت تركيا ملجأ للجيش السوري الحر واللاجئين السوريين، كما تم استضافة المجلس الوطني السوري المعارض، وقيام منظمات تركية غير حكومية مثل مؤسسة حقوق الإنسان والحريات والإغاثة الإنسانية برعاية حكومية بالوساطة والتعاون والتنسيق بين المعارضة واللاجئين السوريين، فقد لعبت تركيا موقفا نشطا في دعم المعارضة السورية، وهذا راجع إلى الخوف من تقسيم سوريا على أسس إثنية ودينية. [3]

---

[1] شدوى محمد ابراهيم بسيونى ، ***مرجع سابق***.(موقع أنترنت).

[2] جلال سلمى ، " السيناريوهات الخفية لانسحاب روسيا من سوريا " ، ***ترك برس*** ، في : **http://www.turkpress.co/node/19659**، (2017/04/30).

[3] الشيماء عبد السلام إبراهيم، " موقف تركيا من الأزمة السورية "، ***السياسة الدولية*** ،م .47 ،ع .190، (أكتوبر 2012)، ص.76.

فقد نظرت تركيا للأزمة السورية على أنها أزمة تركية داخلية، فمنذ البداية حاولت تفادى أثار الأحداث وارتفاع حدة العنف، وهذا عبر العديد من اللقاءات منها 14 زيارة لوزير الخارجية **أحمد داوود أوغلو** من أجل دفع الرئيس السوري بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بالطرق السلمية، مما دفعها في خريف 2011، إلى تغيير سياساتها تجاه سوريا، فتحولت من محاولة إقناع الأسد بإجراء إصلاحات، إلى دعم مجموعات المعارضة، إذ تحولت تركيا إلى أشد المنتقدين للحكومة السورية في المحافل الدولية، لا سيما مع إصرارها على أن القضية السورية لن تصل إلى حل في ظل استمرار النظام القائم، وهو ما أدى إلى التأثير على العلاقات بينها وبين روسيا خاصة في ظل دعم روسيا للنظام.[1]

وهو ما دفعها إلى التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة، فقد عكست الأزمة السورية التردد الكبير في الموقف التركي في ظل التحديات المهددة لاستثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، إضافة إلى المشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث أن الجوار الجغرافي، والعلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد، كل هذه المعطيات زادت من المخاوف التركية، حيث انخرطت تركيا بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السوري وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري إلى التلويح توظيف الورقة الكردية كرد على الموقف التركي. [2]

فقيام تركيا بتقديم مقترح لإقامة منطقة عازلة تحت حماية أجنبية داخل الأراضي السورية، في رغبة منها لإشراك أطراف أخرى، نظرا لوجود معارضة شعبية داخلية ضد التدخل التركي في الأزمة السورية، لاسيما وسعيها للنهوض باقتصادها، والمحافظة على مسار التنمية المتبع، بالنظر لما يمكن لهذه الأزمة أن تسببه من أزمة سياسية في تركيا، لاسيما مع تصاعد نشاط حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا مع بداية سبتمبر 2012 . [3]

فالخوف التركي من التأثيرات السلبية وخاصة فيما يتعلق بالأقليات العرقية الأكراد والعلويين حيث أن الأزمة السورية حولت العلاقات السورية التركية من تحالف استراتيجي إلى خلاف استراتيجي، خاصة وأن

---

[1] إيمري إيرسن ، " تداعيات المصالحة الروسية التركية على الشرق الأوسط "، في : http://www.huffpostarabi.com/emry-ersin/-_7323_b_11930244.html، (2017/04/22).

[2] محمد عبد القادر خليل ، " تركيا وثورات "الربيع العربي " ، ***مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية*** ، في : http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx، (2017/04/22).

[3] الشيماء عبد السلام إبراهيم، ***مرجع سابق*** ، ص.76.

الموقف التركي المؤيد للثورة، وكذا احتضان وتوفير الدعم المعارضة السياسية والجيش الحر من تدريب وتسليح وغيره. فمع قيام الجيش النظامي السوري بالانسحاب من المدن الكردية السورية على الحدود وترك أمر حمايتها لعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الحليف لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض، خاصة وأن تركيا تعتبر أنه من الخطر اضطرارها للتدخل في الشمال السوري من أجل مواجهة مخاطر تمركز حزب العمال الكردستاني على حدودها الجنوبية، وهو ما يعني إمكانية المواجهة مع الأكراد السوريين، خاصة وأن أكراد سوريا يدخلون ضمن حسابات الأمن الاستراتيجي التركي، فوجود تخوف من أي تسوية قد تسفر عن إقامة دولة كردية شمال سوريا، وهو ما يجعل من الحدود الجنوبية ملاذ أمنا لحزب العمال الكردستاني المعارض. [1]

فمنذ بداية الأزمة السورية كان الموقف التركي مبنيا على محاولة لعب دور فاعل، إلا أن هذا الموقف تغير مع الوقت نتيجة عدة عوامل، أهمها تطورات المشهد السوري الداخلي سياسيا وميدانيا، وكذا الموقف الدولي، ففي مارس 2011 وإلى غاية سحب السفير التركي من دمشق في مارس 2012 كانت هناك ضغوطات من أجل إحداث إصلاحات سياسية في سوريا، وخاصة في ظل العلاقات الجيدة التي ربطتها بسوريا ونظام الأسد ما قبل عام2011 ، وكذا الاتفاقيات الاقتصادية وتأسيس مجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2009 ، فضلا عن مشروع إنشاء منطقة تجارة حرة تجمع تركيا وسوريا والأردن ولبنان عام 2010 ، بالإضافة إلى الخشية من انزلاق الأحداث وتحولها إلى فوضى عارمة تضر بسوريا وتركيا ومشروعها التواصلي والتكاملي مع العالم العربي.

بالإضافة إلى استضافتها لمؤتمرين للمعارضة السورية، الأول في أفريل والثاني في جوان 2011، إلا أنها التزمت بسقف دعم الإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي .وهذا ما ينظر إليه على أنه لعب على الوترين من جهة الضغط على النظام ومن جهة أخرى دعم المعارضة واستضافتها.[2]

بهذا بدأ الدعم التركي للمعارضة السورية السياسية والعسكرية من أجل تغيير النظام، لاسيما بعد إعلان تركيا لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، حيث لم تكتف بإقامة مخيمات للاجئين وانتهاج أسلوب التهديد، بل أمنت المأوى للجيش السوري الحر وباقي المجموعات المسلحة، ودعمتها بالسلاح وتحولت المناطق الحدودية إلى ممرات للمسلحين والجيش الحر وإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري، أما على

[1] صافينار محمد أحمد، " عابرة للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار" ، ***السياسة الدولية*** ،م. 48 ، ع . 190، (أكتوبر 2012) ، ص ص.82-85.

[2] د. سعيد الحاج ، ***مرجع سابق*** ، ص 10.

المستوى السياسي فاحتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين السورية، كما تم تأسيس المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من تركيا مقرا له، وبات يطالب بإسقاط النظام، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة التركية لم تقم بأي وساطة بين المعارضة السورية والنظام للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، بالرغم من علاقات الصداقة بين الحكومتين.[1]

إذ اعتبرت تركيا أن نظام الأسد فاقد للشرعية، ونادت بضرورة إسقاطه من أجل إنقاذ سوريا، وحق الشعب السوري في اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده، وكانت أنقرة في هذا الموقف شبه وحيدة على الساحة الدولية، في تناقض تام مع المحور الروسي – الإيراني الداعم للأسد، لكن في تمايز عن الموقف الأمريكي – الأطلسي– الدولي سريع التعير والذي دعا للتركيز على مكافحة الإرهاب ممثلا في **داعش**.

كما قامت تركيا خلال هذه الفترة بدعم المعارضة السورية على عدة مستويات إعلاميا وسياسيا وإغاثيا ولوجستيا، وحتى عسكريا وإن لم يتم الاعتراف بذلك علنا، فقد استضافت تركيا معظم القيادات السياسية للمعارضة السورية، وأغلب مؤتمرات المعارضة، ورافقت كل مراحل تشكل هذه المعارضة من المجلس الوطني إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، وشاركت في اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا، وساهمت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية التي قدمت لها الدعم وتحدثت باسمها في مختلف المنابر الدولية.

مع تطور الأحداث تم التخلي عن شعار إسقاط النظام، وتعوضه بالحل السياسي والقبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني التي جاء بها الاتفاق الأمريكي – الروسي في فيينا بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الأسد على رأس السلطة لمرحلة انتقالية، رغم عديد التصريحات برفض بقائه في السلطة بعدها، وهناك مجموعة من العوامل ساهمت تحول الموقف التركي خاصة بعد حالة الركود في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة وفصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والاتفاق الأمريكي – الروسي بشأن مستقبل سوريا .

---

[1] رانية طاهر ، " الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي " ، ***رؤية تركية***، في :http://rouyaturkiyyah.com/ ، (2017/04/20).

في هذه المرحلة كان متغيرات داخلية وخارجية فانتخابات السابع جوان وتأثيرها على صانع القرار التركي دفعته لإعادة تقييم سياسته الخارجية، حيث شهدت هذه المرحلة فتح قاعدة **إنجيرليك** العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط تركيا بشكل فعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش.[1]

غير أن إسقاط للمقاتلة الروسية أثر على الموقف التركي وهذا بالانتقال من المبادرة إلى الدفاع خاصة مع فقدانها الأمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية على مستويين:

1- فقد شكلت العقوبات الروسية ضد تركيا على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، و فرض روسيا حالة حظر طيران فعلي فوق سوريا منع الطائرات التركية من التحليق فوق سوريا وأحياناً من الاقتراب من الحدود، وجعلت فكرة المنطقة الآمنة التي تنادي بها تركيا منذ سنوات في حكم المستحيلة، فضلا على أن تقدم دعما نوعيا لفصائل المعارضة السورية التي تواجه حملات يقوم بها النظام بغطاء جوي روسي، إضافة للمواجهات مع قوات حماية الشعب الكردية وتنظيم الدولة.

2- تقدم قوات حماية الشعب الكردية، المتمركزة شمال سوريا والتابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري الذي تعتبره تركيا امتدادا لحزب العمال الكردستاني، تحت اسم قوات سوريا الديمقراطية . ومن ملامح تراجع التأثير التركي اكتفائها بمحاولة الدفاع عن مصالحها، كما شهدت هذه المرحلة ارتفاع وتيرة التنسيق والتعاون بين تركيا والسعودية بالرغم من أنه لم يصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي الكامل، لاسيما مع تولي الرياض ملف هيئة المفاوضات الممثلة للمعارضة والمشاركة في محادثات جنيف3 .[2]

[1] د. سعيد الحاج، ***مرجع سابق*** ،ص .11.

[2] ***المرجع نفسه*** ،ص.12.

المطلب الثاني : الدور التركي في الأزمة السورية.

تعتبر الأزمة السورية من أكثر أزمات العالم العربي تعقيدا، وخاصة بعد تحولها من أزمة داخلية إلى صراع إقليمي ببعد دولي، غلبت عليه الحسابات الجيوسياسية فالقوى الإقليمية إما قامت بإرسال قوات مباشرة مثل إيران أو من خلال دعم الفصائل المسلحة لوجستيا وعسكريا مثل تركيا . فبالنظر إلى الموقع الجيوبولتيكي لسوريا ومحاولة استقطابها أدى لإعادة رسم خريطة التحالفات في المنطقة وهو ما زاد من تعقيدها، فقد أفرزت العديد من التداعيات بسبب تأثير الداخل السوري على الدول المجاورة، بالإضافة إلى مواقف القوى الإقليمية الكبرى من الأزمة التي تعتبر الأهداف والمصالح المحدد الرئيسي لموقف هذه الأطراف، خاصة بعد أن شهدت تركيا تحولا شاملا في سياستها الخارجية بوصول حزب العدالة والتنمية السلطة في 2002 ، حيث أن سوريا كانت جزءا من هذا التحول، بالنظر لأهميتها الاستراتيجية، وهو ما زاد من الدور التركي .[1]

تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الوضع في سوريا، من خلال الجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لمطالبهم من جهة أخرى، إضافة إلى تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.[2]

فمع انفجار الأحداث في سوريا، وتنامي موجة الاحتجاجات والمظاهرات وتحولها إلى انتفاضة شاملة، كان هناك تأييد تركي منذ البداية، بالإعلان عن قيامها بتقديم نصائح للنظام السوري بإجراء إصلاحات ديمقراطية، وإنها تنتظر حصول مثل هذه الإصلاحات، لكنها لم تستطع إقناعه بالاستجابة لطلبات المحتجين ونبذ العنف، غير أن تركيا قامت بتصعيد موقفها، خاصة في ظل وجود مخاوف من حدوث اشتباكات طائفية في سوريا قد تؤدي إلى تقسيم البلاد وهو ما سيكون له تأثير على تركيا، كما أن التصريحات والمواقف التركية ضاعفت آمال المحتجين والمنتفضين السوريين وأشعرتهم أن لديهم عونا خارجيا متمثلا في دولة مجاورة، لها علاقات تاريخية مشتركة مع سوريا، وقد كان لهذه المشاعر أن زادت

---

[1] علاء عبد الحميد ، " الدور التركي في الأزمة السورية " ، في : http://ahramalyoum.com/2016/12/06/ ، (2017/04/09).

[2] د. علي جلال معوض، " الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية " ، ***السياسة الدولية*** ، م .46، ع .185 ، (جويلية 2011)، ص ص .60-65.

من تشجيع المحتجين وتصعيد شعاراتهم وتعميق أهدافهم، كما كان لهذا الدور التركي تأثير كبير في دفع الأحداث وتشجيع المتظاهرين، وإعطاء التيار الإسلامي أهمية في الانتفاضة.[1]

فمنذ بداية الأزمة السورية كانت هناك محاولة تركية من خلال حث القيادة السورية على إجراء إصلاحات بإبدائها لاستعدادها لتقديم الدعم وتوفير الإمكانيات اللازمة للاستجابة لطلبات المحتجين، غير أن تطور الأحداث وخاصة في ظل عدم استجابة النظام السوري في الوقت المناسب للمقترح التركي، واتباعه أساليب القمع في مواجهة الاحتجاجات دفع تركيا إلى المشاركة في العقوبات التي أقرتها المجموعة الدولية .[2]

غير أن عدم استجابة النظام السوري لمطالب المحتجين دفعها إلى التحول للعب دور مباشر وهذا من خلال :

1- تبني المعارضة السورية، ودعمها سياسيا، وإتاحة الفرصة لها من أجل عقد مؤتمرات في مدن تركية، وعقد اجتماعات لقياداتها، ولقاءات مع قيادات سورية معارضة أخرى، حيث صارت تركيا بمثابة قاعدة خلفية للمعارضة السورية، حيث تم عقد أول الاجتماعات العلنية في مدينة اسطنبول في 26 أفريل2011 تحت رعاية منظمات المجتمع المدني التركي لبحث مجريات الأحداث وقد اقتصر هذا المؤتمر على الإخوان المسلمين والإسلاميين وحلفائهم، وهو ما فاجأ النظام السوري. ثم تتابعت استضافة تركيا للمعارضين السوريين، والسماح لهم بعقد مؤتمرات ولقاءات على أراضيها، حيث عقدت مؤتمرا في مدينة أنطاليا التركية، بحضور 300 شخصية معارضة ضمت تيارات سياسية مختلفة تحت اسم المؤتمر السوري للتغيير، ومن أهم ما توصل إليه الإعلان عن دعم الانتفاضة السورية، والدعوة إلى إسقاط النظام، وقد كان هذا المؤتمر مؤشرا بأن تركيا داعمة للانتفاضة وراعية للمعارضة، حيث أنه وفي منتصف شهر جويلية تم عقد مؤتمر آخر في اسطنبول تحت إسم مؤتمر إنقاذ الشعب السوري بمشاركة نحو 400 مشارك، أغلبيتهم من الإسلاميين بعد انسحاب الأكراد منه، وكاد المؤتمر أن يشكل حكومة انتقالية، لكنه شكل بدلا من ذلك هيئة قيادية فقط .

---

[1] حسين العودات، " الدور التركي في الأحداث السورية " ، ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، في: http://www.dohainstitute.net/content/d97c2772-de19-4cd7-ba6b-4acb51ccc031 ، (2017/04/29).

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان ،***الاستراتيجية الإقليمية اكل من تركيا و ايران في الشرق الأوسط (2002-2013)*** ، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ،قسم العلم السياسية ، 2013) ، ص. 106.

2- استقبال اللاجئين السوريين الذين تعرضت مدنهم لاجتياح الجيش السوري وقوات الأمن، وهذا من خلال بناء مخيمات لهم، واستقبالهم ورعايتهم، واستقدام الوفود الرسمية ووسائل الإعلام لزيارة المخيمات، بالإضافة إلى الإعلان عن خطة لإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية. كل هذه الاجراءات والتصريحات أدت إلى تشجيع الكثيرين على اللجوء، إضافة إلى تيقن المنتفضين بوجود حليف لهم.[1]

3- التنسيق مع الو. م . أ وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من أجل عرض الملف السوري على مجلس الأمن إضافة إلى ممارسة الضغوطات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية على النظام السوري من أجل إسقاطه، وهذا في ظل طبيعة المواقف الدولية لكل من الو. م .أ وأوروبا وتوافقها مع الموقف التركي، كما أن عمل تركيا على مستوى المؤسسات الدولية من أجل كسب المزيد من الدعم في الأزمة السورية. بالإضافة إلى هذا الاعتماد على الحلف الأطلسي في أي تدخل تقوم به تركيا من أجل خلق مناطق آمنة . [2]

كل هذه الممارسات المباشرة و الغير مباشرة كان لها الكثير من التداعيات السلبية على الداخل التركي، خاصة على الجانب الأمني.

المطلب الثالث: العلاقات الروسية التركية منذ بداية التدخل في سوريا.

منذ تولي الرئيس **فلاديمير بوتين** رئاسة روسيا في 2000، وحزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا في 2002، عمل الطرفان على زيادة التعاون فيما بينهما، إذ نما التبادل التجاري بين تركيا وروسيا حتي وصل إلى مستوى قياسي مقارنة بالسنوات التي تلت الحرب الباردة مباشرة، كما قامت تركيا بدعم روسيا في صراعها مع جورجيا، إضافة إلى عدد من القضايا السياسية الأخرى، إذ رفضت تركيا الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب ضم شبه جزيرة القرم، والحرب في شرق أوكرانيا، وخاصة في ظل الرغبة في زيادة صادراتها إلى روسيا والتعاون في مجال الطاقة، خاصة مع تعرض روسيا لهجوم من الأطراف الأوروبية بسبب استعمالها لسلاح الطاقة خلال الأزمة الأوكرانية.[3]

---

[1] حسين العودات، ***مرجع سابق***، (موقع انترنت).

[2] عقيل محفوظ ، " سورية وتركيا :" نقطة تحول "أم " رهان تاريخي "؟ " ، ***المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات (معهد الدوحة)***، الدوحة ، جانفي 2012، ص. 28.

[3] ديميتار بيشيف ، " العلاقات الروسية التركية في أزمة " ، في:
http://www.huffpostarabi.com/dimitar-bechev/story_b_9456616.html ، (2017/04/22).

غير أن ثورات الربيع العربي أحدثت خلافات عميقة في العلاقات الروسية– التركية، ففي حين رأت روسيا أن هذه الثورات خطر يهدد بانتشار الفوضى والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط، في محاولة غربية لإعادة تشكيل خريطتها بما يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية، فإن تركيا رأت فيها فرصة لدعم نفوذها فيها، عبر قوى الإسلام السياسي، وتنظيرات العثمانية الجديدة، وقد شكلت الأزمة السورية بتداعياتها سببا في تأزم العلاقات بين البلدين.[1]

فمنذ بداية الأزمة السورية كان هناك تباين في الموقفين البلدين، ففي الوقت الذي أعلنت فيه تركيا دعمها للمعارضة السورية المسلحة ودعوتها الرئيس السوري للتنحي، بالإضافة إلى السماح لقيادة الجيش السوري الحر بالتمركز في مخيم اللاجئين، فضلا عن دعوتها حلف شمال الأطلسي من أجل نشر صواريخ **باتربوت** في تركيا على خلفية الاشتباكات بين الثوار والقوات التركية بالقرب من الحدود، خاصة بعد إطلاق القذائف من سوريا في أكتوبر 2012 وإسقاط الدفاعات الجوية السورية طائرة تركية مقاتلة في شرق البحر المتوسط.

فتمسك روسيا بدعم النظام السوري من خلال رفض أي قرار في مجلس الأمن الدولي يدين النظام، أدى إلى اتساع حدة الخلاف بين البلدين بقيام القوات الجوية التركية باعتراض طائرة مدنية سورية متجهة من روسيا إلى سوريا اشتبه في نقلها لأسلحة، وكذا الرفض الروسي لقيام حلف شمال الأطلسي بنشر صواريخ **باتربوت** قرب الحدود مع سوريا كتلبية للطلب التركي، معتبرة أن هذا الأمر يفاقم خطر اندلاع نزاع واسع يكون الناتو طرفا فيه. هذا التباين في المواقف لم يحل دون حرص الطرفين على الحوار المشترك من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة، حيث كانت هناك لقاءات من بينها لقاء المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط **ميخائيل بوجدانوف** مع النائب الأول لوزير الخارجية التركي **فيريدون سينير ليوجلو** بالعاصمة التركية في نوفمبر 2012، بشأن الوضع السوري، وإعرابه أن السبيل لتحقيق السلام في سوريا هو الالتزام ببنود بيان جنيف الصادر في 30 جوان 2012.[2]

غير أن الأزمة السورية إحدثت خلافات مباشرة بين تركيا وروسيا لاسيما بعد التدخل الروسي في 30 سبتمبر 2015، حيث كان هناك انتقاد تركي شديد للتدخل الروسي خاصة في ظل عدم امتلاك

---

[1] أحمد دياب ، " أبعاد الصراع التركي – الروسي وتداعياته " ، ***مركز الروابط للدراسات و البحوث الاستراتيجية***، في: http://rawabetcenter.com/archives/18561، (2017/04/22).

[2] محمد طلعت: " العلاقات التركية الروسية... مجالات التقارب وقضايا الخلاف " ، ***رؤية تركية*** ، في : http://rouyaturkiyyah.com/ ، (2017/04/22).

روسيا حدودا مشتركة مع سوريا، ففي 03 أكتوبر حذرت أنقرة موسكو من تحرشات طائرة روسية من طراز **SU-30** اخترقت المجال الجوي التركي، كما أعلنت القوات التركية أن طائرة روسية من طراز **MIG-29** وضعت دورية تركية كانت تراقب الحدود على رادارها لأربع دقائق ونصف استعدادا لقصفها، وثمة عاملان كانا شديدي الأهمية فيما يتعلق بزيادة حدة النقد التركي الموجه للعمليات الروسية في سوريا، أولهما أن تركيا صارت شديدة القلق بشأن تزايد اعتداءات الطائرات الروسية على جماعات المعارضة المدعومة من تركيا، وثانيهما تطور العلاقات الروسية مع أكراد سوريا لا سيما حزب الاتحاد الديمقراطي وذراعه العسكرية المتمثلة في وحدات حماية الشعب، اللذين تراهما تركيا امتدادا لحزب العمال الكردستاني.[1]

غير أن العلاقات التركية الروسية ازدادت توترا بإسقاط المقاتلة الروسية في 24 نوفمبر 2015 بدعوى انتهاكها للمجال الجوي التركي، والذي اعتبرته روسيا اعتداء صريح من قبل تركيا، فقد كان له وقعا كبيرا في روسيا بوصفه بأنه واقعة خطيرة للغاية ، بينما رأت فيه تركيا استجابة لقواعد الاشتباك وحق الدفاع عن النفس، فمن بين التداعيات الأولية على العلاقات بين موسكو وأنقرة، كان إلغاء زيارة وزير الخارجية الروسي إلى أنقرة والتي كانت مقررة في 25 نوفمبر2015. كما أن هذا يأتي في ظل انزعاج الدول الغربية وبعض الدول العربية من سياسات روسيا في الشرق الأوسط، وقد برز هذا الانزعاج في مؤشرين هما :

- إرسال روسيا صواريخ طويلة المدى إلى سوريا، خاصة أن المعارك العسكرية هناك لا تحتاج إلى هذا النوع من الصواريخ.
- إجبار روسيا بعض الدول العربية ومنها لبنان على تغيير مسار رحلات طائراتها المدنية في البحر المتوسط كي لا تكون عرضة لصواريخها.

وفي هذا الإطار كان ينتظر الرد الروسي على إسقاط مقاتلته وفق احتمالين هما:

الأول والمتمثل في الرد العسكري المباشر أو غير المباشر: فالمباشر يعني دخول روسيا في مواجهة عسكرية مباشرة مع تركيا، وهذا المواجهة لها كلفتها العسكرية والمادية الباهظة وتبعاتها العالمية؛ لأن روسيا في هذه الحالة لن تكون بمواجهة تركيا بمفردها وإنما حلف الناتو الذي أيد موقفها في إسقاط المقاتلة الروسية. أما المواجهة غير مباشرة وهي الأكثر احتمالا من خلال قيام روسيا بالرد على هذا

[1] إيمري إرسن ، " تداعيات المصالحة الروسية التركية على الشرق الأوسط "، ***مرجع سابق*** ، (موقع انترنت).

الإسقاط في الداخل السوري والتركي، ففي سوريا ستعمل روسيا على تكثيف من تواجدها العسكري هناك وتوجيه ضربات عسكرية قد تصل إلى مستوى سحق المعارضة العسكرية السورية المدعومة من قبل تركيا وخاصة المتواجدة في محافظة حلب، كما أنها ستستهدف أي مقاتلة تركية في تحلق في المجال الجوي السوري، وفي هذا السياق تم جلب البارجة الحربية **موسكوفا** .

أما الاحتمال الثاني فيتمثل في تجميد العلاقات الاقتصادية والعمل على الإضرار بالاقتصاد التركي فرغم الخلافات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا على خلفية الأزمة السورية إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما لم تتأثر بهذا الخلاف، لاسيما أن هناك اتفاقيات اقتصادية تم توقيعها وكذا حجم التبادل التجاري الذي فاق 33 مليار دولار سنة 2014 .[1]

[1] د. معمر فيصل خولي ،" تأثير إسقاط المقاتلة الروسية على العلاقات التركية الروسية " ، ***مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية*** ،في :http://rawabetcenter.com/archives/15397 ، (2017/04/18).

المبحث الثالث :العلاقات الروسية التركية بعد إسقاط الطائرة .

كانت العلاقات الروسية التركية منذ بداية الأزمة السورية مقتصرة على تعارض المواقف والحلول المقدمة من أجل حلها، غير أن التدخل العسكري الروسي وما نتج عنه من معارضة تركية لهذا التدخل بحكم عدم وجود حدود مشتركة بين روسيا وسوريا ، وهو ما أدى إلى إسقاط طائرة روسية، وقد كان لهذه الحادثة أثر على علاقات البلدين من خلال الرد الروسي على هذه الحادثة.

المطلب الأول: الرد الروسي على إسقاط الطائرة.

كان الرد الروسي على إسقاط الطائرة بتوقيع الرئيس الروسي لمرسوم في 28 نوفمبر 2015، يقضي بفرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية ضد تركيا، منها :

- منع المؤسسات التركية من ممارسة أية نشاطات في روسيا، ووقف استيراد بعض السلع ذات المنشأ التركي مؤقتا أو منع استيرادها بالكامل، ومنع كافة الشركات العاملة في روسيا من توظيف مواطنين أتراك اعتبارا من جانفي 2016.
- منع استيراد بعض أنواع البضائع التي مصدرها تركيا أو الحد منها، وذلك استنادا إلى لائحة تحددها الحكومة الروسية.
- أما فيما يخص الجانب السياحي، فقد ألزم المرسوم تعليق السفر دون تأشيرة بين روسيا وتركيا من جانب واحد بداية العام 2016، فضلا عن منع الشركات السياحية من تنظيم أو اقتراح رحلات على المواطنين الروس إلى تركيا.
- كما تضمنت العقوبات الروسية وقف رحلات الطائرات المستأجرة (شارتر) من قبل الشركات بين البلدين، وخضوع شركات الطيران التركية لمزيد من المراقبة على الأراضي الروسية لدواع أمنية. إضافة إلى تشديد الرقابة على شركات الشحن التركية الناشطة في روسيا، والناقلات البحرية التركية في البحر الأسود وبحر آزوف، بهدف ضمان الأمن القومي وأمن المواطنين الروس. كما تطرق المرسوم إلى أن قرار العقوبات لا تشمل المواطنين الأتراك الحاصلين على تصاريح إقامة في روسيا، والدبلوماسيين المقيمين فيها.[1]

[1] " مرسوم بوتين ضد تركيا " ، في :http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/29/ ، (2017/04/22)

– كما أنه على الحكومة أن تضع إجراءات ومعايير لحظر الرحلات الجوية بين روسيا وتركيا وتعزيز التحكم ومتابعة عمل الشركات التركية التي تقوم بشحن البضائع عبر الطرق البرية. وتعزيز التحكم ومتابعة حركة الموانئ وسلامة النقل في البحر الأسود ومنع أي سفينة من الوصول إلى الموانئ الروسية.[1]

كما أن العقوبات شملت الصعيد العسكري أيضا وذلك بقيام روسيا بتعزيز الدفاعات المضادة للطائرات في سوريا من خلال ارسال طراد حربي قبالة السواحل السورية ونشر صواريخ جديدة في قاعدتها العسكرية هناك، حيث سيوفر النظام الدفاعي بعيد المدي الموجود على الطراد الحربي "**موسكوفا**"، بالإضافة إلى نظام صواريخ **S-400**، غطاء جوي للطائرات الروسية .[2] بالإضافة إلى قيام وزارة الدفاع الروسية بقطع كل الاتصالات العسكرية بين الجانبين، وايقاف الخط الساخن بينهما، وسحب ممثل أسطولها الحربي الروسي في تركيا الذي يقوم بتنسيق عمل أسطول البحر الأسود.[3]

من خلال الخريطة أسفله يلاحظ أن التواجد العسكري للبحرية الروسية كان منذ بداية الأزمة السورية، كما أن هذه القطع البحرية المزودة بأحدث الأسلحة، وأنه كان هناك تحضير من أجل التدخل وخاصة مع استقدم الطراد الحربي **موسكوفا** من المحيط الأطلسي إلى المتوسط بداية من سبتمبر 2013، وهو ما يدل على أن روسيا كانت تحضر للتدخل منذ ذلك التاريخ. أي قامت بالتحضير لمدة سنتين. إلى أن جاء التدخل في 2015، وهو ما يعتبر دلالة على استعداد روسيا للدفاع عن مصالحها.

[1] 8 بنود بقائمة القيود الاقتصادية التي فرضتها روسيا على تركيا حتى الآن ، الموقع الرسمي لـ CNN بالعربية ،في : https://arabic.cnn.com/world/2015/11/29/urgent-kremlin-introduces-economic-restrictions-against-turkey، (2017/04/22).

[2] إسقاط الطائرة الروسية: بوتين يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا ، موقع الرسمي لـ BBC بالعربية ،في : http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151127_russia_beefs_up_defences_in_syria (2017/04/22).

[3] أحمد دياب ،أبعاد الصراع التركي – الروسي وتداعياته، ***مرجع سابق*** ،(موقع انترنت).

الخريطة 05: التواجد العسكري الروسي في البحر المتوسط منذ بداية الأزمة السورية.

المصدر :

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/12/11/201412111135312458 0Turkish-Russian.pdf

المطلب الثاني: تطبيع العلاقات بعد الانقلاب العسكري.

قد كان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها روسيا على تركيا، الأثر الكبير وخاصة وأنها رهنت العديد من المشاريع وخاصة مشروع السيل التركي، والمحطة النووية، فبعد حادثة إسقاط الطائرة كان هناك جمود في العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وروسيا إلى غاية قيام الرئيس التركي بالتعبير عن أسفه ورغبته في بدء عملية تطبيع في 27 جوان 2016، ولقائه بالرئيس الروسي **بسانت بطرسبرغ** في 9 أوت، والذي جاء بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت بتركيا في 15 جويلية. حيث كان الموقف الروسي من الانقلاب محل تقدير شديد من الجانب التركي نتيجة دعم **بوتين** للحكومة التركية المنتخبة

ديمقراطيا ضد محاولة الانقلاب.[1] إضافة إلى إدراك تركيا المتزايد بأن حلفاءها الغربيين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تخلوا عنها بعد الانقلاب الفاشل، فضلا عن المحادثات المستمرة بين موسكو وواشنطن الهادفة إلى تنسيق الجهود في الأزمة السورية، وهو ما زاد من القناعات التركية بضرورة التصالح مع روسيا.[2]

فالموقف الروسي المتقدم والسريع من الانقلاب مقارنة بالمواقف الغربية غير المرضية لتركيا، عجلت بقيام الرئيس التركي بزيارة روسيا ولقاء **بوتين** حيث اتفقا الطرفان على إعادة العلاقات الاقتصادية وتشكيل لجنة ثنائية لدراسة التعاون في سوريا، الأمر الذي أثار نقاشات في الغرب حول دور تركيا وموقعها في المنظومة الغربية، بين تحليلات ترى أنها لم تعد شريكة موثوقة للغرب، وتصريحات رسمية أكدت على أهمية عضويتها في حلف الناتو.[3]

حيث بدأ الرفع التدريجي للعقوبات بقيام شركة الطيران الروسية **ايروفلوت** في 29 جوان 2016 برفع حظرها المفروض على رحلاتها إلى تركيا، والذي كان بمثابة إشارة على استعداد موسكو لرفع العقوبات، ففي 9 أوت عرض **بوتين** رفع العقوبات الباقية. بالإضافة إلى دعمه لخط الأنابيب **السيل التركي**، الذي تم تجميد بناءه بعد حادث الطائرة، وهو المشروع الذي سيساهم في تجديد العلاقات التركية-الروسية وتطويرها، خاصة وأن الاستراتيجية الروسية منذ وصول بوتين إلى السلطة تسعى إلى إبقاء تركيا قريبة من روسيا وبعيدة عن حلف شمال الأطلسي، وهذا لإدراك القيادة الروسية أن العقوبات المفروضة على تركيا تؤثر سلبا على روسيا أكثر من تركيا. لاسيما في ظل استمرار العقوبات الأوروبية والأمريكية، وانهيار أسعار النفط، وتأثيرها على المداخيل الروسية.[4]

كما أن عملية اغتيال السفير الروسي في تركيا والتي كان القصد منها إرباك العلاقات التركية الروسية، إضافة إلى أنها تعتبر حادثة ذات تأثير على عملية التطبيع التي بدأت منذ رسالة الاعتذار التي بعث بها الرئيس التركي لنظيرة الروسي، حيث أن هذه الحادثة كان ينتظر منها التأثير على علاقات

---

[1] إيمري إرسن، ***مرجع سابق*** .(موقع انترنت).

[2] سونر چاغاپتاي ،" العلاقات التركية- الروسية بعد إذابة الجليد بين أردوغان وبوتين " ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى*** ، في : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkish-russian-ties-after-the-erdogan-putin-breakthrough، (2017/04/21).

[3] " اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 جويلية" ، ***مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية***، في : http://rawabetcenter.com/archives/31619 ، (2017/04/29)

[4] سونر چاغاپتاي ، ***مرجع سابق***.(موقع انترنت).

البلدين، خاصة بعد التوتر الذي ساد العلاقات منذ بداية التدخل الروسي في سوريا وقيام الجيش التركي بإسقاط الطائرة الروسية، وما أفرزه من عقوبات روسية على تركيا، هذه الأخيرة كان لها أثر سلبي على تركيا. [1]

فوفقا لدائرة الجمارك الاتحادية الروسية، انخفض حجم التبادل التجاري بين روسيا وتركيا منذ بداية تطبيق العقوبات إلى 18 مليار دولار، مقارنة بالعام 2015، أين بلغ 23,4 مليار دولار، كما انخفضت نسبة الصادرات الروسية إلى تركيا بمعدل 43٪، والواردات من تركيا بمعدل أكثر بمرتين (حوالي 10.75٪) . كما أنه في ديسمبر 2015، ونقلا عن وزير التنمية الاقتصادية الروسي الذي توقع بأن حجم التبادل التجاري بين روسيا تركيا لن يتجاوز 18 إلى 19 مليار دولار، كما أن نائب رئيس الوزراء التركي قال في ديسمبر، بأن العقوبات الروسية قد تكلف الاقتصاد التركي إلى 0.4-0.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي 9 مليارات دولار. [2]

فمجال السياحة هو أكثر القطاعات تضررا من العقوبات، حيث أنه الربع الثالث من عام 2015 شهد تراجعا في الدخل السياحي بنسبة 4.4 % أي 12.29 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض عدد السياح الروس بنسبة 25 % من إجمالي السياح الذين زاروا تركيا في 2014 و المقدر عددهم ب 3.3 مليون سائح. فالسياح الروس يساهمون ب 13.5 مليار دولار، أي ما نسبته 14 % من إجمالي أرباح السياحة التركية، وما نسبته 1.68 % من إجمالي الاقتصاد التركي.[3]

فعملية اغتيال السفير الروسي لم تؤثر على العلاقات بين الدولتين بسبب المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة، وكذا حاجة تركيا إلى روسيا لتزويدها بالغاز والنفط، إضافة إلى السياحة الروسية التي تعتبر مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه في ظل انخفاض عدد السياح الروس الذين يقصدون تركيا .[4]

---

[1] إيمان عنان ، " اغتيال السفير الروسي وتأثيره علي العلاقات الروسية التركية "، ***مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية***، في :**http://pss.elbadil.com/2016/12/26/** ، (2017/04/29).

[2] هادي درابيه ، " الخلاف الروسي التركي وتداعياته الإقتصادية " ، ***مركز دراسات كاتيخون*** ، في : http://**katehon.com/ar/article/lkhlf-lrwsy-ltrky-wtdyth-lqtsdy** ، (2017/05/05)

[3] علاء الدين السيد، " ما الذي خسرته تركيا جراء العقوبات الاقتصادية الروسية عليها؟ " ، ***ساسة بوست*** ، في : **http://www.sasapost.com/russian-sannctions-turkey-losses/** ، (2017/05/05).

[4] إيمان عنان، ***مرجع سابق*** ، (موقع انترنت).

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الروسية التركية.

أثر التدخل العسكري الروسي في سوريا على العلاقات روسيا بتركيا، خاصة بعد إسقاط طائرة روسية وما أفرزه من انعكاسات وعقوبات روسية على أنقرة غير أن رسالة الاعتذار التي أرسلها الرئيس التركي لنظيره الروسي في جوان 2016، ثم لقائهما في سان بطرسبورغ في 9 أوت 2016، كل هذا كان بمثابة مؤشرات من أجل رفع العقوبات ولو بشكل تدريجي، وفيما يلي استعراض لبعض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الروسية التركية .

- **السيناريو الخطي أو الاتجاهي:**

هذا السيناريو يكون في حال استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه والرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية المفروضة على تركيا وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حادث اسقاط الطائرة، حيث يبقى مستوي علاقات البلدين يراوح مستواه الحالي، أي أن الوضع لا يتغير بالنظر لعدم حدوث مستجدات من شأنها التأثير على علاقات البلدين. فاستمرار التبادل التجاري في المستوي الحالي، بالرغم من زوال مظاهر التوتر .

- **السيناريو التفاؤلي:**

تطور العلاقات على مختلف الأصعدة بالتركيز على المصالح المشتركة وذلك بالالتزام بمواصلة تجسيد المشاريع وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين البلدين، مشروع السيل التركي الذي تم تجميده بعد إسقاط الطائرة، والذي سيحول تركيا إلى المعبر الوحيد للغاز الروسي نحو أوروبا، واستكمال بناء المحطة النووية التركية.

زيادة التبادل التجاري وهذا بالتنسيق من أجل الوصول إلى المستوى الذي يرغب فيه البلدان 100 مليار دولار بحلول سنة 2023، وخاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على خلفية الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم، وكذا انخفاض أسعار النفط وتأثيرها السلبي على روسيا.

التوصل إلى تسوية للأزمة السورية وهذا بقبول وتوافق الجانبين (تركيا تنادي برحيل الأسد ، وروسيا تنادي ببقائه وتعتبره كجزء من الحل)، وكذا الاشتراك التركي في الحرب ضد الجماعات المسلحة (داعش) إلى جانب روسيا، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وتفادي الانقسامات الأثنية والطائفية، خاصة في

ظل وجود رغبة كردية في إنشاء وطن قومي لهم في الشمال السوري، وكذا الحفاظ على المصالح الروسية في سوريا وخاصة المصالح الاقتصادية (الاستثمارات في المجال النفطي) وقاعدة طرطوس.

كما أن فتح المجال للتعاون العسكري والتقني، خاصة بعد محادثات الرئيسين الروسي والتركي في 10 أكتوبر 2016، وما تبعه من تأكيد لوزير الدفاع التركي على وجود مفاوضات مع روسيا من أجل شراء منظومة الدفاع **S-400**.[1] فمن شأن الاتفاق توطيد العلاقات بين البلدين وتدفع بها نحو الأحسن، إضافة إلى الاتفاق الروسي التركي بشأن سوريا في أستانا في4 ماي 2017 من أجل مناطق آمنة من شأنه زيادة التقارب بين البلدين.

- **السيناريو التشاؤمي:**

وهذا السيناريو يكون بتحول راديكالي للعلاقات بين البلدين من الوضع الحالي إلى الأسوأ.

أي تناقص التبادل التجاري دون المستوى الحالي، وإلغاء جميع المشاريع المبرمجة بما فيها مشروع أنابيب الغاز السيل التركي والمحطة النووية، إضافة إلى استمرار الدعم التركي للمعارضة السورية، واستمرار عملياتها العسكرية في الشمال السوري، وكذا الاستمرار الدعم الروسي لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري المسيطر في شمال سوريا والذي تعتبره تركيا امتدادا لحزب العمال الكردستاني التركي، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى توتر كبير في العلاقات. كما أن طبيعة العلاقات بين الدولتين متوقفة على طبيعة العلاقات التركية الأمريكية.

[1] " تركيا تدرس شراء "إس-400" "، ***موقع روسيا اليوم بالعربية*** ، في : **https://arabic.rt.com/news/850206**، (2017/05/08).

خلاصة الفصل الثالث:

من كل ما تقدم نستخلص أن المصالح الروسية في سوريا هي سبب تدخلها العسكري هناك، فنظرا للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية (ميناء طرطوس ، الاستثمارات في مجال الطاقة)، التي ترغب روسيا في الحفاظ عليها هي التي دفعتها للتدخل.

كما أن الرغبة التركية في الحفاظ على المصالح الحيوية، جعلها تعارض التدخل العسكري بدليل قيام جيشها بإسقاط طائرة حربية روسية، والذي كان له الأثر البالغ في توتر علاقات البلدين، خاصة مع إقرار الروسي لجملة من العقوبات الاقتصادية ، كرد فعل على إسقاط الطائرة .

إلا أن رسالة الاعتذار التي بعثها الرئيس التركي ورغبته في تطبيع العلاقات، وكذا الانقلاب الفاشل في تركيا، ولقاء الرئيسين في قمة سان بطرسبرغ كلها عوامل ساعدت على تقارب البلدين رغم أن حادثة اغتيال السفير الروسي في تركيا، التي تم اعتبارها محاولة للتشويش على علاقات البلدين.

الخـاتـمـة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي تناولنا فيها تأثير الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة على تركيا في الفترة الممتدة من سنة 2000-2016، أي منذ وصول **بوتين** إلى السلطة سنة 2000 ورغبته في استعادة المكانة الدولية لروسيا والحفاظ على مصالحها، حيث تعتبر الاستراتيجية العسكرية التي تتبعها أي دولة أساسا لتحقيق أهدافها السياسية، التي تطمح من خلالها إلى تحقيق القوة والمصلحة الوطنية، فمن أجل تحقيق الأهداف السياسية والحفاظ على المصالح الوطنية لابد من وجود استراتيجية عسكرية من أجل حمايتها، وبما أن روسيا لها أهدافها وطموحاتها والمتمثلة في استعادة أمجاد القيصرية، وكذا المكانة الدولية التي كانت تحتلها خلال فترة الحرب الباردة، خاصة في ظل الانفراد الأمريكي بالشؤون الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وهو ما يعتبر هدف القيادة الروسية بزعامة **بوتين** منذ وصوله إلى السلطة.

فالتهميش الذي عانت منه روسيا في هذه الفترة وكذا تهديد مصالحها شكّل أساسا لتبني استراتيجية عسكرية جديدة خاصة في ظل صعود قوى إقليمية تسعى لمنافسة روسيا على مناطق نفوذها الحيوية في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، إذ تعتبر تركيا من بين هذه القوى، وقد شكلت الأزمة السورية فرصة لروسيا من أجل إبراز مدى استعدادها للدفاع عن مصالحها الحيوية ذات الطابع الجيوستراتيجي، فدخول تركيا على خط المنافسة من أجل ضمان مصالحها في سوريا، دفع بروسيا إلى التدخل عسكريا من أجل الحفاظ على مصالحها ذات الطابع الاقتصادي (الاستثمارات النفطية) والاستراتيجي (قاعدة طرطوس البحرية).

فمن كل ما تقدم يتضح ومن خلال الفرضية التي تم تأكيدها والقائلة بأنه " **كلما كان هناك تهديد للمصالح الروسية كلما كان هناك تأثير على تركيا** " وهذا باستعمال القوة العسكرية، والتي تعتبر أداة من أجل تحقيق الأهداف والدفاع عن المصالح، حيث أن روسيا قامت بالتدخل العسكري في سوريا عندما رأت أن هناك تهديدا لمصالحها خاصة ذات الطابع الاقتصادي(الاستثمارات النفطية في سوريا) والاستراتيجي (قاعدة طرطوس المطلة على البحر المتوسط).

أما الفرضية القائلة بـأن "**الرغبة الروسية في استرجاع مناطق نفوذها التقليدية في آسيا الوسطى والقوقاز**"، فقد تم إثبات صحتها، باعتبارها مناطق دفاع متقدمة لروسيا؛ خاصة في ظل الاستراتيجية التوسعية للحلف الأطلسي باتجاه الشرق ورغبته في ضم دول جديدة، وهو ما يفسر قيام

روسيا بإقامة قواعد عسكرية في هذه الدول من أجل الدفاع عن مصالحها، لاسيما أن العقيدة العسكرية المتبناة منذ سنة 2000 تعتبر الحلف الأطلسي التهديد الوحيد والرئيسي للأمن الروسي، كما عملت على إنشاء تجمعات إقليمية تضم هذه الدول من أجل الحفاظ على المصالح وكذا إبقاء على التبعية لروسيا خاصة في المجال العسكري (معدات وأسلحة وقطع غيار).

أما الفرضية المتمحورة حول " **تقارب روسيا مع تركيا هو فرصتها من أجل الوصول إلى المياه الدافئة** " ، فقد تم تأكيدها وذلك أن روسيا تسعى من أجل التقارب مع تركيا، خاصة في المجال الطاقوي؛ من خلال السعي الروسي لتحويل تركيا إلى المعبر الوحيد لغازها نحو أوروبا، وهذا في ظل العقوبات المفروضة عليها كنتيجة لضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية سنة 2014، كما أن الوصول إلى المياه الدافئة والتي تشكل أولوية بالنسبة لروسيا منذ العهد القيصري من خلال المضائق التركية، من أجل ضمان تواجد دائم في البحر المتوسط، في ظل وجود قاعدة وحيدة مطلة على هذا البحر متمثلة في قاعدة **طرطوس**، فالتقارب والتعاون مع تركيا فرصة من أجل تحييد الأخيرة ودفعها لعدم اتباع السياسات الأمريكية والأوروبية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالعقوبات المفروضة عليها جراء الأزمة الأوكرانية.

أما الفرضية القائلة بأن " **التدخل العسكري الروسي في سوريا هو اختبار للاستراتيجية العسكرية الجديدة المتبناة** "، فقد تم تأكيد صحتها، حيث أن هذا التدخل برهن على مدى جاهزية القوات العسكرية الروسية للحفاظ على مصالحها الجيوستراتيجية سواء باستعمال الوسائل السياسية الدبلوماسية على مستوى مجلس الأمن، أو الوسائل العسكرية من خلال تحييد الدول التي كانت تسعى من أجل افتكاك مصالح في سوريا ممثلة في تركيا.

كما نتوصل من خلال هذه الدراسة إلى:

- أن رغبة القيادة الروسية في استعادة مكانتها الدولية التي كانت تحتلها كقوة عظمى خلال فترة السوفياتية، خاصة بعد التهميش الذي تعرضت إليه فيما يخص الأزمات الدولية التي حصلت بعد الحرب الباردة .
- أن العامل الجغرافي الجيوبوليتيكي له دور كبير في تقارب روسيا مع تركيا وهذا من أجل الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، خاصة بعدما ضمنت التواجد الدائم في البحر الأسود عن طريق شبه جزيرة القرم التي تم ضمها في 2014، فروسيا في تعاملها مع تركيا تغلب المصلحة القومية الاستراتيجية لها، وهو ما أبانته من خلال الأزمة السورية حيث المصالح الاستراتيجية ذات الطابع العسكري (القاعدة العسكرية الوحيدة بطرطوس).

- الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة التي تم بلورتها هدفها التصدي لتمدد الحلف الأطلسي وكذا من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية والاستراتيجية، وأن المصالح الاستراتيجية لها مكانة في استراتيجيات الدول، وهو ما تم ابرازه من خلال العمليات العسكرية الروسية في سوريا.
- التدخل العسكري في سوريا كان اختبارا حقيقيا للاستراتيجية العسكرية الجديدة التي تم بلورتها ، خاصة وأنها جاءت من أجل الدفاع عن حليف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وكذا مصالح استراتيجية واقتصادية، حيث أن روسيا استغلت العامل الاقتصادي لإدراكها لحجم الخسائر التي سوف تتعرض لها في حالة سقوط النظام السوري، وإقامة مشاريع لنقل الغاز الطبيعي مرورا بالأراضي السورية، مما يعرضها لفقدان مصالحها الاقتصادية (سوق الغاز الأوروبي)،خاصة ووجود رغبة أوروبية في تنويع مصادر الغاز وكسر الهيمنة الروسية، فبالرغم من أن التدخل العسكري جاء تحت غطاء محاربة الإرهاب (تنظيم الدولة الإسلامية داعش).

فباستطاعة الدول التفريط في صداقاتها من أجل الحفاظ والدفاع عن مصالحها وهذا في تكريس لمقولة " لاوجود لصداقة دائمة إنما مصالح دائمة ."

قائمة المراجع

أولا: المصادر و المراجع باللغة العربية:

- الموسوعات و القواميس:

1- دي مونبرل، تيري و كلين، جان ، ***موسوعة الاستراتيجيا***، (تر: مقلد، علي محمود)، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ،2011.

2- د. السامرائي، محمد أحمد ، ***موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك***، عمان: دار الذاكرة للنشر و التوزيع ، 2012.

3- د. عبد الفتاح، اسماعيل ، ***معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية***، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2008.

4- العزيزي، هاني عبد الرحيم ، ***معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية و السياسية***، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

- الكتب:

5- د. أكشي، محرم ، " في أسيا و القوقاز .تأمين لجسور الطاقة " ، في: ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*** ، تحرير . عبد العاطي محمد ، قطر ،بيروت :مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 .

6- د. أوغلو، أحمد داود ، ***العمق الاستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية*** ،(تر: ثلجي محمد جابر وعبد الجليل طارق)، الدوحة ،بيروت: مركز الجزيرة للدراسات و الدار العربية للعلوم ناشرون ،2010.

7- د. خولي، معمر فيصل سليم، ***العلاقات التركية – الروسية: من إرث الماضي إلى افاق المستقبل*** ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2014 .

8- دوغين، ألكسندر ، ***أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي***، (تر: عماد حاتم)، بيروت: لبنان افرنجي، 2004 .

9- د. رزيق، محمد ، ***الجيوبوليتيكا : المفاهيم و الدلالات –المدارس و النظريات***، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع ،2014.

10- د. قاسم، دحمان ، ***السياسة الخارجية الروسية في اسيا الوسطى و القوقاز*** ، لندن : E-kutub Ltd ، 2016.

11- د. المخادمي، عبد القادر رزيق ، ***القواعد العسكرية الامريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي***، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013 .

12- د. ناصر، زيدان ، ***دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتي فلاديمير بوتين***، الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط.2 ، أفريل، 2013 .

13- د. النعيمي، أحمد نوري ، ***العلاقات الروسية التركية دراسة في الصراع والتعاون***، الأردن، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

- **المذكرات:**

16- بوزيدي، عبد الرزاق، ***التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014***، رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015 .

17- الرحاحلة، أحمد سليمان سالم ، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"** ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم السياسية، 2014.

18- العدوان، طايل يوسف عبد الله ،**الاستراتيجية الإقليمية اكل من تركيا و ايران في الشرق الأوسط 2002-2013**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب و العلوم ،قسم العلم السياسية ، 2013 .

19- مدوخ، نجاة ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا 2010-2014**، مذكرة ماجيستر، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014-2015 .

- **مقالات في دوريات:**

20- أبو بكر، داليا " مفهوم الأمن القومي الروسي "، ***السياسة الدولية***، ع. 140،(أفريل 2000) .

21- د. درويش، فوزي ،" روسيا و اليابان: خطوة لتطبيع العلاقات " ،***السياسة الدولية*** ،ع.131،(جانفي 1998).

22- الدسوقي، أبو بكر ،" العلاقات الروسية – الصينية محددات الخلاف و افاق التعاون " ، ***السياسة الدولية*** ، م .42 ، ع .170 ،(أكتوبر 2007).

23- الدندراوي، عبيدة عبد الله ، " الصين وروسيا وحلف شمال الأطلنطي " ،***السياسة الدولية*** ، ع.132 ،(أفريل.1998).

24- دياب، أحمد ، " الأزمة التركية – السورية : المحددات و القيود " ، ***السياسة الدولية*** ، ع.135 ، السنة .35 ، (جانفي 1999) .

25- دياب، أحمد ،" شراكة اقتصادية : محددات الدور الروسي في وسط وشرق اسيا "، ***السياسة الدولية*** ، م.49 ، ع .195 ، (جانفي 2014).

26- دياب، أحمد ،" روسيا اللعبة الكبرى في أسيا " ، ***السياسة الدولية*** ، م .42 ، ع .167 ،(جانفي 2007) .

27- الشاهد، جاسر ،" السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا "، ***السياسة الدولية*** ، ع.131، (جانفي 1998).

28- د. الشيخ، نورهان ، " القيادة المحسوبة : كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا ؟ " ، ***السياسة الدولية***، م .49 ،ع.195 ، (جانفي 2014).

29- د. الشيخ، نورهان ، " الخوف من التغيير : محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري " ، ***السياسة الدولية*** ، م.48 ، ع.190 ،(أكتوبر 2012).

30- د. الشيخ، نورهان ، " روسيا ...الشريك الطبيعي للصين " ، ***السياسة الدولية*** ، م .46، ع .183،(جانفي 2011).

31- طاهر، أحمد ، " انحسار النفود الدولي في المنطقة العربية ..ضريبة لتخاذل سياساته " ، ***السياسة الدولية*** ، م .46 ، ع .186 ،(أكتوبر 2011).

32- عابدين، صدقي، " التقارب الروسي–التركي " ، ***السياسة الدولية*** ، م.33 ، ع .132 ، (أفريل1998).

33- د. عبد الحميد، عاطف ، " روسيا واسيا الوسطى...حماية المصالح واحتواء الأخطار" ، ***السياسة الدولية*** ، م .42 ،ع .170، (أكتوبر 2007).

34- عبد السلام، إبراهيم الشيماء ، " موقف تركيا من الأزمة السورية "، ***السياسة الدولية*** ، م.47 ، ع .190 ، (أكتوبر 2012).

35- عبد المجيد، سعد ، " أهداف و مرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز "، ***السياسة الدولية*** ، ع.138،(أكتوبر 1999).

36- د. العلاق ، عامر على راضي ، " ملامح جديدة في العلاقات التركية-الروسية " ، ***دراسات دولية***، العدد . 40 ، أفريل 2009.

37- فؤاد ،علي سيد ،" العلاقات الروسية اليابانية بعد القمة الأخيرة " ، ***السياسة الدولية***، ع.136، (أفريل 1999).

38- محمد ، أحمد صافينار ، " عابرة للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار" ، ***السياسة الدولية*** ، م. 48 ، ع . 190 ، (أكتوبر 2012) .

39- د. مخيمر، أسامة ، " الطاقة و العلاقات الروسية مع اسيا " ، ***السياسة الدولية*** ، م.42 ، ع.170 ،(أكتوبر 2007).

40- د. معوض، علي جلال، " الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية " ، ***السياسة الدولية*** ، م .46، ع .185 ،(جويلية 2011).

41- د. هاني، شادي ، " الثقة المفقودة : الصراع الروسي -الاوروبي على الفضاء الاوراسي " ، ***السياسة الدولية*** ، م.49 ،ع .195 ، (جانفي 2014).

- **تقارير وأبحاث:**

42- باسم، راشد ، " المصالح المتقاربة :دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"، ***أوراق***، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ع .9 ،2013.

43- حمو، جوان ، " سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها "، ***مركز حرمون للدراسات المعاصرة*** ، (الدوحة ، أفريل 2017) .

44- الرنتيسي، محمود سمير ، "العلاقات التركية-الروسية :مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي"، (***مركز الجزيرة للدراسات*** ، ديسمبر 2014).

45- د. سعيد، الحاج ، " محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا" ، ***مركز إدراك للدراسات والاستشارات*** ، مارس .2016 .

46- د. عبد الحي، وليد ، " محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية " ، ***مركز الجزيرة للدراسات*** ،أفريل 2012.

47- قدورة،عماد يوسف ، " روسيا وتركيا :علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية " ، تحليل السياسات ، ***المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات*** ،(قطر ، ماي 2015) .

48- محفوظ ،عقيل ، " سورية وتركيا :" نقطة تحول 'أم " رهان تاريخي "؟ " ، ***المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات*** ،(الدوحة ، جانفي 2012).

- **مواقع الأنترنت:**

49- " اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 جويلية" ، ***مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية***، في :**http://rawabetcenter.com/archives/31619** .

50- " العقيدة النووية الروسية وابعادها " ، منتدى الجيش العربي، الأقسام العسكرية، في: **www.arbic-military.com/t8281-topic** .

51- " بوتين يصدق على الصيغة الجديدة للعقيدة العسكرية الروسية "، الموقع الرسمي لقناة روسيا اليوم بالعربية ، في :**http://arabic.rt.com/news/769202** .

52- " ماذا تريد روسيا في سوريا؟ 5 أسباب وراء دعم بوتين لبشار الأسد "،الموقع الرسمي لـ CNN العربية، في : **http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/02/08/russia-syria-intrest** .

53- " مرسوم بوتين ضد تركيا " ، في :**http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/29/** .

54- " هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط " ، ***مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية*** ، في:**www.rawabetcenter.com/archives/8387** .

55- 8 بنود بقائمة القيود الاقتصادية التي فرضتها روسيا على تركيا حتى الآن ، الموقع الرسمي لـ CNN بالعربية، في :**https://arabic.cnn.com/world/2015/11/29/urgent-kremlin-introduces-economic-restrictions-against-turkey** .

56- د. أبو سكين ، حنان ،" بين الصراع والتعاون :التنافس الدولي في آسيا الوسطى "، في :**http://www.acrseg.org/6940** .

57- إيرسن، إيمري ، " تداعيات المصالحة الروسية التركية على الشرق الأوسط "، في : **http://www.huffpostarabi.com/emry-ersin/-_7323_b_11930244.html** .

58- إسقاط الطائرة الروسية: بوتين يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا ، موقع الرسمي لـ BBC بالعربية ، في :

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151127_russia_beefs_up_defences_in_syria .

59- أمين الدين ،علوان نعيم، " الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة قدرات عالية وتقنية فائقة "، ***مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط*** ،في : **www.beirutme.com.** .

60- بسيونى ، شدوى محمد ابراهيم ،" السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016 " ، ***المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية*** ، في :http://democraticac.de/?p=33933 .

61- بورشفسكايا، آنا ، " مصالح روسيا الكثيرة في سوريا " ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى*** ، في :http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria

62- بيشيف، ديميتار ، " العلاقات الروسية التركية في أزمة " ، في:http://www.huffpostarabi.com/dimitar-bechev/story_b_9456616.html .

63- تركيا تدرس شراء "إس-400" ، ***موقع روسيا اليوم بالعربية*** ، في :https://arabic.rt.com/news/850206- .

64- ترنين، ديمتري ، "من إسطنبول الى كابول: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟" ، *رؤية تركية* ،في : http://rouyaturkiyyah.com .

65- ترنين، ديميتري ، " المصالح الروسية في سوريا " ، ***مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي***، في : http://carnegie-mec.org/2014/06/11/ar-pub-55899.

66- چاغاپتاي، سونر ،" العلاقات التركية- الروسية بعد إذابة الجليد بين أردوغان وبوتين " ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى*** ، في : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkish-russian-ties-after-the-erdogan-putin-breakthrough .

67- چاغاپتاي، سونر و إيفانز، تايلر ، " نهاية اتفاق أضنة للسلام " ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ،في:*** http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-end-of-pax-adana .

68- چاغاپتاي، سونر و جيفري، جيمس ، ″ ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم" ، ***معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى***، في :http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-muted-reaction-to-the-crimean-crisis

69- حسن علي، ابو شناق ، " قراءات في الاستراتيجية الجزء2 " ، ***مجلة المسلح*** ، في :http://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/359-vol-39-34 .

70- حسني عماد، حسني العوضي ، " السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2011 – 2016)" ، ***مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط*** ، في : http://www.beirutme.com/?p=19073 .

71- الحضرمي، أبوبكر ،" التدخل الروسي في سوريا .. ماذا ولماذا ؟ "، في : https://islamonline.net/13450 .

72- خشيب، جلال ، " التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة "، ***جسور الدراسات الدولية***، في: http://international.studies.bridges.6logspot.com/2012/04/blog-post.3335-html

73- خليل، محمد عبد القادر ، " تركيا وثورات "الربيع العربي " ، ***مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية*** ، في :http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx .

74- خنفر، وضاح ، " الأزمة التركية الروسية بين مرارات التاريخ وضرورات الجغرافيا " ، في :http://www.huffpostarabi.com/wadahkhanfar/-_2827_b_8706176.html .

75- خولي، معمر فيصل ،" تأثير إسقاط المقاتلة الروسية على العلاقات التركية الروسية "، ***مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية***، في:http://rawabetcenter.com/archives/15397 .

76- درابيه، هادي ، " الخلاف الروسي التركي وتداعياته الإقتصادية "، ***مركز دراسات كاتيخون***، في: http://katehon.com/ar/article/lkhlf-lrwsy-ltrky-wtdyth-lqtsdy .

77- دياب، أحمد ، " أبعاد الصراع التركي – الروسي وتداعياته " ، ***مركز الروابط للدراسات و البحوث الاستراتيجية***، في: http://rawabetcenter.com/archives/18561 .

78- الرنتيسي، محمود سمير ، " العلاقات التركية–الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي"، في : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111183844925.html

79- السعدي، سلام ، " أهداف روسيا طويلة الأمد في سوريا "، ***مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي***، في:http://carnegieendowment.org/sada/61524 .

80- سلمى، جلال ، " السيناريوهات الخفية لانسحاب روسيا من سوريا " ، ***ترك برس*** ، في : http://www.turkpress.co/node/19659 .

81- السيد، علاء الدين ، " ما الذي خسرته تركيا جراء العقوبات الاقتصادية الروسية عليها؟ "، ***ساسة بوست*** ، في :http://www.sasapost.com/russian-sannctions-turkey-losses/.

82- الصغير، فارس ، " الأسباب الخفية للتدخّل الروسي في سوريا " ، في : http://www.masralarabia.com/ .

83- طاهر، رانية ، " الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي " ، ***رؤية تركية***، في : http://rouyaturkiyyah.com/ .

84- الطحلاوي، أحمد عبد الله ،" استعادة الدور :المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية "، ***المركز العربي للبحوث و الدراسات*** ،في : http://www.acrseg.org/16360 .

85- طه أحمد، فتحية محى الدين ، " تطور العلاقات الروسية التركية 2000-2016 " ، *المركز الديمقراطي العربي* ، في:http://democraticac.de/?p=34696 .

86- عادل، عامر ، "العلاقات الروسية التركية في ضوء المستجدات الجديد " ، في: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/11/29/386052.html .

87- عبد الحميد، علاء ، " الدور التركي في الأزمة السورية " ، في : http://ahramalyoum.com/2016/12/06/ .

88- عبد القادر، نزار ،" روسيا والأزمة السورية: مصالح جيوستراتيجية وتعقيدات مع الغرب "، ***مجلة الدفاع الوطني اللبنانية*** ، ع. 84، (أفريل 2013) ، في : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

89- عبدالنبي، هاجر محمد أحمد ، " رؤية مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا " ، ***مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية*** ، في : http://rawabetcenter.com/archives/14401 .

90- د. العبيدي ، محمد عبد الرحمن يونس ، " سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز " ، ***مركز الدراسات الاقليمية -جامعة الموصل*** ، ع. 55، جانفي. 2012، في: http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=71 .

91- د. علو، أحمد ، " العقيدة العسكرية الروسية الجديدة***" ، دراسات وأبحاث*** ، العدد 356، ماي 2015 ، في:http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content .

92- د. علو، أحمد، " القوة البحرية الروسية تحديث الأسلحة والقواعد وتعزيز الانتشار "، ***مجلة الجيش اللبناني*** ، ع. 378، (ديسمبر 2016)، في:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ .

93- عمارة، سامي ، " بوتين وعقيدة روسيا الجديدة، توسع الناتو، والربيع العربي والأزمة الأوكرانية في مقدمة أسباب التفكير في استراتيجية جديدة "، في:www.aawsat.com .

94- عنان، إيمان ، " اغتيال السفير الروسي وتأثيره علي العلاقات الروسية التركية " ، ***مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية***، في :http://pss.elbadil.com/2016/12/26/ .

95- العودات ، حسين ، " الدور التركي في الأحداث السورية " ، ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***،

في:http://www.dohainstitute.net/content/d97c2772-de19-4cd7-ba6b-4acb51ccc031.

96- غيث، مي ، " التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات " ، ***المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية***، **في :**http://www.eipss-eg.org .

97- الفطيسي، محمد بن سعيد ،" رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية، 2011-2015 " ، ***المعهد العربي للبحوث الاستراتيجية***، في: . www.mostakbaliat.com .

98- ماجد، عزام ، "التقارب التركي الروسي... الخلفيات والآفاق"،

في: http://orient-news.net/ar/news_show/115981/0/ .

99- محمد ، طلعت ، " العلاقات التركية الروسية... مجالات التقارب وقضايا الخلاف " ، في:

http://rouyaturkiyyah.com .

100- المرهون، عبد الجليل زيد ، " قصة العلاقات السورية الروسية "،

في :http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/

101- ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة،**

http://ketab4pdf.blogspot.com/2015/12/pdf-Download-book-Russia-calls-right-return-summit.html.

102- نيّوف ، صلاح ،" تطور العلاقات الروسية ـ التركية " ،***المركز الكردي للدراسات***،

في: http://nlka.net/index.php/2014-07-10-22-08-10/153-2014-12-04-21-52-26 .

103- نيّوف، صلاح ، الشراكة العسكرية/ الاستراتيجية الروسية . السورية "قاعدة" طرطوس ، ***المركز الكردي للدراسات***،في :http://www.nlka.net/index.php/2014-07-10-22-08-10/140-2014-11-11-18-46-06 .

104- الوابلي، عبدالرحمن،" أسباب التدخل العسكري الروسي في سورية "،

في: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=28083 .

105- د. وادي ،عبد الحكيم سليمان، " الأمن القومي الروسي "،

في: http://pulpit.alwatanvioce.com/content/print/286642.html.

ثانيا: المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

- **Encyclopédies et Dictionnaires :**

1- Chautard ,Sophie , Klinger , Thibaut , ***Encyclopédie de Géopolitique***, (France : Studyrama Vocatis ,2010).

2- Defarges ,Philippe Moreau **,** ***Dictionnaire de géopolitique***,(Paris , Édition Dalloz Armand Colin ,2002) .

- **Livres:**

Français:

3- Beaufre, Andry, ***Introduction à la stratégie***,(France :Librairie Arthème Fayard/ Pluriel, 2012).

4- Bégarie, Hervé Coutau ,***traité de stratégie***, (Paris : Economica, 6e édition ,2008) .

Anglais :

5- Kurban Vefa , ***Russian-Turkish Relations from the First World War to the Present***, (U.K: Cambridge Scholars Publishing, 2017).

6- Melville, Andrei and Shakleina, Tatiana***, Russian foreign Policy in transition concepts and realities***, (New York: central European university press, 2005).

- **Theses:**

Anglais:

7- Gurtuna, Anil ,***Turkish-Russian relations in the post-soviet era :from conflict to cooperation ?***, in partial fulfillment of requirements for the degree of master of science in international relations, the graduate school of social sciences of middle east technical university, January ,2006 .

8- Ulgul, Murat, ***The Soviet Influence on Turkish Foreign Policy (1945-1960***) , A Thesis submitted to the Interdisciplinary Program in Russian and East European Studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts ,College of Social Sciences ,The Florida State University , 2010

- **Articles et revues:**

Français:

9- Facon, Isabelle, " théories et doctrines de sécurité. La nouvelle doctrine militaire russe et l'avenir des relations entre la Russie et l'occident " **.*AFRI***.volume.2, 2001, université paris2 , France.

10- Kalika, Arnaud , " la Russie face aux turqueries , Géopolitique de la Turquie " , dans :Aymeric Chauprade et autres ,***Revue Française de Géopolitique*** , n^0 4 ,(France , Ellipses, 2006).

11- Stepanova, Ekaterina, Traduit de l'anglais par Valentine Deville-Fradin, " La Russie a -t-elle une grande stratégie au Moyen-Orient ? " **, *Politique étrangère***, Institut français des relations internationales (IFRI) ,2016/2 (Été).

12- Therme, Clément, " ,L' Iran et la Russie aux crises du Moyen-Orient : entre connivence et divergence ", ***Politique étrangère***, 2013/1(Printemps).

13- Clément, Therme , " L'iran et la Russie face aux crises du Moyen-Orient: entre connivence et divergence ", ***Politique étrangère***,2013/1(Printemps).

Anglais :

14- Aktürk, Şener , " Turkish–Russian Relations after the Cold War (1992–2002)" , ***Turkish Studies***, Vol. 7, No. 3,(Septembre 2006).

- **Sites internet :**

Français :

15- Facon, Isabelle." RUSSIE: la cartes des bases militaires à l'étranger" , dans : **http://www.franceculture.fr/geopolitique/russie.**

16- Touren, Dimitri, " Les relations tumultueuses entre la Turquie et la Russie ", dans : **http://www.la-croix.com/Monde/Europe/Les-relations-tumultueuses-entre-Turquie-Russie-2016-08-09-1200781132#**

17- Weiss, Clara, " poutine officialise la nouvelle doctrine militaire russe", dans : **https://www.wsws.org/fr/articles/2015/jan2015/ruse-j03.shtml**.

Anglais:

18- "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations", ***Anadolu Agency*** , in : **http://aa.com.tr**.

19- Bushuev, Mikhail, " Rapprochement between Russia and Turkey" , in: **http://www.dw.com/en/rapprochement-between-russia-and-turkey/a-35997552 .**

20- Ceyhan, Aydogan Hakan ," Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations", in: **http://aa.com.tr/en/turkey/putin-sees-new-opportunities-for-turkey-russia-relations/97401**.

21- Corner, Elizabeth,"Gazprom to EU: link to Turkey or lose Russian gas " **, *Global Research* , http://www.globalresearch.ca/gazprom-to-use-turkish-pipeline-route-to-eu-to-substitute-europe-bound-gas-pipeline-through-ukraine/5424859** .

22- ***Energy Global World Pipelines*** **,in : https://www.energyglobal.com/pipelines/project-news/19012015/gazprom-to-eu-link-to-turkey-or-lose-russian-gas/.**

23- Kaval, Allan, "Historique des relations entre la Turquie et la Syrie depuis la fin de la Première Guerre mondiale : une histoire accidentée " , ***Les clés du Moyen-Orient,*** dans : **http://www.lesclesdumoyenorient.com/Historique-des-relations-entre-la.html**

24- Rehn, Cecilia, **"**Azerbaijan's Shah Deniz makes announcement on long-term natural gas supplies**" , in : https://www.energyglobal.com/upstream/drilling-and-production/20092013/shah_deniz_natural_gas_consortium_announces_natural_gas_supplies_to_europe_and_turkey/** .

25- **https://www.franceculture.fr/geopolitique/russie-la-carte-des-bases-militaires-l-etranger.**

26- **http://ida2at.com/black-sea-a-renewed-old-conflict-and-increasingly-strategic-importance/.**

27- **http://orient-news.net/ar/news_show.**

28- **https://arabic.rt.com/news/836198.**

29- **https://deutsche-wirtschafts-nachrichten.de/2016/03/18/tuerkei-deal-deutschland-koennte-grossteil-der-fluechtlinge-aufnehmen/.**

30- **http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/12/11/20141211113531245 80Turkish-Russian.pdf.**

فهرس الأشكال والخرائط.

فهرس الأشكال والخرائط:

- **الخريطة 01:** تمثل توزيع القواعد العسكرية الروسية في الخارج..... ص. 13.
- **الخريطة 02:** تبين أهمية المضائق التركية في الربط بين البحر الأسود والبحر المتوسط..... ص. 63.
- **الشكل 01:** الدول الموردة لتركيا بحاجياتها من الغاز الطبيعي..... ص. 71.
- **الخريطة 03:** مسار خط أنابيب "السيل التركي" الذي ينقل الغاز الروسي إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود ومنها إلى أوروبا..... ص. 72.
- **الخريطة 04:** المسار المفترض لخطي أنابيب الغاز العابرين لسوريا وفق الرؤيتين الروسية والأمريكية..... ص. 93.
- **الخريطة 05:** التواجد العسكري الروسي في البحر المتوسط منذ بداية الأزمة السورية ..... ص. 114.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهـــداء .....

شـــكر وعرفـــان .....

ملخـــص: .....

مـــقدمـــة..... أ

الفصل الأول: أسس الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة. 1

تمهيد: 2

المبحث الأول: الاستراتيجية العسكرية الروسية لسنة 2000..... 3

المطلب الأول: وثيقة الأمن القومي لسنة 2000. 3

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الروسية لسنة 2000..... 7

المطلب الثالث: القواعد العسكرية الروسية في الخارج. 9

المبحث الثاني: المنظور الاستراتيجي العسكري الروسي الجديد لسنة 2014. 14

المطلب الأول: دوافع تبني منظور استراتيجي جديد. 14

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الروسية لسنة 2014.....16

المطلب الثالث: آليات تطبيق الاستراتيجية العسكرية الجديدة. 19

المبحث الثالث: الجوار الجغرافي ومكانته لدى روسيا. 22

المطلب الأول: المكانة الروسية في آسيا الوسطى. 22

المطلب الثاني : روسيا وعلاقاتها مع دول شرق آسيا. 25

المطلب الثالث : روسيا والاتحاد الأوروبي.....31
خلاصة الفصل الأول: 34
الفصل الثاني: العلاقات الروسية التركية 35
تمهيد: 36
المبحث الأول: تطور العلاقات الروسية التركية.....37
المطلب الأول :العلاقات بين روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية. 37
المطلب الثالث :العلاقات الروسية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 43
المبحث الثاني: محددات العلاقات الروسية التركية.....49
المطلب الأول: المحددات الداخلية. 49
المطلب الثاني: المحددات الإقليمية. 53
المطلب الثالث: المحددات الخارجية.....58
المبحث الثالث :الاعتماد المتبادل في العلاقات الروسية التركية. 61
المطلب الأول : الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا بالنسبة لروسيا:.....61
المطلب الثاني: الدوافع المؤدية إلى التقارب الروسي التركي. 64
المطلب الثالث: مجالات التعاون بين روسيا وتركيا. 69
خلاصة الفصل الثاني: 76
الفصل الثالث: العلاقات الروسية التركية على ضوء التدخل العسكري الروسي في سوريا.77
تمهيد: 78
المبحث الأول: أهداف التدخل الروسي في سوريا. 79

المطلب الأول : الأهمية الجيوبوليتيكية لسوريا بالنسبة لروسيا وتركيا. 79

المطلب الثاني: دوافع التدخل العسكري الروسي.....83

المطلب الثالث : الأهداف الروسية من التدخل. 88

المبحث الثاني: العلاقات الروسية التركية على ضوء الأزمة السورية.....95

المطلب الأول: مواقف البلدين من الأزمة السورية.....95

المطلب الثاني : الدور التركي في الأزمة السورية..... 106

المطلب الثالث: العلاقات الروسية التركية منذ بداية التدخل في سوريا. 108

المبحث الثالث :العلاقات الروسية التركية بعد إسقاط الطائرة 112

المطلب الأول: الرد الروسي على إسقاط الطائرة. 112

المطلب الثاني: تطبيع العلاقات بعد الانقلاب العسكري. 114

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الروسية التركية..... 117

خلاصة الفصل الثالث: 119

الخـاتـمـة..... 120

قائمة المراجع..... 124

فهرس الأشكال والخرائط. 137

فهرس المحتويات 139